

تم تحميل وعرض المادة من

منهجي

mnhaji.com



موقع منهجي منصة تعليمية توفر كل ما يحتاجه المعلم
والطالب من حلول الكتب الدراسية وشرح للدروس
بأسلوب مبسط لكافة المراحل التعليمية وتوزيع
المناهج وتحضير وملخصات ونماذج اختبارات وأوراق
عمل جاهزة للطباعة والتحميل بشكل مجاني

حمل تطبيق منهجي ليصلك كل جديد



قررت وزارة التعليم تدريس
هذا الكتاب وطبعه على نفقتها



المملكة العربية السعودية

تطبيقات في القانون

التعليم الثانوي - نظام المسارات
السنة الثالثة

قام بالتأليف والمراجعة
فريق من المتخصصين

يُوزع مجاناً للإبلاغ

طبعة 1446 - 2024

ح وزارة التعليم، ١٤٤٥هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
وزارة التعليم

تطبيقات في القانون - التعليم الثانوي - نظام المسارات - السنة الثالثة
/ وزارة التعليم. ط ١٤٤٥هـ - الرياض، ١٤٤٥هـ

١٩٧ ص : ٢١ × ٢٥,٥ سم

ردمك: ٦ - ٥٧٦ - ٥١١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

١- القانون - كتب دراسية ٢- التعليم الثانوي - السعودية - أ. العنوان

١٤٤٥ / ٢٧٠٧

ديوي ٣٧٠,٧١١

رقم الإيداع: ١٤٤٥ / ٢٧٠٧

ردمك: ٦ - ٥٧٦ - ٥١١ - ٦٠٣ - ٩٧٨

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التعليم

www.moe.gov.sa

مواد إثرائية وداعمة على "منصة عين الإثرائية"



ien.edu.sa

أعزاءنا المعلمين والمعلمات، والطلاب والطالبات، وأولياء الأمور، وكل مهتم بالتربية والتعليم:
يسعدنا تواصلكم؛ لتطوير الكتاب المدرسي، ومقترحاتكم محل اهتمامنا.



fb.ien.edu.sa

أخي المعلم/أختي المعلمة، أخي المشرف التربوي/أختي المشرفة التربوية:
نقدر لك مشاركتك التي ستسهم في تطوير الكتب المدرسية الجديدة، وسيكون لها الأثر الملموس في دعم
العملية التعليمية، وتجويد ما يقدم لأبنائنا وبناتنا الطلبة.



fb.ien.edu.sa/BE



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المقدمة

يأتي مقرر تطبيقات في القانون لتحقيق توجهات وزارة التعليم الاستراتيجية؛ لمواكبة التطورات المستمرة للتعليم في المملكة العربية السعودية، وضمن مسارات نوعية وتخصصية في المرحلة الثانوية تعمل على تأهيل الطلبة للحياة العملية، وإعدادهم وفق مستجدات ومطالب مهن المستقبل، ومتطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل، إضافة إلى مواكبته مستهدفات الاستراتيجيات الوطنية المختلفة، وأهمها رؤية المملكة 2030، حيث يحقق الكتاب الذي بين أيدينا بعضاً من مستهدفات برنامج تنمية القدرات البشرية مثل: "بناء رحلة تعليمية متكاملة، وتوفير معارف نوعية للمتميزين في المجالات ذات الأولوية، وضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل". كما يتوافق مقرر تطبيقات في القانون مع التوجهات الاستراتيجية الصادرة من هيئة تقويم التعليم والتدريب؛ خصوصاً ما يتعلق بالأبعاد الوطنية بنوعيتها: البعد المهاري، والبعد القيمي.

ويعمل مقرر تطبيقات في القانون على تقليص حجم الفجوة بين النظرية والتطبيق؛ حيث يرسخ المقرر المهارات والقيم والمفاهيم التي تم تناولها في مقرر مبادئ القانون. وتكمن أهمية مقرر تطبيقات في القانون فيما يلي:

- يرتبط المقرر بحاجات المتعلمين، حيث يضم عدداً كبيراً من الحالات الدراسية التي تتصل بحياتهم، وما هو واقع في البيئة المحيطة بهم.
- يتناول المقرر العديد من الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- ينتقي المقرر أبرز المواد القانونية، ويقدم تعريفاً مختصراً لها، ويختتم بأبرز التوصيات والدروس التربوية المستفادة منها.
- ينوع المقرر بين العديد من الأنشطة مثل: الأنشطة التعليمية، والأنشطة التقويمية، والأنشطة البنائية، والأنشطة الإثرائية.
- يصلح المقرر العديد من المهارات؛ كمهارات التفكير الناقد، ومهارات البحث والاستقصاء، ومهارات التعاون والعمل الجماعي، وغيرها من المهارات المعتمدة في وثيقة الإطار الوطني المرجعي لمناهج التعليم العام، الصادر من هيئة تقويم التعليم والتدريب.
- يرسخ المقرر العديد من القيم؛ كقيم المواطنة والانتماء الوطني، وقيم الترابط الأسري والتكافل الاجتماعي، وقيم التطوع، وغيرها من القيم المعتمدة في وثيقة الإطار الوطني المرجعي لمناهج التعليم العام، الصادر من هيئة تقويم التعليم والتدريب.

وقد بنيت هيكله الدروس في هذا المقرر على منهجية تتناول التعريف في كل درس بنظام أو لائحة تم انتقاؤها من بيئة المتعلم المحيطة، واستفتح كل درس بتمهيد مختصر عن النظام أو اللائحة، والهدف منه، ورمز الاستجابة التي تحيل إلى المرجع الخاص به (للاستزادة والاستفادة)، ومن ثم عرض ثلاث حالات افتراضية لدراستها، واستنتاج ما يترتب عليها استناداً إلى السند القانوني المصاحب لها، وفي ذلك رفع لمهارة التفكير الناقد، وتمارين للعقل على التسبيب والتعليل، والاستدلال بالمصدر والمرجع، كما تضمنت مواضع في الدروس على إثراءات قانونية تقدم للطلاب/الطالبة مساحات أوسع من المعرفة، وختمت الدروس بنصائح



مهمة مشتقة من التعرف على تلك اللوائح والأنظمة، وبتقويم في نهاية كل درس يساعد على الرجوع إلى بعض المواطنين في الدرس للوقوف عندها أو الاستزادة منها ببحث أو استنباط أو تحليل أو بيان.

ومن المهم في استراتيجيات تدريس هذا المقرر ألا يركز المعلم/المعلمة في تدريس هذا المقرر على حفظ الطالب/الطالبة للمواد الخاصة بالأنظمة واللوائح، وإنما يحيله للسند القانوني لينمي لديه مهارة الرجوع إلى النظام واستنتاج نصوص السند وتحليله وتطبيقه على الحالات الدراسية الافتراضية الواردة. كما أن الإثراءات التي دعمت بها دروس الكتاب تعد إثراءات داعمة لا تدخل في الاختبارات التكوينية والختامية .

ويتألف مقرر تطبيقات في القانون من خمس وحدات على النحو التالي:

1. الوحدة الأولى: القوانين الأمنية.
2. الوحدة الثانية: قوانين الرعاية الاجتماعية.
3. الوحدة الثالثة: قوانين الرعاية الصحية.
4. الوحدة الرابعة: قوانين المعاملات المالية.
5. الوحدة الخامسة: القوانين السلوكية.

وأخيراً، نأمل أخي الطالب/أختي الطالبة أن يقدم هذا الكتاب مادة تشويقية ترغّب المتعلم في علم القانون، وتشجعه للانضمام لهذا المجال في المستقبل. وقد استهدف في صياغته مراعاة المرحلة العمرية، وتقديم المعارف الأساسية لعلم القانون بصناعة تشويقية، وشمولية تسهم في تكوين المتعلم وتعزيز ثقافته القانونية، وانتماءه الوطني.

نفع الله بك، وحفظك من كل مكروه، والحمد لله رب العالمين.

الصفحة	الدرس
4	المقدمة
8	أهداف المقرر وهيكله المحتويات
8	أولاً: أهداف المقرر العامة
9	ثانياً: هيكل المقرر
9	ثالثاً: الخريطة المفاهيمية للمقرر
10	الوحدة الأولى: القوانين الأمنية
10	أهداف الوحدة الأولى
12	الدرس الأول: نظام مكافحة جرائم المعلوماتية
18	الدرس الثاني: نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله
26	الدرس الثالث: نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
39	الدرس الرابع: نظام المرور
46	مدونة الوحدة
48	الوحدة الثانية: قوانين الرعاية الاجتماعية
48	أهداف الوحدة الثانية
50	الدرس الخامس: نظام الحماية من الإيذاء
58	الدرس السادس: نظام حماية الطفل
66	الدرس السابع: نظام حقوق كبير السن ورعايته
72	الدرس الثامن: نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
81	مدونة الوحدة
83	الوحدة الثالثة: قوانين الرعاية الصحية
83	أهداف الوحدة الثالثة
85	الدرس التاسع: نظام الضمان الصحي التعاوني



الصفحة	الدرس
92	الدرس العاشر: نظام الرعاية الصحية النفسية
103	الدرس الحادي عشر: نظام مكافحة التدخين
110	الدرس الثاني عشر: نظام التبrec بالأعضاء البشرية
119	مدونة الوحدة
121	الوحدة الرابعة: قوانين المعاملات المالية
121	أهداف الوحدة الرابعة
123	الدرس الثالث عشر: نظام مكافحة الغش التجاري
132	الدرس الرابع عشر: نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة
137	الدرس الخامس عشر : نظام مكافحة غسل الأموال
147	الدرس السادس عشر: نظام المعاملات المدنية
153	مدونة الوحدة
155	الوحدة الخامسة: القوانين السلوكية
155	أهداف الوحدة الخامسة
157	الدرس السابع عشر: نظام البيئة
172	الدرس الثامن عشر: نظام حماية البيانات الشخصية
185	الدرس التاسع عشر: نظام العمل التطوعي
192	الدرس العشرون: لائحة المحافظة على الذوق العام
198	مدونة الوحدة



أهداف المقرر وهيكله المحتويات

أولاً: أهداف المقرر العامة

- بيان أهمية القوانين الأمنية، والاجتماعية، والصحية، والمالية، والسلوكية في تحقيق الأمان والاستقرار والرعاية للأفراد والمجتمعات.
- استقرار الأنظمة التابعة للقوانين الأمنية، والاجتماعية، والصحية، والمالية، والسلوكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- استنتاج أبرز ما يتضمنه كلاً من الأنظمة التالية:

قوانين الرعاية الاجتماعية

- نظام الحماية من الإيذاء.
- نظام حماية الطفل.
- نظام حقوق كبير السن ورعايته.
- نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

القوانين الأمنية

- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
- نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- نظام المرور.

قوانين المعاملات المالية

- نظام مكافحة الغش التجاري.
- نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.
- نظام مكافحة غسل الأموال.
- نظام المعاملات المدنية.

قوانين الرعاية الصحية

- نظام الضمان الصحي التعاوني.
- نظام الرعاية الصحية النفسية.
- نظام مكافحة التدخين.
- نظام التبرع بالأعضاء البشرية.

القوانين السلوكية

- نظام البيئة.
- نظام حماية البيانات الشخصية.
- نظام العمل التطوعي.
- لائحة المحافظة على الذوق العام.

- تحليل عدد من الحالات الدراسية المعاصرة والمتعلقة بالأنظمة الأمنية، والاجتماعية، والصحية، والمالية، والسلوكية، واستنتاج أبرز المخالفات القانونية فيها.



■ استخلاص الدروس التربوية المستفادة من إصدار الأنظمة الأمنية، والاجتماعية، والصحية، والمالية، والسلوكية المختلفة.

■ إبراز مرجعية الأنظمة (الأمنية، والاجتماعية، والصحية، والمالية، والسلوكية) في المملكة العربية السعودية للقرآن الكريم، وما صحَّح من السنة النبوية الشريفة.

ثانياً: هيكل المقرر



ثالثاً: الخريطة المفاهيمية للمقرر



1

الوحدة الأولى القوانين الأمنية

أهداف الوحدة

يُتوقع من (المتعلم/المتعلمة) بعد دراسة الوحدة أن (يكون/تكون) (قادرًا/قادرة) على:

- بيان أهمية القوانين الأمنية في تحقيق الأمان والاستقرار بين الأفراد والمجتمعات.
- استقراء الأنظمة الأمنية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- استنتاج أبرز ما تتضمنه كلاً من الأنظمة الأمنية التالية:
 - نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
 - نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
 - نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
 - نظام المرور.
- تحليل عددٍ من الحالات الدراسية المعاصرة، واستنتاج أبرز المخالفات القانونية فيها.
- استخلاص الدروس التربوية المستفادة من إصدار القوانين الأمنية المختلفة.
- إبراز مرجعية الأنظمة في المملكة العربية السعودية إلى القرآن الكريم، وما صح من السنة النبوية.



يُعدُّ سنَّ الأنظمة والقوانين من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تسيير شؤون الأفراد داخل المجتمع، حيث تهدف إلى حماية الحقوق، وتحقيق العدل، وفصل النزاعات، ودعم عجلة التنمية. سنقدم لك أخي المتعلم /أختي المتعلّمة في هذه الوحدة عددًا من الحالات الدراسية المنبثقة من أنظمة تهدف إلى تحقيق الأمن والسلام والطمأنينة داخل المجتمع، وهي على النحو التالي:

- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
- نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- نظام المرور.



نظام مكافحة جرائم المعلوماتية

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تمهيد



- يُقصد بالجريمة المعلوماتية أي فعل يرتكب متضمناً استخدام الحاسب الآلي أو الشبكة المعلوماتية بالمخالفة لأحكام نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.

الهدف من النظام:

يهدف نظام مكافحة جرائم المعلوماتية إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم، والعقوبات المقررة لكل منها، بما يؤدي إلى:

- المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي.
- حفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية.
- حماية المصلحة العامة، والأخلاق، والآداب العامة.
- حماية الاقتصاد الوطني.



الحالة الدراسية الأولى:



تقدم رئيس تحرير إحدى الصحف الإلكترونية بشكوى لمركز الشرطة بعد أن تعرض موقع الصحيفة الإلكتروني للتدمير، ونشر صور فاضحة، وبناء على ذلك قامت النيابة العامة برفع دعوى لدى المحكمة الجزائية ضد المدعو (حسام)، وقد تبين في تقرير فريق خدمات تقنية المعلومات المقدم للمحكمة أن رقم الآي بي (IP) لجهاز الحاسب الذي اخترق الموقع من خلاله تعود ملكيته للمتهم (حسام)، وتبين كذلك أنه تم الدخول على شبكة الانترنت من خلال رقم هاتف تعود ملكيته كذلك للمتهم (حسام)، ولكن حسام أنكر الدخول على موقع الصحيفة. وبعد التحقيق تم إثبات دخول حسام غير المشروع لموقع الصحيفة الإلكترونية، وتغيير بياناته الخاصة، وإتلافه، وتغيير التصميم لصور فاضحة.



بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الفعل المجرّم الذي ارتكبه (حسام)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثالثة:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

1. التنصّت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي - دون مسوغ نظامي صحيح - أو التقاطه أو اعتراضه.
2. الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.
3. الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه.
4. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.
5. التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

المادة الثالثة عشرة:

مع عدم الإخلال بحقوق حسني النية، يجوز الحكم بمصادرة الأجهزة، أو البرامج، أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو الأموال المحصلة منها. كما يجوز الحكم بإغلاق الموقع الإلكتروني، أو مكان تقديم الخدمة إغلاقًا نهائيًا أو مؤقتًا متى كان مصدرًا لارتكاب أي من هذه الجرائم، وكانت الجريمة قد ارتكبت بعلم مالكة.

بينما كان (يحيى) يتصفح مواقع مختلفة على الشبكة المعلوماتية «الإنترنت»، إذا به يفتح رابط قاده إلى موقع آخر يحتوي على مقاطع فيديو وصور مخلة بالآداب العامة، وبدأ يتابع ويشاهد بعضها، ثم قام بحفظ المقطع على جهازه النقال وإرساله إلى بعض أصدقائه على هواتفهم النقالة دون أن يخبرهم.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عمّا يلي:
بين الفعل المجرّم الذي ارتكبه (يحيى)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة السادسة:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

1. إنتاج ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إعداده، أو إرساله، أو تخزينه عن طريق الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي.

2. إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للإتجار في الجنس البشري، أو تسهيل التعامل به.

3. إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو أنشطة الميسر المخلة بالآداب العامة أو نشرها أو ترويجها.

4. إنشاء موقع على الشبكة المعلوماتية، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي أو نشره، للإتجار بالمخدرات، أو المؤثرات العقلية، أو ترويجها، أو طرق تعاطيها، أو تسهيل التعامل بها.

ويجوز تضمين الحكم الصادر بتحديد العقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة أو أكثر من الصحف المحلية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة، وجسامتها، وتأثيرها،

على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.





حدثت مشاجرة كلامية حادة بين (سعود) و (ماجد) الطالبين في المرحلة الثانوية حول أحقية الجلوس في المقعد الأمامي في الفصل، على إثرها قرر سعود الانتقام من ماجد والإساءة إليه. قام سعود خلسة باستخدام هاتفه النقال وصور ماجد في وقت ماجد الخاص ومن غير إذنه، وقام بإرسال الصور لطلاب الفصل للتندر عليه. علم ماجد بما قام به سعود، فتقدم بشكوى ضده أمام الجهات المختصة.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الفعل المجرم الذي ارتكبه (سعود)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثالثة:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل شخص يرتكب أيًا من الجرائم المعلوماتية الآتية:

1. التنصت على ما هو مرسل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو أحد أجهزة الحاسب الآلي - دون مسوغ نظامي صحيح - أو التقاطه أو اعتراضه.
2. الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه؛ لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه، ولو كان القيام بهذا الفعل أو الامتناع عنه مشروعًا.
3. الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني، أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم هذا الموقع، أو إتلافه، أو تعديله، أو شغل عنوانه.
4. المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.
5. التشهير بالآخرين، وإلحاق الضرر بهم، عبر وسائل تقنيات المعلومات المختلفة.

نصائح تهّمك

عزيزي المتعلّم / عزيزتي المتعلّمة:

- كن حذرًا حيال ما تنشره حول نفسك عبر الانترنت.
- تجنّب فتح الروابط التي تصلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي.
- لا تسمح لمواقع التواصل الاجتماعي بالوصول إلى عناوين الاتصال في جهازك الخاص بك.
- تعامل مع الناس في مواقع التواصل الاجتماعي بكل احترام وتقدير، كما لو كانوا أمامك وجهاً لوجه، وتذكر دائماً: عامل الناس كما تحب أن يعاملوك.

إثراء قانوني



صدر الأمر الملكي الكريم في تاريخ 1439 / 2 / 11 هـ بإنشاء الهيئة الوطنية للأمن السيبراني والموافقة على تنظيمها لتكون الجهة المختصة بالأمن السيبراني، والمرجع الوطني في شؤونه لحماية المصالح الحيوية للمملكة وأمنها السيبراني، والبنى التحتية، والقطاعات ذات الأولوية، والخدمات والأنشطة الحكومية. وفي سبيل تحقيق أهداف الهيئة التي أنشئت من أجلها والقيام باختصاصاتها ومهامها، فقد تضمن إنشاء الهيئة نقل المركز الوطني الإرشادي لأمن المعلومات من هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. يعمل المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني على تعزيز جهود المملكة في رفع مستوى الوعي والمعرفة بالأمن السيبراني؛ لتجنب المخاطر السيبرانية، وتقليل أثارها عن طريق إصدار التنبيهات بأخر وأخطر الثغرات، وإطلاق حملات وبرامج توعية، والتعاون مع المراكز الإرشادية الأخرى.



معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

دوّن جميع الأفعال المجرّمة الواردة في المادة الثالثة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية؟

.....

.....

.....

.....

نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تمهيد



حدد النظام تعريفاً واضحاً للجريمة الإرهابية، وجريمة تمويل الإرهاب، والإرهابي، والكيان الإرهابي على النحو التالي:

- الجريمة الإرهابية: كل سلوك يقوم به الجاني تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي بشكل مباشر أو غير مباشر، يقصد به الإخلال بالنظام العام، أو زعزعة أمن المجتمع واستقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر، أو تعطيل النظام الأساسي للحكم أو بعض أحكامه، أو إلحاق الضرر بأحد مرافق الدولة أو مواردها الطبيعية أو الاقتصادية، أو محاولة إرغام إحدى سلطاتها على القيام بعمل ما أو الامتناع عنه، أو إيذاء أي شخص أو التسبب في موته، عندما يكون الغرض -بطبيعته أو سياقه- هو ترويع الناس أو إرغام حكومة أو منظمة دولية على القيام بأي عمل أو الامتناع عن القيام به، أو التهديد بتنفيذ أعمال تؤدي إلى المقاصد والأغراض المذكورة أو التحريض عليها. وكذلك أي سلوك يشكل جريمة بموجب التزامات المملكة في أي من الاتفاقيات أو البروتوكولات الدولية المرتبطة بالإرهاب أو تمويله -التي تكون المملكة طرفاً فيها- أو أي من الأفعال المدرجة في ملحق الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب.
- جريمة تمويل الإرهاب: توفير أموال لارتكاب جريمة إرهابية أو لمصلحة كيان إرهابي أو إرهابي بأي صورة من الصور الواردة في النظام، بما في ذلك تمويل سفر إرهابي وتدريبه.
- الإرهابي: أي شخص ذي صفة طبيعية -سواء أكان في المملكة أو خارجها- يرتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو يشرع أو يشترك أو يخطط أو يساهم في ارتكابها، بأي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة.
- الكيان الإرهابي: أي مجموعة مؤلفة من شخصين أو أكثر -داخل المملكة أو خارجها- تهدف إلى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في النظام.

الهدف من النظام:

يهدف نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله إلى مكافحة جميع صور الإرهاب وطرق تمويله، وتبيان الأفعال التي تُعد جرائم إرهابية.



قام (سرور) مواطن سعودي الجنسية، بالتخابر مع استخبارات كيان إرهابي خارج المملكة العربية السعودية، وذلك بمقابلته لبعض مسؤولي الاستخبارات في ذلك الكيان واتفق معه على تقديم الدعم المالي ومعلومات عن الجيش السعودي، وعند القبض على المدعو (سرور) من قبل الجهات المختصة في المملكة؛ تبين أثناء التحقيقات ثبوت انضمامه للكيان الإرهابي، والتخابر مع ذلك الكيان، وتزويد الكيان بالدعم المالي بمبلغ قدره (100.000 مئة ألف ريال) وبالمعلومات المتفق عليها.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الأفعال المُجرَّمة التي ارتكبها (سرور)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثالثة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشرين) سنة ولا تقل عن (ثلاث) سنوات، كل من انضم إلى كيان إرهابي أو شارك فيه، فإن كان الفاعل من ضباط القوات العسكرية أو من أفرادها، أو كان قد سبق له تلقي تدريبات لدى كيان إرهابي، فلا تقل عقوبة السجن عن (خمس عشرة) سنة ولا تزيد على (ثلاثين) سنة.

المادة الثامنة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشرين) سنة ولا تقل عن (عشر) سنوات، كل من أمدَّ كياناً إرهابياً أو أياً من أفرادهِ أو أي إرهابي، بأي وسيلة اتصال، أو قدم إلى أي منهم معلومة أو مشورة، أو إعانة، أو وسيلة للعيش، أو السكن، أو المأوى، أو التطبيب، أو النقل، أو مكاناً للاجتماع، أو غير ذلك من التسهيلات التي تعينه على تحقيق أغراضه.



المادة السابعة والأربعون:

يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس عشرة) سنة ولا تقل عن (خمس) سنوات، كل من قام بتقديم أموال أو جمعها أو تسلمها أو خصصها أو نقلها أو حولها أو حازها أو دعا إلى التبرع بها- بأي وسيلة كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة من مصدر مشروع أو غير مشروع- بغرض استخدامها كلياً أو جزئياً لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام، أو كان عالماً بأنها سوف تستخدم كلياً أو جزئياً في تمويل جريمة إرهابية داخل المملكة أو خارجها أو كانت مرتبطة فيها أو أنها سوف تستخدم من قبل كيان إرهابي أو إرهابي لأي غرض كان، حتى وإن لم تقع الجريمة أو لم تستخدم أي من تلك الأموال، فإن كان الفاعل قد استغل لهذا الغرض التسهيلات التي تخولها له صفته الوظيفية أو نشاطه المهني أو الاجتماعي، فلا تقل العقوبة عن (عشر) سنوات.

الحالة الدراسية الثانية:

يعمل (مطلق) مدرباً في أحد مراكز التدريب الرياضية، وقابل أحد أصدقائه الذي يكنى بـ (أبي عامر)، بعد انقطاع دام أكثر من عشر سنوات، وأخبره (أبو عامر) بأنه التحق بإحدى المنظمات (المصنفة منظمة إرهابية)، وأنه يعتبر قائداً يقوم بتدريب وتجنيد الشباب، ومع الوقت تأثر (مطلق) بالفكر الضال، وعرض على (أبي عامر) المساعدة من خلال استغلال عمله في التدريب لنشر هذا الفكر، وبدأ بالفعل بتنفيذ ما وعد به. قام (قاسم) وهو أحد المتدربين بالتواصل مع (سعيد) وهو قريب له يعمل بإحدى القطاعات الأمنية، وأخبره بخطورة الفكر الذي يدعو له (مطلق). قام (سعيد) بدوره بإبلاغ السلطات المختصة، والتي تمكنت من القبض على (مطلق) واعترف بعلاقته بـ (أبي عامر)، وتم القبض عليه.



بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الأفعال المُجرَّمة التي ارتكبتها (مطلق وأبو عامر)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس وعشرين) سنة ولا تقل عن (خمس عشرة) سنة، كل من أنشأ كياناً إرهابياً أو أداره أو تولى منصباً قيادياً فيه، فإن كان الفاعل من ضباط القوات العسكرية أو من أفرادها، أو كان قد سبق له تلقي تدريبات لدى كيان إرهابي، فلا تقل عقوبة السجن عن (عشرين) سنة ولا تزيد على (ثلاثين) سنة.

المادة الثالثة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشرين) سنة ولا تقل عن (ثلاث) سنوات، كل من انضم إلى كيان إرهابي أو شارك فيه، فإن كان الفاعل من ضباط القوات العسكرية أو من أفرادها، أو كان قد سبق له تلقي تدريبات لدى كيان إرهابي، فلا تقل عقوبة السجن عن (خمس عشرة) سنة ولا تزيد على (ثلاثين) سنة.

المادة الرابعة والثلاثون:

يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (ثمان) سنوات ولا تقل عن (ثلاث) سنوات، كل من أيد أي فكر إرهابي، أو دعا له، أو كيان إرهابي، أو جريمة إرهابية أو منهج مرتكبتها، أو أفصح عن تعاطفه معه أو سَوَّغ فعله أو جريمته، أو روج لها، أو أشاد بها، أو حاز أو أحرز أي محرر أو مطبوع أو تسجيل -بقصد النشر أو الترويج- أيا كان نوعه يتضمن تسويغاً أو ترويجاً لفكر إرهابي أو لجريمة إرهابية أو إشادة بذلك.



المادة الخامسة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (خمس وعشرين) سنة ولا تقل عن (ثمان) سنوات، كل من حرض آخر على الانضمام إلى أي كيان إرهابي، أو المشاركة في أنشطته، أو جنده، أو ساهم في تمويل أي من ذلك، فإن كان قد عمل على منعه من الانسحاب من الكيان، أو استغل لهذا الغرض ما يكون له عليه من ولاية أو سلطة أو مسؤولية أو أي صفة تعليمية أو تدريبية أو توجيهية أو اجتماعية أو إرشادية أو إعلامية، فلا تقل عقوبة السجن عن (خمس عشرة) سنة.

المادة السادسة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (عشرين) سنة ولا تقل عن (عشر) سنوات، كل من قام -لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في النظام- بأحد الأفعال الآتية:

1. خصص مكاناً للتدريب، أو هيأه لذلك، أو أداره.
2. درب أو تدرب أو مؤل التدريب على أي مما يأتي:
 - أ. استخدام أي من الأسلحة، أو المتفجرات، أو المواد النووية، أو الكيميائية، أو البيولوجية، أو الإشعاعية، أو السموم، أو الأجهزة الحارقة، أو أي من وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية أو الإلكترونية، أو على تصنيعها، أو تحضيرها، أو تجميعها، أو تطويرها، أو تجهيزها، أو حيازتها، أو حرزها، أو جلبها.
 - ب. التزوير، أو التزييف أو استخدام وسائل أو أساليب إعلامية.
 - ج. فنون حربية أو أمنية، أو مهارات قتالية.



الحالة الدراسية الثالثة:

تعرف (رعد) الذي يدرس في المرحلة الثانوية من خلال ممارسته لإحدى الألعاب الإلكترونية القتالية على الشبكة المعلوماتية (الإنترنت) على (باسم) الذي يقيم في دولة أخرى، واستمر يمارسان اللعب سوياً لفترة من الزمن، كان خلالها (باسم) يُمجد ويبدى إعجابه وتأييده لإحدى الجماعات التي تعتنق فكراً إرهابياً محظوراً في المملكة. تأثر (رعد) بأفكار (باسم) وأصبح كذلك من المؤيدين لهذا الفكر الإرهابي. قام (باسم) بإرسال مطبوعات تدعو لهذا الفكر الإرهابي إلى (رعد) بغرض نشرها وترويجها بين طلاب المدرسة. وفي إحدى الجولات التفتيشية الدورية التي تقوم بها إدارة المدرسة اكتشفت حيازة (رعد) لهذه المطبوعات، فقامت باحتجازه وإبلاغ الجهات المختصة بذلك.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الأفعال المُجرمة التي ارتكبتها (رعد)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية:

تعد الجرائم المنصوص عليها في النظام من الجرائم الكبيرة الموجبة للتوقيف.

المادة الرابعة والثلاثون:

يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على (ثمانية) سنوات ولا تقل عن (ثلاث) سنوات، كل من أيد أي فكر إرهابي، أو دعا له، أو كيان إرهابي، أو جريمة إرهابية أو منهج مرتكبها، أو أفصح عن تعاطفه معه أو سوغ فعله أو جريمته، أو روج لها، أو أشاد بها، أو حاز أو أحرز أي محرر أو مطبوع أو تسجيل -بقصد النشر أو الترويج- أيا كان نوعه يتضمن تسويغاً أو ترويجاً لفكر إرهابي أو لجريمة إرهابية أو إشادة بذلك.



نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- كن حذراً عند التعامل أو عند النشر عبر المواقع الإلكترونية (الإنترنت).
- لا تقم بفتح الروابط التي تصلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وخصوصاً الرسائل مجهولة المصدر.
- التزم بتوجيهات ولاية الأمر في المملكة العربية السعودية، وبما تصدره الأجهزة الرسمية حيال بعض الشخصيات، أو المنظمات، أو الجماعات الإرهابية.
- أخبر والديك أو إدارة المدرسة في حال لاحظت سلوكاً غريباً، أو كلاماً من أحد زملائك يؤيد شخصيات أو منظمات أو جماعات صنفتها الدولة إرهابية.

إثراء قانوني



التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

جاء تشكيل التحالف بمبادرة من المملكة العربية السعودية، وأعلن عنه صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وذلك في ديسمبر من عام 2015، بهدف توحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب.

ويسعى التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب إلى تحقيق عددٍ من الأهداف الاستراتيجية على النحو التالي:



1. جهود فكرية وتعليمية تفتد أطروحات الفكر الإرهابي وتبرز المبادئ والقيم الإسلامية السمحة.
2. خطاب إعلامي مشترك يوعي الرأي العام بمخاطر الإرهاب ويتصدى للدعاية الإرهابية.
3. تدابير فاعلة تعزز عمليات الوقاية والاكتشاف والحد من عمليات تمويل الإرهاب.
4. تنسيق دعم عسكري وإغاثي للدول الأعضاء لتمكينها من هزيمة الجماعات الإرهابية المسلحة والتخفيف من معاناة السكان.

معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؟

✿ أبحث وأدوّن

دوّن الأفعال المجرّمة وعقوباتها في المواد 33، 34، 35، 36 من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؟

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله؟



نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية

تمهيد



- المخدرات هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان، وتسبب تأثيراً سلبياً على الجهاز العصبي، وكلمة (مخدر) في اللغة العربية تطلق على كل ما يذهب العقل ويغيبه.
- إدمان المخدرات هو اضطراب مزمن انتكاسي في الدماغ يتسم بالسعي القهري للممنوعات واستخدامها بالرغم من عواقبها، يتضمن تغييرات وظيفية في دوائر الدماغ التي تنطوي على المكافأة، والتوتر، والتحكم في النفس.

الهدف من النظام:



يهدف نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية إلى تحديد المقصود بالمواد المخدرة، والمؤثرات العقلية، ومن ثم تجريم بيعها أو شرائها أو تصديرها أو مرورها بالمملكة إلا بترخيص. كما يهدف النظام إلى بيان إجراءات وشروط الحصول على هذه التراخيص، والأحكام الخاصة بالصيديات، وحفظ المواد المخدرة، وتحديد العقوبات لكل من يخالف أحكام النظام مع تحديد جهة تطبيقها.

الحالة الدراسية الأولى:



(عاطف) يعمل داخل الأراضي السعودية، عند دخوله للمملكة عبر مطار الملك خالد الدولي بالرياض تم تفتيش أمتعته، وعُثر على عدد من أقراص «الترامادول» المخدرة والمراقبة محلياً بالمملكة، وكمية من الحشيش المخدر، وعند فحص تلك المواد أثبت التقرير الكيميائي احتوائها على مادة الحشيش، وأقراص الترامادول. وبالتحقيق معه، اعترف أنه قام بجلب أقراص «الترامادول» المخدرة لأحد أصدقائه، بينما جلب مادة الحشيش للاستعمال الشخصي.



بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الأفعال المجرمة التي ارتكبتها (عاطف)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثالثة:

تعد الأفعال الآتية أفعالاً جرمية:

1. تهريب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو تلقيها من المهربين.
2. جلب المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو استيرادها أو تصديرها أو إنتاجها أو صنعها أو استخلاصها أو تحويلها أو استخراجها أو حيازتها أو إحرازها أو بيعها أو شراؤها أو توزيعها أو تسليمها أو تسليمها أو نقلها أو المقايضة بها أو تعاطيها أو الوساطة فيها أو تسهيل تعاطيها أو إهداؤها أو تمويلها أو التموين بها، إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام وطبقاً للشروط والإجراءات المقررة فيه.
3. زراعة النباتات المدرجة في الجدول رقم (4) المرافق لهذا النظام أو جلب أي جزء منها أو تصديره أو تملكه أو حيازته أو إحرازه أو التصرف فيه، وذلك في جميع أطوار نموها، وكذا بذورها، أو المقايضة بها أو المشاركة في أي من هذه الأفعال إلا في الأحوال المنصوص عليها في هذا النظام وطبقاً للإجراءات المقررة فيه ويُعدُّ زارعا كل من قام بعمل من الأعمال اللازمة لنمو البذور أو الشتلات أو العناية بالزراع إلى حين نضجه وحصاده.
4. صنع معدات أو مواد أو بيعها أو نقلها أو توزيعها بقصد استخدامها في زراعة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو إنتاجها أو صنعها بشكل غير مشروع.
5. غسل الأموال المحصّلة نتيجة ارتكاب أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.
6. المشاركة بالاتفاق أو التحريض، أو المساعدة في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات 1، 2، 3، 4، 5 من هذه المادة.
7. الشروع في ارتكاب أي فعل من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات 1، 2، 3، 4، 5، 6 من هذه المادة.

المادة التاسعة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات، وبالجلد بما لا يزيد على خمسين جلدة في كل مرة، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على ثلاثين ألف ريال - كل من حاز مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو أحرزها أو نقلها أو سلمها أو تسلمها لغير قصد الاتجار أو الترويج أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي، وذلك في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.

المادة الحادية والأربعون:

1. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين، كل من ارتكب أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادتين (السابعة والثلاثين) و(الثامنة والثلاثين) من هذا النظام، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها نظاماً.

2. تشدد العقوبة في الحالات الآتية:

أ. إذا كان المتعاطي من المنوط بهم مكافحة المخدرات أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على حيازتها أو تداولها، أو الذين لهم صلة وظيفية بأي نوع من أنواع المخدرات أو المؤثرات العقلية.

ب. إذا تعاطى المادة المخدرة أو المؤثر العقلي أو استعملها أو كان تحت تأثيرها أثناء تأدية عمله.

المادة السادسة والخمسون:

1. يمنع السعودي -المحكوم عليه بارتكاب أحد الأفعال الجرمية المنصوص عليها في المادة (الثالثة) من هذا النظام، من السفر إلى خارج المملكة بعد انتهاء تنفيذ عقوبة السجن مدة مماثلة لمدة عقوبة السجن المحكوم بها عليه، على أن لا تقل مدة المنع عن سنتين. ولوزير الداخلية الإذن بالسفر للضرورة أثناء مدة المنع.

2. يُبعد غير السعودي عن المملكة بعد تنفيذ العقوبة المحكوم بها عليه، ولايسمح له بالعودة إليها، فيما عدا ما تسمح به تعليمات الحج والعمرة.



تلقى (موسى) اتصالاً هاتفياً من زميله في العمل (مازن) وطلب منه أن يوصله بسيارته إلى مكان لا يستطيع الذهاب إليه بسبب تعطل سيارته؛ ولأنه ينتظر راتبه لسداد التزاماته المالية المتراكمة، فهو غير قادر على استئجار سيارة حينها. أثناء الطريق تحدث (مازن) عن ظروفه المادية الخاصة الصعبة وأنه بدأ بالعمل بمهام جديدة بعد الانتهاء من عمله الرسمي توفر له دخلاً مادياً إضافياً. أُعجب (موسى) بظموح (مازن) وأبدى له استعداداً بأن يعمل معه إن أمكن. وبعد أن أخذ (مازن) من (موسى) الوعود بأن يبقى هذا الأمر سراً بينهما، كشف (مازن) عن عمله الإضافي والمتمثل في توصيل كميات قليلة من مادة مخدرة، مقابل مبلغ مالي لكل توصيلة. كما أنه يقوم بزراعة نبتة في مكان يخصه، يمكن أن تستخدم في تصنيع أنواع أخرى من المخدرات. ورغم أن (موسى) تردد في البداية عن قبول العمل، إلا أنه وافق بعد إلحاح (مازن) عليه.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الأفعال المجرمة التي ارتكبها (مازن)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الخامسة:

للسلطات المختصة في المملكة أن تطلب مساعدة دول أخرى لضبط التهريب أو الإتجار غير المشروع في المخدرات أو المؤثرات العقلية على سفينة في أعالي البحار متى توافرت لديها أسباب تدعو للاعتقاد بأن تلك السفينة ترفع علم المملكة. وللدولة المطلوب منها المساعدة اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء السفينة أو الأشخاص أو البضائع التي تحملها، بعد التنسيق مع السلطات المختصة في المملكة.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....



المادة السابعة والثلاثون:

أولاً: مع مراعاة ما ورد في البند (ثانياً) من هذه المادة يعاقب بالقتل تعزيراً من ثبت شرعاً بحقه شيء من الأفعال الآتية:

1. تهريب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية.
2. تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية من مهرب.
3. جلب أو استيراد أو تصدير أو صنع أو إنتاج أو تحويل أو استخراج أو زراعة أو تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الترويج في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.
4. المشاركة بالاتفاق في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.
5. ترويج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية للمرة الثانية بالبيع أو الإهداء أو التوزيع أو التسليم أو التسلم أو النقل بشرط صدور حكم سابق مثبت لإدانته بالترويج في المرة الأولى.
6. الترويج للمرة الأولى، على أن يكون قد سبق أن حكم بإدانته بارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرات 1، 2، 3 من هذه المادة.

ثانياً: يجوز للمحكمة -لأسباب تقدرها- النزول عن عقوبة القتل إلى عقوبة السجن التي لا تقل عن خمس عشرة سنة، وبالجلد الذي لا يزيد عن خمسين جلدة في كل دفعة، وبالغرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال.

ثالثاً: إذا كان الجاني ممن تنطبق عليه الحالات الآتية، ولم يحكم عليه بعقوبة القتل المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة، فيعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة وبالجلد بما لا يزيد عن خمسين جلدة في كل دفعة، وبغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف ريال. وهذه الحالات هي:



1. إذا عاد الجاني إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد الحكم عليه لارتكابه إحداها، وكانت العقوبة استناداً إلى نص هذه المادة.

2. إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مستخدماً أو من المكلفين بتنفيذ أحكام هذا النظام، أو من المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على تداولها أو حيازتها.

3. إذا كان الجاني شريكاً في عصابة منظمة وكان من أغراضها تهريب المخدرات أو المؤثرات العقلية إلى المملكة أو الإتجار فيها أو تقديمها للتعاطي، أو إذا تلازمت جريمته مع جريمة دولية كتهريب الأسلحة أو تزيف العملة أو الإرهاب.

4. إذا كان الجاني مسلحاً واستخدم سلاحه أثناء تنفيذ جريمته.

المادة الثامنة والثلاثون:

1. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على خمس عشرة سنة، وبالجلد بما لا يزيد على خمسين جلدة في كل مرة، وبغرامة من ألف ريال إلى خمسين ألف ريال - كل من حاز مادة مخدرة أو بذوراً أو نباتات من النباتات التي تنتج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو باع شيئاً من ذلك أو اشتراه أو مؤلّه أو مؤنّ به أو أحرزه أو سلّمه أو تسلّمه أو نقله أو بادلّ به أو قايض به أو صرفه بأي صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك، وكان ذلك بقصد الإتجار أو الترويج بمقابل أو بغير مقابل، وذلك في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.

2. تشدد العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة في الحالات الآتية:



- أ. إذا توافرت في الجاني إحدى الحالات المبينة في البند (ثالثاً) من المادة (السابعة والثلاثين) من هذا النظام.
- ب. إذا ارتكب الجاني جريمته أو جزءاً منها في أحد المساجد أو دور التعليم أو المؤسسات الإصلاحية، وفقاً لما تحدده اللائحة.
- ج. إذا كانت المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية -محل الجريمة- من الهيروين أو الكوكايين أو أي مادة مماثلة لها نفس الخطورة بناء على تقرير فني معتمد من وزارة الصحة، على أن تكون ضمن المواد المدرجة في الجداول المرافقة لهذا النظام.
- د. إذا استغل الجاني في ارتكاب جريمته أحداً ممن يتولى تربيتهم أو ممن له سلطة فعلية عليه أو استخدم في ذلك قاصراً، أو قدم لقاصر مخدراً أو باع إياه أو دفعه إلى تعاطيه بأي وسيلة من وسائل الترغيب أو التهيب.
- هـ. كل من هياً مكاناً بمقابل أو أداره لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.

المادة التاسعة والثلاثون:

يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد على خمس سنوات، وبالجلد بما لا يزيد على خمسين جلدة في كل مرة، وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف ريال ولا تزيد على ثلاثين ألف ريال - كل من حاز مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو أحرزها أو نقلها أو سلمها أو تسلمها لغير قصد الاتجار أو الترويج أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي، وذلك في غير الأحوال المرخص لها في هذا النظام.



اتفقت (منيرة) و (سوسن) و (طرفة) الطالبات في المرحلة الثانوية على الاجتماع من أجل مذاكرة مقرر الرياضيات، وبعد عدة ساعات من المذاكرة المضنية، بدأ الإرهاق والنعاس يسيطر عليهن، فاقترحت (منيرة) عليهما تناول حبوب مقوية ومنشطة لمساعدتهما على التركيز وطردهن عن النعاس دون أن تفصح لهما عن اسم الحبوب. وافقت (سوسن) و (طرفة) على تناولها بعد تأكيد (منيرة) لهما بعدم وجود أي أضرار صحية لها في مقابل تحسين القدرة على المذاكرة والتركيز. أثناء أداء اختبار مقرر الرياضيات أصيبت (سوسن) و (طرفة) بإعياء شديد وأغمي عليهما. تم نقلهما إلى أقرب مستشفى للمدرسة وتبين للطبيب بعد الكشف وإجراء التحاليل الطبية تعاطيهما لحبوب مخدرة، فقام الطبيب بإبلاغ إدارة المستشفى والتي بدورها قامت بإبلاغ الجهات الأمنية بذلك.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
بين الأفعال المجرمة التي ارتكبتها (منيرة)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة السابعة والثلاثون:

أولاً: مع مراعاة ما ورد في البند (ثانياً) من هذه المادة

يعاقب بالقتل تعزيراً من ثبت شرعاً بحقه شيء من

الأفعال الآتية:

1. تهريب مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية.
2. تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية من مهرب.
3. جلب أو استيراد أو تصدير أو صنع أو إنتاج أو تحويل أو استخراج أو زراعة أو تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الترويج في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.
4. المشاركة بالاتفاق في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات السابقة.



5. ترويج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية للمرة الثانية بالبيع أو الإهداء أو التوزيع أو التسليم أو التسلم أو النقل بشرط صدور حكم سابق مثبت لإدانته بالترويج في المرة الأولى.
6. الترويج للمرة الأولى، على أن يكون قد سبق أن حكم بإدانته بارتكاب أحد الأفعال المنصوص عليها في الفقرات 3.2.1 من هذه المادة.

ثانياً: يجوز للمحكمة -لأسباب تقدرها- النزول عن عقوبة القتل إلى عقوبة السجن التي لا تقل عن خمس عشرة سنة، وبالجلد الذي لا يزيد على خمسين جلدة في كل دفعة، وبالعرامة التي لا تقل عن مائة ألف ريال.

ثالثاً: إذا كان الجاني ممن تنطبق عليه الحالات الآتية، ولم يحكم عليه بعقوبة القتل المنصوص عليها في البند (أولاً) من هذه المادة، فيعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن خمس وعشرين سنة وبالجلد بما لا يزيد عن خمسين جلدة في كل دفعة، وبغرامة لا تقل عن مائة وخمسين ألف ريال. وهذه الحالات هي:

1. إذا عاد الجاني إلى ارتكاب إحدى هذه الجرائم بعد الحكم عليه لارتكابه إحداها، وكانت العقوبة استناداً إلى نص هذه المادة.
2. إذا كان الجاني موظفاً عاماً أو مستخدماً أو من المكلفين بتنفيذ أحكام هذا النظام، أو من المنوط بهم مكافحة المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية أو الرقابة على تداولها أو حيازتها.
3. إذا كان الجاني شريكاً في عصابة منظمة وكان من أغراضها تهريب المخدرات أو المؤثرات العقلية إلى المملكة أو الإتجار فيها أو تقديمها للتعاطي، أو إذا تلازمت جريمته مع جريمة دولية كتهريب الأسلحة أو تزييف العملة أو الإرهاب.
4. إذا كان الجاني مسلحاً واستخدم سلاحه أثناء تنفيذ جريمته.



المادة الثامنة والثلاثون:

1. يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد عن خمس عشرة سنة، وبالجلد بما لا يزيد على خمسين جلدة في كل مرة، وبغرامة من ألف ريال إلى خمسين ألف ريال - كل من حاز مادة مخدرة أو بدورا أو نباتا من النباتات التي تنتج مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية أو باع شيئا من ذلك أو اشتراه أو مؤله أو مؤن به أو أحرزه أو سلمه أو تسلمه أو نقله أو بادل به أو قايض به أو صرفه بأي صفة كانت أو توسط في شيء من ذلك، وكان ذلك بقصد الإتجار أو الترويج بمقابل أو بغير مقابل، وذلك في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.

2. تشدد العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة في الحالات الآتية:

أ. إذا توافرت في الجاني إحدى الحالات المبينة في البند (ثالثا) من المادة (السابعة والثلاثين) من هذا النظام.
ب. إذا ارتكب الجاني جريمته أو جزءا منها في أحد المساجد أو دور التعليم أو المؤسسات الإصلاحية، وفقا لما تحدده اللائحة.

ج. إذا كانت المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية -محل الجريمة- من الهروين أو الكوكايين أو أي مادة مماثلة لها نفس الخطورة بناء على تقرير فني معتمد من وزارة الصحة، على أن تكون ضمن المواد المدرجة في الجداول المرافقة لهذا النظام.

د. إذا استغل الجاني في ارتكاب جريمته أحدا ممن يتولى تربيتهم أو ممن له سلطة فعلية عليه أو استخدم في ذلك قاصرا، أو قدم لقاصر مخدرا أو باعه إياه أو دفعه إلى تعاطيه بأي وسيلة من وسائل الترغيب أو التهيب.

هـ. كل من هيا مكانا بمقابل أو أداره لتعاطي المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية.

نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- تذكر أن تعزيز الوازع الديني لديك يعتبر حماية من الوقوع في آفة المخدرات والمؤثرات العقلية.
- تعلم كيفية التعامل مع الضغط النفسي والإحباط بالطرق السليمة.
- تذكر بأن الترابط الأسري قيمة عظيمة، ويحمي الفرد من الوقوع في شرك المخدرات والمؤثرات العقلية.

إثراء قانوني



عرّفت المادة الأولى من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية عدداً من المصطلحات على النحو التالي:

- المواد المخدرة: كل مادة طبيعية أو مركبة أو مصنعة من المواد المخدرة المدرجة في الجدول رقم (1) المرافق لهذا النظام.
- المؤثرات العقلية: كل مادة طبيعية أو مركبة أو مصنعة من المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول رقم (2) المرافق لهذا النظام.
- الجلب: إدخال المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية إلى المملكة.
- التصدير: إخراج المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية من المملكة.
- التهريب: كل ما يعد تهريباً وفقاً لما ينص عليه نظام الجمارك.
- الإنتاج: فصل المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية عن أصلها النباتي.
- الصنع: جميع العمليات غير الإنتاجية التي يتم الحصول بها على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية، وتشمل التنقية والاستخراج وتحويل المخدرات إلى مخدرات أخرى، والمؤثرات العقلية إلى مؤثرات عقلية أخرى، وصنع مستحضرات غير التي تركيبها الصيدليات بناء على وصفة طبية.
- الحيازة: وضع اليد على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية على سبيل التملك أو الاختصاص.
- الإحراز: وضع اليد على المواد المخدرة أو المؤثرات العقلية على سبيل التملك والاختصاص لأي غرض.
- الوساطة: التوسط بين أطراف التعامل بالمواد المخدرة أو المؤثرات العقلية بمقابل أو دون مقابل، للتعريف بين الأطراف والتقريب بينهم لإتمام الصفقة.
- المتحصلات: أي المال أو ما يقوم بمال تم الحصول عليه بطريق مباشر أو غير مباشر نتيجة ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام.
- الأموال: الأصول أيما كان نوعها، منقولة أو غير منقولة، مادية أو غير ذلك، والمستندات أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو أي حق متعلق بها.
- الحجز التحفظي: حجز مؤقت صادر بحكم محكمة أو سلطة مختصة، يمنع صاحب الأشياء أو الأموال ذات الصلة بالقضية المنظورة من التصرف فيها أو نقلها أو تحويلها.
- المصادرة: إدخال أشياء أو أموال أو جزء منها إلى ملكية الدولة بحكم قضائي، لصلتها بجريمة منصوص عليها في هذا النظام أو لكونها متحصلة عنها.

✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأفعال المجرّمة التي يعاقب عليها بالقتل تعزيراً من ثبتت في حقه شرعاً وفقاً للمادة السابعة والثلاثين من نظام مكافحة جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية؟

.....

.....

.....





تمهيد



■ يعدُّ نظام المرور من الأنظمة التي تساعد في التقليل من الحوادث وحماية الأفراد في الطرق. وقد قامت الدولة بتشريع عدد من العقوبات الصارمة لكل من يخالف أنظمة المرور، لأن المخالف لأنظمة المرور لا يعرض نفسه للخطر فحسب، بل يعرض الآخرين للخطر كذلك.

الهدف من النظام:



يهدف نظام المرور إلى تعزيز الالتزام بقواعد السير على الطرق، وعدم ارتكاب المخالفات المرورية، والمحافظة على السلامة العامة بالحد من الأسباب التي تؤدي إلى وقوع الحوادث المرورية وما ينجم عنها من أضرار بشرية ومادية.

الحالة الدراسية الأولى:



كان (جاسم) الطالب في الصف الأول الثانوي يقود سيارة والده للذهاب والعودة من المدرسة بشكل يومي، فنبهه زميله (أحمد) إلى خطورة قيامه بقيادة السيارة دون الحصول على رخصة قيادة، وأن ذلك يُعد مخالفة تستوجب المساءلة، إلا أن (جاسمًا) لم يأخذ تنبيه زميله على محمل الجد؛ مبرراً لنفسه بمهارته وقدرته على القيادة. وفي أحد الأيام وأثناء عودته من المدرسة قام (جاسم) بممارسة التفحيط مما نتج عنه اصطدامه بسيارة أخرى متوقفة على جانب الطريق، وأسفر الحادث عن تضرر السيارة المتوقفة بشكل جسيم وإصابة (جاسم) بإصابات بليغة. حضر رجال المرور لموقع الحادث، وتم نقل (جاسم) إلى المستشفى لتلقى العلاج، وصدر قرار بإيقاف (جاسم) لمخالفته نظام المرور وكذلك حجز سيارة والده.



بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
 بين المخالفات المرورية التي ارتكبها (جاسم)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟ وهل يعد سماح والد جاسم لابنه
 جاسم بقيادة السيارة دون وجود رخصة لديه مخالفة مرورية؟

السند القانوني

المادة الثانية والثلاثون:

يحظر على أي شخص قيادة أي مركبة قبل الحصول على رخصة القيادة اللازمة وفقا لأحكام هذا النظام ولائحته.

المادة الثالثة والثلاثون:

يجب على السائق أن يحمل رخصة قيادة سارية المفعول عند قيادته للمركبة، ولرجل الأمن حق طلب إبرازها للاطلاع عليها، وليس له حجزها.

المادة التاسعة والستون:

يعد التفحيط مخالفة مرورية، ويعاقب مرتكب مخالفة التفحيط بالعقوبات الآتية:

أ. في المرة الأولى حجز المركبة خمسة عشر يوماً، وغرامة مالية مقدارها عشرون ألف ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق السجن في حقه.

ب. في المرة الثانية حجز المركبة لمدة شهر، وغرامة مالية مقدارها (أربعون ألف) ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في تطبيق عقوبة السجن في حقه.

ج. في المرة الثالثة حجز المركبة، وغرامة مالية مقدارها (ستون ألف) ريال، ومن ثم يحال إلى المحكمة المختصة للنظر في مصادرة المركبة أو تغريمه بدفع قيمة المثل للمركبة المستأجرة أو المسروقة وسجنه.

وتستثنى من عقوبتي الحجز أو المصادرة الواردتين في هذه المادة المركبات المستأجرة والمركبات المسروقة.



المادة السابعة والسبعون:

إذا سمح مالك المركبة، أو المسئول عن قيادتها، أو حائزها، لشخص آخر ليست لديه رخصة قيادة بقيادة المركبة؛ فيعاقب بغرامة مالية لا تزيد على تسعمائة ريال، وإذا نتج عن ذلك حادث مروري فيكون متضامنا معه في المسئولية المادية وفقا لتقدير المحكمة المختصة.

الحالة الدراسية الثانية:

تقدم (عبد الخالق) بطلب الحصول على رخصة قيادة ليتمكن من قيادة سيارته الخاصة، وأجاب على سؤال -أثناء تعبئة استمارة طلب استخراج رخصة القيادة- عما إذا سبق له أن أُدين بجريمة حيازة المخدرات بـ «نعم». وعند تسليم الاستمارة لموظف المرور (محمود)، لفت انتباهه أن (عبد الخالق) أجاب بـ «نعم» على سؤال الإدانة بحيازة المخدرات. سأل (محمود) (عبد الخالق) عن وقت خروجه من السجن، فأفاده (عبد الخالق) بأنه خرج قبل شهرين. دون (محمود) كلمة «مرفوض» على استمارة طلب (عبد الخالق) لاستخراج رخصة القيادة.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل تصرف (محمود) مخالف لنظام المرور؟ ولماذا؟ ومتى يمكن لـ (عبد الخالق) الحصول على رخصة القيادة بموجب نظام المرور في هذه الحالة؟

السند القانوني

المادة السادسة والثلاثون:

يشترط للحصول على رخصة القيادة ما يلي:

1. إتمام سن الثامنة عشرة لرخصة القيادة الخاصة وقيادة الدراجات الآلية.
2. إتمام سن العشرين لرخصة القيادة العامة وقيادة مركبات الأشغال العامة.
3. ألا يكون طالب رخصة القيادة العامة، ورخصة قيادة مركبات الأشغال العامة، قد سبق الحكم عليه قضائيا في جريمة اعتداء على النفس، أو العرض، أو المال، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

4. ألا يكون طالب الرخصة -مهما كان نوعها- قد أدين بحكم قضائي بتعاطي المخدرات، أو صنعها، أو تهريبها، أو ترويجها، أو حيازتها، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
5. الإقامة النظامية لغير السعوديين.
6. السلامة من الأمراض والعياهات التي تمنع من قيادة المركبة المرخص بقيادتها.
7. إتمام ساعات تدريبية في مدارس تعليم قيادة المركبات، واجتياز اختبار القيادة، وتحدد اللائحة عدد الساعات التدريبية اللازمة، والاختبار الخاص بكل رخصة، وشروط أدائه.
8. دفع الرسوم المقررة.
9. تسديد الغرامات المرورية المترتبة على مخالفات سابقة، إن وجدت.

الحالة الدراسية الثالثة:

كان (أحمد) يقود سيارته في الطريق الدائري للمدينة التي يسكنها بسرعة (140كم) متجاوزاً السرعة القانونية التي كانت (110كم). وبينما كان يسير على كتف الطريق الأيسر، اصطدم بالركن الخلفي الأيسر لسيارة (ياسر) مما نتج عنه فقدانه لاتزان السيارة وارتطامه بالسيارة الأخرى بجانبه الأيمن، أدى ذلك إلى تلف ثلاث سيارات على الأقل بالإضافة إلى سيارة (ياسر) وسيارة (أحمد) المتسبب بالحادث. كما أدى الحادث إلى إصابة ياسر في رأسه وذراعيه وبعض الجروح في أنحاء بدنه.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفات المرورية التي ارتكبها (أحمد) أثناء قيادة السيارة؟ وما العقوبات المترتبة عليها؟ وما العقوبات المترتبة فيما لو نتج عن الحادث حالة وفاة أو إصابة تزيد مدة شفائها عن خمسة عشر يوماً؟

السند القانوني

المادة الحادية والستون:

1. في حال وقوع حادث مروري ترتب عليه حق عام، تباشر الإدارة المختصة إجراءات الاستدلال في الحادث فور وقوعه، على أن تشعر النيابة العامة به وترفع إليها ملف القضية وفقاً لنظام الإجراءات الجزائية.



المادة الثانية والستون:

1. كل من ارتكب حادثاً مرورياً متعمداً أو مفرطاً ونتجت عنه وفاة أو زوال عضو أو تعطيل منفعته أو جزء منهما؛ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن أربع سنوات وبغرامة مالية لا تزيد على مائتي ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون إخلال بما يتقرر للحق الخاص.
2. كل من ارتكب حادثاً مرورياً متعمداً أو مفرطاً ونتجت عنه إصابة تزيد مدة الشفاء منها عن خمسة عشر يوماً؛ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة مالية لا تزيد عن مائة ألف ريال أو بإحدى هاتين العقوبتين، وذلك دون إخلال بما يتقرر للحق الخاص.
3. فيما عدا ما نصت عليه الفقرتان (1) و(2) من هذه المادة، يُحال كل من ارتكب حادثاً مرورياً متعمداً أو مفرطاً إلى المحكمة المختصة- وفقاً للإجراءات النظامية- للنظر في تقرير العقوبة المناسبة بحقه، وذلك دون الإخلال بما يتقرر للحق الخاص، وتحدد اللائحة حالات التعدي والتفريط التي تندرج ضمن هذه الفقرة.

المادة الثالثة والستون:

1. مع مراعاة ما ورد بالمادتين (الحادية والستين) و(الثانية والستين) من هذا النظام، على كل سائق يكون طرفاً في حادث مروري أن يوقف المركبة في مكان الحادث، فإن لم يقم بذلك يعاقب بغرامة مالية لا تزيد عن عشرة آلاف ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر، أو بهما معاً. ويجوز تحريك المركبة من موقع الحادث في الحالات التي تحددها اللائحة.
2. يعاقب بالعقوبة المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية:
 - أ. استبدال سائق المركبة الذي ارتكب الحادث، أو المشاركة في ذلك.
 - ب. افتعال وقوع حادث مروري.

نصائح تهَمَّك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- التزم بكامل القواعد المرورية أثناء القيادة، والتوقف عند كل علامات الوقوف التي تخبرك بالتوقف.
- تجنّب استخدام الجوال أثناء القيادة، والقيادة وأنت متعب أو مرهق، وكل ما يشغلك عن القيادة كالأكل والشرب ونحو ذلك.
- احرص على فحص المركبة باستمرار وبصورة دورية.
- التزم بالتعليمات الصادرة من الدفاع المدني بخصوص أحوال الطقس الجوي كالمطر أو الضباب، أو الغبار، أو قطع الأودية أثناء السيول، واعلم أن التهور قد يكلفك حياتك وحياة الأبرياء معك.
- التزم بالسرعة القانونية أثناء قيادة المركبة، لاسيما عند القيادة داخل الأحياء السكنية، أو في منطقة المدارس.
- تذكر أثناء السير على الرصيف أن تكون في مواجهة السيارات القادمة حتى تتمكن من رؤية السيارات التي أمامك بسهولة.
- التزم بالعبور من الأماكن المخصصة لعبور المشاة، مع ضرورة مراقبة حركة المرور قبل وأثناء المرور.

إثراء قانوني



السلامة المرورية

السلامة المرورية بمفهومها الواسع تهدف إلى تبني كافة الخطط والبرامج واللوائح المرورية والإجراءات الوقائية للحد من وقوع الحوادث المرورية حفاظاً على سلامة الأرواح والممتلكات وأمن البلاد ومقوماتها البشرية والاقتصادية.

ولمزيد من فهم عناصر السلامة والقيادة الآمنة، يرجى الدخول على الباركود المرفق:



معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام المرور؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الشروط الواجب توفّرها فيمن يتقدم بطلب الحصول على رخصة قيادة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام المرور؟

.....

.....

.....

.....



الوحدة الأولى

مدونة الوحدة



الأنظمة:

- نظام مكافحة جرائم المعلوماتية.
- نظام مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
- نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
- نظام المرور.

المصطلحات:

- الجريمة المعلوماتية.
- المواد المخدرة.
- رخصة القيادة.
- الجريمة الإرهابية.
- إدمان المخدرات.

أتمن وأجيب

- ما المقصود بالمصطلحات القانونية التالية، موضحاً إجابتك بالمثل لكل منها:
(المواد المخدرة - الجريمة المعلوماتية - الجريمة الإرهابية - إدمان المخدرات - رخصة القيادة)؟
- بالرجوع إلى المواد القانونية الواردة في السند القانوني للحالات الدراسية التي مرت معك، حدد العقوبات المترتبة في حق كل من ارتكب الجرائم والمخالفات في الجدول أدناه:

الرقم	الجريمة/المخالفة	العقوبة
1	الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني.	
2	المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو ما في حكمها.	
3	من حرض آخر على الانضمام إلى كيان إرهابي أو المشاركة فيه.	
4	من أمدّ كياناً إرهابياً أو أيّاً من أفراده أو أي إرهابي، بأي وسيلة اتصال، أو قدم إلى أي منهم معلومة، أو مشورة، أو إعانة، أو وسيلة للعيش، أو السكن، أو المأوى، أو التطبيب، أو النقل، أو مكاناً للاجتماع، أو غير ذلك من التسهيلات التي تعينه على تحقيق أغراضه.	
5	إذا استغل الجاني في ارتكاب جرائم المخدرات أحدًا ممن يتولى تربيتهم أو ممن له سلطة فعلية عليه أو استخدم في ذلك قاصراً أو قدم لقاصر مخدراً أو باعه إياه أو دفعه إلى تعاطيه بأي وسيلة من وسائل الترغيب أو التهيب.	
6	جلب أو استيراد أو تصدير أو صنع أو إنتاج أو تحويل أو استخراج أو زراعة أو تلقي مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية بقصد الترويج في غير الأحوال المرخص بها في هذا النظام.	
7	ارتكاب مخالفة التضييق للمرات: الأولى والثانية والثالثة.	

الوحدة الثانية

قوانين الرعاية الاجتماعية

أهداف الوحدة

- يُتوقع من (المتعلم/المتعلمة) بعد دراسة الوحدة أن (يكون/تكون) (قادرًا/قادرة) على:
 - بيان أهمية أنظمة الرعاية الاجتماعية في تحقيق الاستقرار لأفراد الأسرة داخل المجتمع.
 - استيعاب دور الدولة في تقديم خدمات رعاية اجتماعية متميزة لمختلف فئات المجتمع.
 - استقراء أنظمة الرعاية الاجتماعية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
 - استنتاج أبرز ما يتضمنه كلاً من أنظمة الرعاية الاجتماعية التالية:
 - نظام الحماية من الإيذاء.
 - نظام حماية الطفل.
 - نظام حقوق كبير السن ورعايته.
 - نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - تحليل عدد من الحالات الدراسية المعاصرة، واستنتاج أبرز المخالفات القانونية فيها.
 - استخلاص الدروس التربوية المستفادة من إصدار أنظمة الرعاية الاجتماعية.
 - إبراز مرجعية الأنظمة في المملكة العربية السعودية إلى القرآن الكريم، وما صح من السنة النبوية.



يُعدُّ سنَّ الأنظمة والقوانين من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تسيير شؤون الأفراد داخل المجتمع، حيث تهدف إلى حماية الحقوق، وتحقيق العدل، وفصل النزاعات، ودعم عجلة التنمية. سنقدم لك أخي المتعلم /أختي المتعلمة في هذه الوحدة عددًا من الحالات الدراسية المنبثقة من أنظمة تهدف إلى تحقيق الأمن والسلام والطمأنينة داخل المجتمع، وهي على النحو التالي:

- نظام الحماية من الإيذاء.
- نظام حماية الطفل.
- نظام حقوق كبير السن ورعايته.
- نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.





تمهيد



■ وفقاً لنظام الحماية من الإيذاء، يُقصد بالإيذاء كل شكل من أشكال الاستغلال، أو إساءة المعاملة الجسدية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد به، يرتكبه شخص تجاه شخص آخر، متجاوزاً بذلك حدود ما له من ولاية عليه أو سلطة أو مسؤولية أو بسبب ما يربطهما من علاقة أسرية أو علاقة إعالة أو كفالة أو وصاية أو تبعية معيشية. ويدخل في إساءة المعاملة امتناع شخص أو تقصيره في الوفاء بواجباته أو التزاماته في توفير الحاجات الأساسية لشخص آخر من أفراد أسرته أو ممن يترتب عليه شرعاً أو نظاماً توفير تلك الحاجات لهم.

الهدف من النظام:

يهدف نظام الحماية من الإيذاء إلى:



1. ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه.
2. تقديم المساعدة والمعالجة، والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية المساعدة اللازمة.
3. اتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة لمساءلة المتسبب ومعاقبته.
4. نشر التوعية بين أفراد المجتمع حول مفهوم الإيذاء، والآثار المترتبة عليه.
5. معالجة الظواهر السلوكية في المجتمع التي تُنبئ عن وجود بيئة مناسبة لحدوث حالات إيذاء.
6. إيجاد آليات علمية وتطبيقية للتعامل مع الإيذاء.

الحالة الدراسية الأولى:



قرّر (عبدالإله) و(سمية) الانتقال للعمل بالسفارة السعودية بمدينة لندن عاصمة المملكة المتحدة لمدة عامين، وكان ابنهما (يزيد) ذو الثمانية عشر ربيعاً قد صدر قبوله في إحدى الجامعات بمدينة الرياض، ومن الصعب سفره معهما، لذلك قرّرا انتقال (يزيد) للسكن مؤقتاً في بيت خالته (رزان) والإقامة مع أسرتها المكونة من زوجها (عاطف) وولديها (بندر) و(خالد) لحين عودتهما.

وبعد مضي ستة أشهر على إقامة (يزيد) مع خالته وأسرته، بدأ زوجها (عاطف) يتضايق من وجوده، فيتنمر عليه ويُناديه بـ «الأحول»؛ لوجود حور في عيني (يزيد)، فتسبب ذلك في حدوث ألم نفسي عانى منه بصمت لمدة، واستمر هذا التصرف من (عاطف) أمام الجميع دون أن يتدخل أحدٌ لإيقافه، وبعد عودة (عبد الإله) و(سمية) للعمل في الرياض وعودة (يزيد) للعيش مع أبويه، لاحظا عليه انزاله عن الحديث مع أقاربه وهدوئه غير المألوف، وتفضيله الجلوس لوحده:

وقضاء معظم الوقت بممارسة الألعاب الالكترونية، وتبيّن بعد عرضه على طبيب نفسي بأنه يعاني من اكتئاب شديد ويحتاج إلى علاج قد يستمر لسنوات، كما تبين من التقرير الطبي عن حالة (يزيد) أن سبب ما أصابه كان تنمّر (عاطف) عليه وسوء معاملته له خلال سنة ونصف.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عمّا يلي:
حدد فعل الإيذاء الذي ارتكبه (عاطف)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثالثة عشرة:

1. مع مراعاة ما تقضي به الفقرة (2) من هذه المادة، ودون إخلال بأي عقوبة أشد مقررّة شرعاً أو نظاماً، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (شهر) ولا تزيد عن (سنة)، وبغرامة لا تقل عن (خمسة) آلاف ريال ولا تزيد عن (خمسين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً جريماً من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من النظام.

وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

2. تكون عقوبة الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة السجن مدة لا تقل عن (سنة) ولا تزيد عن (خمس) سنوات، وغرامة لا تقل عن (خمسين) ألف ريال ولا تزيد عن (ثلاثمائة) ألف ريال، في حالة اقترانها بأي مما يأتي:

أ. إن كان من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز (الستين) عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها.

ب. ب- إن وقع الإيذاء في مكان العمل، أو الدراسة، أو العبادة.

ج. إن وقع الإيذاء ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام.

- د. إن وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.
هـ. إن تعددت أفعال الإيذاء في الواقعة.
3. تضاعف العقوبة الموقعة في حالة العود.
4. يعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة بالعقوبة المقررة للجريمة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

الحالة الدراسية الثانية:

(عبد العزيز) أب لثلاثة أولاد وبنت اسمها (هاجر) -عمرها 13 عاماً- من زوجته السابقة. كانت (هاجر) تعيش مع والدها وزوجته الثانية (نورة) التي اعتادت معاملة (هاجر) بعنف بشكل يومي مثل الضرب ومنعها من الخروج لفناء المنزل للعب مع إخوتها الثلاثة، بل تقوم بإغلاق التكيف الخاص بـ(هاجر) أثناء فصل الصيف وحرمانها من النوم الضروري. وبعد مضي مدة زمنية قامت (هاجر) بإبلاغ معلمتها في المدرسة عن حالات الإيذاء التي تتعرض لها في البيت.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يمكن لمعلمة (هاجر) الإبلاغ عن هذه الحالة؟ وما الجهات التي يمكن إبلاغها عند الاطلاع على حالة الإيذاء؟

السند القانوني

المادة الثالثة:

1. يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً.
2. مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام - مدني أو عسكري - وكل عامل في القطاع الأهلي، اطلع على حالة إيذاء - بحكم عمله - إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ الوزارة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....





اعتاد (طارق) تعنيف أخويه الأصغر منه سنًا (فوزي ومجدي) في حال عدم طاعتها أو امره بحجة أنه الأخ الأكبر، ظانًا أن له الحق في تربيتهما. كانت أفعال (طارق) تتم بعلم ودراية والديه الكبيرين في السن. وكانا يغيضان الطرف عن تصرفاته اتقاء لشُرّه. وفي إحدى الأيام طلب (طارق) من أخيه (مجدي) أن يقوم بغسل سيارته، وعندما رفض انهال عليه بالسبّ والشتم والتهديد ثم اعتدى عليه بالضرب حتى أُغمى عليه، فقام بنقله إلى المستشفى لتلقي الرعاية الطبية مدعيًا تعرُّضه للاعتداء من قبل بعض الغرباء. نتج عن هذا الضرب فقدان (مجدي) النظر في إحدى عينيه. أخبر (مجدي) الطبيب المعالج (عبد الرحمن) باعتداء أخيه (طارق) عليه، وأنها ليست المرة الأولى التي يفعل به ذلك، وطلب منه مساعدته بإبلاغ الشرطة. لم يقم الطبيب (عبد الرحمن) بالإبلاغ عن هذه الواقعة بسبب علاقة الصداقة التي تربطه بـ (طارق).

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما العقوبة التي يستحقها (طارق) بسبب اعتدائه على أخيه (مجدي)؟ وما العقوبة التي يستحقها الطبيب المعالج (عبد الرحمن) بسبب عدم قيامه بالإبلاغ عن واقعة الاعتداء؟

السند القانوني

المادة الثالثة:

1. يجب على كل من يطلع على حالة إيذاء الإبلاغ عنها فوراً.
2. مع مراعاة ما تقضي به الأنظمة ذات العلاقة من إجراءات، يلتزم كل موظف عام - مدني أو عسكري - وكل عامل في القطاع الأهلي، اطلع على حالة إيذاء - بحكم عمله - إحاطة جهة عمله بالحالة عند علمه بها، وعليها إبلاغ الوزارة أو الشرطة بحالة الإيذاء فور العلم بها، وتحدد اللوائح إجراءات التبليغ.

المادة الخامسة:

1. لا يجوز الإفصاح عن هوية المبلغ عن حالة إيذاء إلا برضاه، أو في الحالات التي تحددها اللوائح التنفيذية. ويلتزم موظفو الوزارة وكل من يطلع - بحكم عمله - على معلومات عن حالات الإيذاء؛ بالمحافظة على سرية ما يطلعون عليه من معلومات.

2. يساءل تأديبياً - وفقاً للإجراءات المقررة نظاماً - كل موظف عام - مدني أو عسكري - وكل عامل في القطاع الأهلي، يخالف أياً من الأحكام المتعلقة بالإبلاغ عن حالات الإيذاء الواردة في هذا النظام.

المادة الثالثة عشرة:

1. مع مراعاة ما تقضي به الفقرة (2) من هذه المادة، ودون إخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً، يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن (شهر) ولا تزيد عن (سنة)، وبغرامة لا تقل عن (خمسة) آلاف ريال ولا تزيد عن (خمسين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من النظام. وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.

2. تكون عقوبة الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة السجن مدة لا تقل عن (سنة) ولا تزيد عن (خمسة) سنوات، وغرامة لا تقل عن (خمسين) ألف ريال ولا تزيد عن (ثلاثمائة) ألف ريال، في حالة اقترانها بأي مما يأتي:

أ. إن كان من تعرض للإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة، أو أحد الوالدين، أو ممن تجاوز (الستين) عاماً، أو الحامل إذا نتج عن ذلك سقوط جنينها.

ب. إن وقع الإيذاء في مكان العمل، أو الدراسة، أو العبادة.

ج. إن وقع الإيذاء ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام.

د. إن وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.

هـ. إن تعددت أفعال الإيذاء في الواقعة.



3. تضاعف العقوبة الموقعة في حالة العود.

4. يعاقب كل من حرّض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، بالعقوبة المقررة للجريمة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....

نصائح تهّمك

عزيزي المتعلّم / عزيزتي المتعلّمة:

- لا تتردد في إبلاغ والديك عند تعرّضك للإيذاء.
- احذر أن تؤذي الآخرين حتى لا تكون عرضة لتوقيع العقوبات المنصوص عليها في نظام الحماية من الإيذاء.
- للإبلاغ عن حالات الإيذاء يمكنك التواصل مع مركز بلاغات حالات العنف الأسري عبر الرقم: (1919).

إثراء قانوني



لحماية حقك القانوني وحقوق الآخرين قم بالإبلاغ عن أي حالة من حالات الإيذاء من خلال التواصل مع الإدارة العامة للحماية الأسرية.

معلومة إثرائية





التنمر ظاهرة خطيرة قد تنتشر على وجه الخصوص بين طلبة المدارس. وتُعرف هذه الظاهرة بأنها حالة يتعرض فيها الطالب أو الطالبة لمحاولات متكررة من الهجوم بالضرب أو الكلام أمام الآخرين. وعادة ما يسعى الطالب أو الطالبة من القيام بالتنمر على طالب أو طالبة أخرى لتحقيق عدة أمور أهمها: لفت الانتباه، والظهور بمظهر القوة والسيطرة أمام الآخرين. وقد يكون الدافع وراء فعل التنمر هو غير الطالب المتنمر من تفوق الآخرين؛ لذا فالمتنمر يحاول إخفاء النقص والدونية عنده من خلال ادعاء القوة.

ويترك التنمر المدرسي آثاراً خطيرة على المعتدى عليه بفعل التنمر، أبرزها:

- تدني المستوى الدراسي بسبب الشعور بالخوف والقلق الناتجين عن فعل التنمر.
- انطواء وانعزال المتنمر عليه مما يؤدي إلى فقدان الأصدقاء، وتدهور العلاقات الاجتماعية.
- المعاناة النفسية الناتجة عن العجز عن مواجهة المتنمر، مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس.
- المعاناة الجسدية في حال كان التنمر من خلال الاعتداء بالضرب أو غيره، مما قد يسبب إصابات خطيرة تترك آثاراً في جسد الضحية ربما لا يتعافى منها طيلة حياته.



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام الحماية من الإيذاء؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأفعال التي تُعد جرائم وفقاً للمادة الثالثة عشرة من نظام الحماية من الإيذاء؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام الحماية من الإيذاء؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



■ يُعنى هذا النظام بحماية الطفل، ومواجهة الإيذاء - بكافة صورته - والإهمال الذي قد يتعرض لهما في البيئة المحيطة به، إذ يؤكد النظام على حقوق الطفل التي قررتها الشريعة الإسلامية وقررتها الأنظمة والاتفاقيات الدولية التي أصبحت المملكة طرفاً فيها. ويشمل النظام الحالات التي تُعد إيذاءً أو إهمالاً إذا تعرض الطفل لواحدة منها، والحالات التي يعد الطفل معرضاً لخطر الانحراف إذا تعرض لواحدة منها، وحق الطفل في الحماية، والمحظورات المتصلة بحماية الطفل، وحق الطفل في الرعاية والمسؤولية تجاهه، والإبلاغ والنظر في مخالفة النظام ولائحته ووقت العمل به.

وقد عرّف النظام في مادته الأولى المصطلحات التالية:

- الطفل: كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة من عمره.
- الإيذاء: كل شكل من أشكال الإساءة للطفل أو استغلاله أو التهديد بذلك، ومنها:
 - الإساءة الجسدية: تعرض الطفل لضرر أو إيذاء جسدي.
 - الإساءة النفسية: تعرض الطفل لسوء التعامل الذي قد يسبب له أضراراً نفسية أو صحية.
 - الإساءة الجنسية: تعرض الطفل لأي نوع من الاعتداء أو الأذى أو الاستغلال الجنسي.
- الإهمال: عدم توفير حاجات الطفل الأساسية أو التقصير في ذلك، وتشمل: الحاجات الجسدية، والصحية، والعاطفية، والنفسية، والتربوية، والتعليمية، والفكرية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية.

الهدف من النظام:

يهدف نظام حماية الطفل إلى ما يأتي:

1. التأكيد على ما قرره الشريعة الإسلامية، والأنظمة والاتفاقيات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها، والتي تحفظ حقوق الطفل وتحميه من كل أشكال الإيذاء والإهمال.
2. حماية الطفل من كل أشكال الإيذاء والإهمال ومظاهرها التي قد يتعرض لها في البيئة المحيطة به (المنزل أو المدرسة أو الحي أو الأماكن العامة أو دور الرعاية والتربية أو الأسرة البديلة أو المؤسسات الحكومية والأهلية أو ما في حكمها)، سواء وقع ذلك من شخص له ولاية على الطفل أو سلطة أو مسؤولية أو له علاقة به بأي شكل كان، أو من غيره.
3. ضمان حقوق الطفل الذي تعرض للإيذاء والإهمال؛ بتوفير الرعاية اللازمة له.
4. نشر الوعي بحقوق الطفل وتعريفه بها، وبخاصة ما ترتبط بحمايته من الإيذاء والإهمال.



الحالة الدراسية الأولى:

(صالح) لديه هواية التمثيل المسرحي منذ زمن طويل، وفي أحد الأعمال الأخيرة قام (صالح) بإنتاج مقطع مرئي موجّه للأطفال لترغيبهم في الاعتداء الجسدي على أفراد ينتمون لإحدى الجنسيات المقيمة في المملكة العربية السعودية. وتعمّد (صالح) التقليل من كرامة وقيمة أفراد تلك الجنسية، وقام بنشر هذا المقطع المرئي عبر منصات التواصل الاجتماعي.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الفعل المحظور المتصل بحماية الطفل الذي ارتكبه (صالح)؟

السند القانوني

المادة الثانية عشرة:

«يحظر إنتاج ونشر وعرض وتداول وحياسة أي مصنف مطبوع أو مرئي أو مسموع موجه للطفل يخاطب غريزته أو يثيرها بما يزين له سلوكا مخالفا لأحكام الشريعة الإسلامية أو النظام العام أو الآداب العامة، أو يكون من شأنه تشجيعه على الانحراف السلوكي أو الفكري».

الحالة الدراسية الثانية:

بسبب غلاء المعيشة وعدم قدرة (غانم) على الاستمرار في العيش في المدينة، قرّر الانتقال لمسقط رأسه في إحدى الهجر النائية، والاعتماد في الحصول على قوته وقوت عائلته اليومي من خلال تربية قطيع من الأغنام، ومن أجل مساعدته في رعي الأغنام وتوفير أجره عامل الرعي، قام (غانم) بسحب ملف ابنه (غالب) الذي يبلغ من العمر ثلاثة عشر عاماً من المدرسة، وتكليفه برعي الأغنام من الصباح الباكر إلى حلول الظهيرة، فيما يقوم هو برعيها من بعد الظهيرة إلى مغيب الشمس.



المادة الثالثة والعشرون «مكرر»:

1. مع مراعاة ما تقضي به الفقرة (2) من هذه المادة، ودون إخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن (سنتين) وبغرامة لا تزيد عن (مائة) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً شكلاً جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من هذا النظام. وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.
2. تكون عقوبة الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة السجن مدة لا تقل عن (سنتين) ولا تزيد عن (خمسة) سنوات، وغرامة لا تقل عن (مائة) ألف ريال ولا تزيد عن (خمسمائة) ألف ريال، في حالة اقتران الجريمة بأي مما يأتي:
 - أ. إن كان من وقع عليه الإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - ب. إن وقع الإيذاء في مكان العمل أو الدراسة أو الرعاية أو العبادة.
 - ج. إن وقع الإيذاء ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام.
 - د. إن وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.
 - هـ. إن تعددت أفعال الإيذاء في الواقعة.
3. تضاعف العقوبة الموقعة في حالة العود.
4. يعاقب كل من حرّض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، بالعقوبة المقررة للجريمة.



الحالة الدراسية الثالثة:

اجتمع زملاء العمل (عيد) و(سمير) و(طارق) في أحد المقاهي بمدينة الخبر، وكان حديثهم عن هموم الحياة الزوجية ومسؤولية رب الأسرة تجاه أفراد أسرته، فتحدّث كل منهم عن الأفعال التي وقعت منه مع أحد أطفاله، فذكر (عيد) أن له ابناً يبلغ من العمر أربع عشرة سنة، وأنه يعتمد عليه في توصيل والدته لعملها وإخوته لمدارسهم باستخدام سيارته الأخرى المخصصة لخدمة أسرته. أما (سمير) فقد ذكر أنه له ابنة تبلغ من العمر خمس سنوات، وأنها منذ ولادتها لم تأخذ التطعيمات اللازمة زاعماً أنه ينقذها من الأكاذيب الطبية بشأن التطعيمات، وأن صحتها لا تحتاج إلى مواد كيميائية قد تضرها مستقبلاً؛ ومعللاً قراره بأنه يتابع متخصصين على وسائل التواصل الاجتماعي يحذرون من حقن الأطفال بالتطعيمات. وبالنسبة لـ(طارق) ذكر أن له ابناً يبلغ من العمر ستة عشر عاماً، وأنه لم يتم بتسجيل واقعة الولادة لدى إدارة الأحوال المدنية.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عمّا يلي:
ما أشكال الإهمال التي وقع فيها كل من (عيد) و(سمير) و(طارق)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثالثة:

- يعد إيذاء أو إهمالاً تعرض الطفل لأي مما يأتي:
1. إبقاؤه دون سند عائلي.
 2. عدم استخراج وثائقه الثبوتية، أو حجبها، أو عدم المحافظة عليها.
 3. عدم استكمال تطعيماته الصحية الواجبة.
 4. التسبب في انقطاعه عن التعليم.
 5. وجوده في بيئة قد يتعرض فيها للخطر.
 6. سوء معاملته.
 7. التحرش به جنسياً، أو تعريضه للاستغلال الجنسي.
 8. استغلاله مادياً، أو في الإجرام، أو في التسول.
 9. استخدام الكلمات المسيئة التي تحط من كرامته أو تؤدي إلى تحقيره.
 10. تعريضه لمشاهد مخلة بالأدب، أو إجرامية، أو غير مناسبة لسنة.



11. التمييز ضده لأي سبب عرقي، أو اجتماعي، أو اقتصادي.
12. التقصير البين المتواصل في تربيته ورعايته.
13. السماح له بقيادة المركبة دون السن النظامية.
14. كل ما يهدد سلامته أو صحته الجسدية أو النفسية.

المادة الثالثة والعشرون «مكرر»:

1. مع مراعاة ما تقضي به الفقرة (2) من هذه المادة، ودون إخلال بأي عقوبة أشد مقررة شرعاً أو نظاماً، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن (سنتين) وبغرامة لا تزيد عن (مائة) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من ارتكب فعلاً شكّل جريمة من أفعال الإيذاء الواردة في المادة (الأولى) من هذا النظام. وللمحكمة المختصة إصدار عقوبة بديلة للعقوبات السالبة للحرية.
2. تكون عقوبة الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة السجن مدة لا تقل عن (سنتين) ولا تزيد عن (خمسة) سنوات، وغرامة لا تقل عن (مائة) ألف ريال ولا تزيد عن (خمسمائة) ألف ريال، في حالة اقتران الجريمة بأي مما يأتي:
 - أ. إن كان من وقع عليه الإيذاء من الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - ب. إن وقع الإيذاء في مكان العمل أو الدراسة أو الرعاية أو العبادة.
 - ج. إن وقع الإيذاء ممن يناط بهم تطبيق أحكام هذا النظام.
 - د. إن وقع الإيذاء مقروناً باستخدام أحد الأسلحة.
 - هـ. إن تعددت أفعال الإيذاء في الواقعة.
3. تضاعف العقوبة الموقعة في حالة العود.
4. يعاقب كل من حرض غيره أو اتفق معه أو ساعده بأي صورة من صور التحريض أو الاتفاق أو المساعدة على ارتكاب الجريمة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة بالعقوبة المقررة للجريمة.



نصائح تهَمَّك

عزيزي المتعلِّم/ عزيزتي المتعلِّمة:

- تذكر أن الحالات التالية تعرِّض الطفل لخطر الانحراف:
 1. ممارسة التسول أو أي عمل غير مشروع.
 2. خروجه عن سلطة الأبوين أو من يقوم على رعايته.
 3. اعتياده الهرب من البيت أو من المؤسسات التربوية أو الإيوائية.
 4. اعتياده النوم في أماكن غير معدة للإقامة أو المبيت.
 5. ترده على الأماكن المشبوهة أخلاقياً أو اجتماعياً، أو الأماكن غير المناسبة لسنه، أو مخالطته المتشردين أو الفاسدين.
 6. قيامه بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو القمار أو المخدرات أو نحوها، أو قيامه بخدمة من يقومون بها.
- تذكر أن الإسلام كلف الأبوين بحسن تربية الطفل وتأديبه. وفي صحيح البخاري ومسلم من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: (اتقوا الله واعدلوا بين أولادكم).

إثراء قانوني



في تاريخ 26 ربيع الآخر 1444 هـ الموافق 20 نوفمبر 2022 م، أنشأت النيابة العامة في المملكة العربية السعودية «وحدة شؤون الطفل» والتي تتبع لنيابة الأسرة والأحداث، وتهدف إلى تمكين الطفل من الحصول على جميع حقوقه التي كفلها له النظام، ومراعاة مصلحته الفضلى، وحوكمة وتنظيم تطبيق الإجراءات النظامية في القضايا التي يكون الطفل أحد ضحاياها، والتحقُّق من الإجراءات الاجتماعية والرعاية التي تمت، بالاشتراك والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لتوفير بيئة اجتماعية آمنة له.

معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام حماية الطفل؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الذي يُعد إيذاءً أو إهمالاً تجاه الطفل وفقاً لما ورد في المادة الثالثة من نظام حماية الطفل؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام حماية الطفل؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



يشكل نظام حقوق كبير السن ورعايته إطاراً قانونياً لتمكين هذه الفئة من التمتع بكامل الحقوق ورعايتهم والاهتمام بهم، بوصفه واجباً ظلت المملكة العربية السعودية تحرص عليه؛ إيماناً ووفاءً منها لهذه الفئة التي ظلت شريكة على مر السنين الماضية في بناء وخدمة الوطن وتحقيق التنمية المستدامة. كما يشرح النظام الآلية التي سيتم التعامل بها مع كبار السن وآلية رعايتهم في المملكة.

ويُعد نظام حقوق كبير السن ورعايته امتداداً لما أولاه الإسلام لكبار السن من رعاية وإجلال. فقد تبرأ الإسلام من كل من لا يوقّر ويحترم كبيره، وجعله عنصراً شاذاً في المجتمع، فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويوقّر كبيرنا) رواه الترمذي في سننه والإمام أحمد في مسنده.

وقد عرّف النظام في مادته الأولى المصطلحات التالية:

- كبير السن: كل مواطن بلغت سنه (ستين) سنة فأكثر.
- حقوق كبير السن: كل ما لكبير السن من حقوق شرعية كانت أو نظامية بما في ذلك حقوقه المالية والجسدية والاجتماعية والمعنوية.
- رعاية كبير السن المحتاج: توفير الحاجات الضرورية اللازمة لكبير السن من سكن ومأكل وملبس وعناية صحية وجسدية ونفسية واجتماعية وترويحية.
- العائل: من يقوم برعاية كبير السن المحتاج وحفظ حقوقه.
- دار الرعاية الاجتماعية لكبير السن: أي جهة حكومية، أو أي جهة خاصة أو أهلية رخصت لها الوزارة؛ تقوم بإيواء كبير السن ورعايته وتقديم الخدمات اللازمة له.
- الأسرة: تشمل الأب والزوج أو الزوجة والذكور من الأولاد والأحفاد والإخوة.

الهدف من النظام:

يهدف نظام حقوق كبير السن ورعايته إلى تعزيز حقوق كبار السن، بما يحفظ كرامتهم وخصوصيتهم واستقلاليتهم، ويوفر لهم الرعاية والخدمات.



الحالة الدراسية الأولى:

(صالحه) مواطنة سعودية تبلغ من العمر خمسة وستين عاماً، تعيش في ملحق الدور الأرضي بمنزل ابنها (طلال)، ونظراً لكثرة الخلافات المستمرة بين الأم (صالحه) و(هيفاء) زوجة (طلال)، قرّر (طلال) نقل أمّه إلى إحدى دور الرعاية الاجتماعية لكبار السن لإيوائها، وبعد وصول (طلال) وأمّه لدار الرعاية الاجتماعية، قام الموظف المختص (نواف) بالاطلاع على حالة (صالحه)، وبناءً على ذلك أبلغ (طلال) بعدم قبول الدار إيوائها بسبب رفض (صالحه) ترك منزل ابنها والانتقال إلى الدار.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الحالات التي يجوز فيها إيواء الأم (صالحه) في دار الرعاية الاجتماعية لكبير السن؟

السند القانوني

المادة الرابعة:

لا يجوز لدور الرعاية الاجتماعية لكبير السن إيواء كبير السن فيها إلا بعد موافقته، أو بعد صدور حكم قضائي بذلك، أو في الحالات التي تشكل خطورة على حياة كبير السن أو سلامته وفق ضوابط تحددها اللائحة.

الحالة الدراسية الثانية:

قامت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بمنح (فارس) الذي يبلغ من العمر ستين عاماً بطاقة امتياز لتمكينه من الاستفادة من الخدمات العامة التي تقدمها الجهات الحكومية والخاصة والأهلية لتلبية احتياجاته الضرورية اليومية. تقدم (فارس) إلى أحد المراكز الصحية التي تقدم خدمات صحية نيابة عن وزارة الصحة لمعالجة أسنانه. بعد الانتهاء من العلاج، طلب المركز الصحي من (فارس) دفع تكلفة العلاج البالغة ثلاثة آلاف ريال، فأبرز لهم (فارس) بطاقة الامتياز التي حصل عليها من الوزارة والتي تمنحه حق الحصول على خصم 50% من تكلفة العلاج، فاعتذرت إدارة المركز الطبي عن قبول البطاقة، ومنحه الخصم بحجة أنه لم يكمل سن الستين عاماً بالتقويم الميلادي؛ الأمر الذي لا يُمكنه من الاستفادة من نسبة الخصم بموجب البطاقة، وطالبته بدفع كامل تكلفة العلاج.



بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها إدارة المركز الطبي؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية عشرة:

تمنح الوزارة كبير السن بطاقة امتياز تمكنه من الاستفادة من الخدمات العامة التي يحتاجها لضروريات حياته اليومية التي تقدمها الجهات الحكومية والخاصة والأهلية لكبير السن، وعليها مراعاة كبير السن في جميع الإجراءات التي تتخذ في شأنه والإسراع في إنجازها، ومراعاة حاجاته العقلية، والنفسية، والجسدية.

المادة الثالثة عشرة:

تمنح الجهة الحكومية أو من يقدم خدمة عامة نيابة عنها لكبير السن المحتاج - في حدود الصلاحيات المخولة لها نظاماً - خصماً على الخدمات العامة التي تقدمها؛ وذلك وفقاً لما تحدده اللائحة.

المادة العشرون:

1. تعاقب دور الرعاية الاجتماعية الخاصة أو الأهلية المخالفة لحكم المادة (الرابعة) من النظام، ومن يقدم خدمة عامة نيابة عن الجهة الحكومية المخالفة لحكم المادتين (الحادية عشرة) و(الثالثة عشرة) من النظام؛ بغرامة لا تزيد على (مائة ألف) ريال.
2. تكون بقرار من الوزير لجنة أو أكثر، لا يقل عدد أعضائها عن (ثلاثة) يكون أحدهم مستشاراً نظامياً، تتولى النظر في مخالفة أحكام المواد (الرابعة) و(الحادية عشرة) و(الثالثة عشرة) من النظام، وتوقيع العقوبة المنصوص عليها، وترفع قرارها إلى الوزير أو من يفوضه لاعتماده، ويجوز لمن صدر ضده قرار بالعقوبة التظلم منه أمام المحكمة الإدارية.



3. يتولى من يصدر بتسميته قرار من الوزير ضبط المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

.....
.....
.....

الحالة الدراسية الثالثة:

(عبد الحكيم) رجل مسن يبلغ من العمر ثلاثة وستين عاماً، ويسكن في مدينة جدة، ويتميز بفصاحته وحكمته ونظمه الشعر وخبرته الواسعة بمجالات الحياة المتعددة. لدى (عبد الحكيم) زوجة وأربعة من الأبناء كلهم يعملون في مدينة مكة مع أسرهم، كما أن والده البالغ من العمر تسعين عاماً يتمتع بصحة جيدة، ولد (عبد الحكيم) كذلك خمس من الأخوات وثلاثة من الإخوة كلهم يسكنون مدينة جدة، وقد كان (عبد الحكيم) يُعاني من بعض المشكلات الصحية التي تعيق حركته، بالإضافة إلى إصابته بمرضيّ ضغط الدم والسكر، وتبيّن من التقارير الطبية أنه يحتاج إلى رعاية صحية، ولأنه محبوب من الجميع ولديهم الرغبة والاستعداد لاستقباله وتوفير الرعاية له، اختلف الأقارب فيما بينهم يقوم على رعايته ويكون عائلاً له.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
رتب أحقية إعالة (عبد الحكيم) حسب الأولوية بين أفراد أسرته.

السند القانوني

المادة السادسة:

تكون إعالة كبير السن المحتاج على الزوج أو الزوجة إن رغبت، فإن تعذر ذلك فعلى أبيه إذا كان قادراً ثم أحد أولاده الذكور، فإن تعذر ذلك فعلى أحد أحفاده الذكور، فإن تعذر ذلك فعلى أحد إخوته الذكور. ويجوز انتقال واجب الإعالة إلى من اختاره كبير السن منهم مع وجود من هو أولى منه. وفي حال عدم الاتفاق أو عدم قيام أي من أفراد الأسرة بالإعالة، فتتولى المحكمة المختصة تحديد العائل من أفراد أسرته، على أن يراعى في ذلك مصلحة كبير السن.

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....



نصائح تهَمَّك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:



- قم بتثقيف كبار السن من حولك من خلال الرجوع إلى موقع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية للاطلاع على الخدمات التي تقدمها الوزارة لهم عبر الباركود:

إثراء قانوني



أبرز أنواع حقوق كبار السن في المملكة العربية السعودية:

- حق كبار السن في الصحة: تمكينهم من الحصول على الخدمات والرعاية الصحية المناسبة مع توفير الغذاء ومياه الشرب النقية والظروف الصحية للعمل، والبيئة الملائمة، والتوعية وتوفير المعلومات المتعلقة بصحتهم، والحصول على الخدمات الصحية التي تتناسب مع احتياجاتهم
- حقوق كبار السن في الحماية من الإيذاء: أي حمايتهم من أي فعل مباشر ينتج عنه التأثير في وضع كبير السن الاجتماعي والصحي والنفسي.
- حق كبار السن في الضمان الاجتماعي: أي الحق في الإعانات التي تقدمها الدولة للمواطنين غير القادرين على العمل من ذوي الدخل المحدود أو من منعدمي الدخل. وبرامج الإعانات هذه تستهدف عدة فئات من المجتمع، وفق شروط وضوابط حددها نظام الضمان الاجتماعي.

معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام حقوق كبير السن ورعايته؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الحالات التي يجوز فيها قبول كبير السن وإيوانه في دور الرعاية الاجتماعية وفقاً للمادة الرابعة من نظام حقوق كبير السن ورعايته؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام حقوق كبير السن ورعايته؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



عرّف النظام في مادته الأولى المصطلحات التالية:

- الشخص ذو الإعاقة: كل شخص لديه اضطراب أو قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية، أو العقلية، أو الذهنية، أو الحسية، أو النفسية، قد يمنعه -عند تعامله مع مختلف التحديات- من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.
- الخدمات: مجموعة الخدمات المتكاملة التي تقدم لكل شخص ذي إعاقة بحكم حالته الصحية ودرجة إعاقته، أو بحكم وضعه الاجتماعي. وتشمل الخدمات: الصحية، والتعليمية، والتدريبية، والتأهيلية، والثقافية، والاجتماعية، والإعلامية، والرياضية، والتوظيف، وغيرها من الخدمات الأخرى.
- التأهيل: عملية توظيف خدمات طبية واجتماعية ونفسية وتعليمية ومهنية وبيئية لمساعدة الشخص ذي الإعاقة على تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية؛ لتمكينه من التوافق مع متطلبات بيئته الطبيعية والاجتماعية، ولتنمية قدراته للاعتماد على نفسه وجعله عضواً فاعلاً في المجتمع ما أمكن ذلك.
- الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة: الخدمات الإضافية التي تتطلبها طبيعة الإعاقة في البيئات التعليمية والتدريبية.
- إمكانية الوصول: مجموعة التدابير المناسبة التي تكفل إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات المقدمة، على قدم المساواة مع غيرهم، ووصولهم أيضاً إلى البيئة المادية المحيطة بهم ووسائل النقل والمعلومات والاتصالات، بما في ذلك وسائل التقنية ونظم المعلومات والاتصال، والمرافق والخدمات الأخرى المتاحة للعامة.
- الترتيبات التيسيرية: مجموعة الإجراءات الضرورية لتلبية متطلبات خاصة لشخص أو مجموعة من الأشخاص من ذوي الإعاقة، تكفل تمتعهم، على قدم المساواة مع غيرهم، بجميع الحقوق والخدمات الأساسية، وممارستهم لها، ولا تشكل عبئاً غير متناسب على الجهات التي تقدمها.
- التمييز على أساس الإعاقة: أي تمييز أو استبعاد أو تقييد ضد الأشخاص ذوي الإعاقة على أساس الإعاقة، يكون غرضه أو أثره إضعاف أو عدم الاعتراف بكل أو بعض حقوق الإنسان أو التمتع بها أو ممارستها من الأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين.



الهدف من النظام:

يهدف نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى حماية وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وضمان حصولهم على جميع الخدمات أسوةً بغيرهم، ويؤكد على المبادئ الأساسية الآتية:

- عدم التمييز على أساس الإعاقة، وتكافؤ الفرص.
- توفر متطلبات إمكانية الوصول والترتيبات التيسيرية.
- شمول التشريعات والاستراتيجيات والسياسات والأنشطة والبرامج والخطط والتصاميم الحكومية وغير الحكومية لمتطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة.
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من المشاركة في إدارة قضاياهم وفق الأحكام المنظمة لذلك.
- أن تكون لمن بلغ سن الرشد من الأشخاص ذوي الإعاقة أهلية مباشرة التصرفات النظامية ما لم تمنعه إعاقته من ذلك وفق ما تقرره الأحكام النظامية ذات الصلة.
- اعتماد طرق بديلة ومناسبة للتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة، تشمل التواصل اللفظي أو المكتوب أو لغة الإشارة أو غيرها.
- تدريب الكوادر المعنية بخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة في جميع الجهات على طرق التعامل والتواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة ورفع الوعي بحقوقهم.



الحالة الدراسية الأولى:

(مازن) مواطن سعودي متزوج، لم يُرزق وزوجته بالأبناء في بداية حياتهما، وبعد تدخلات طبية متكررة، استمرت لسنوات طويلة، رزقهما الله سبحانه بابنهما (مُعاذ)، وتبين بعد ولادته أنه يعاني من إعاقات حركية واضطرابات النطق والكلام، لأن أحد جيران (مازن) يعمل في المحاماة أخبره بأن لذوي الإعاقة حقاً في الحصول على الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة والخدمات الصحية كفلتها الدولة لمثل هذه الحالات.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما أبرز الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة والخدمات الصحية التي يحق (لمعاذ) الحصول عليها؟

السند القانوني

المادة الثامنة:

للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول على الخدمات التعليمية والتدريبية المساندة في جميع المراحل، وذلك وفقاً للبيئات التعليمية والتدريبية التي تحقق أقصى قدر

ممکن من التقدم الأكاديمي والمهني والتقني والاجتماعي دون تمييز وعلى أساس تكافؤ الفرص، بما في ذلك: توفير وتكييف الاستراتيجيات والخطط والمناهج التعليمية والبرامج التدريبية وأدوات القياس والتشخيص الحديثة والتقنيات المساعدة؛ بما يتلاءم مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، ويمكنهم من تعلم المعارف والمهارات التي تجعل مساهمتهم فعالة في منظومة التعليم والتدريب.

مراعاة الاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة. تصميم وتنفيذ برامج التدخل المبكر للأطفال من ذوي الإعاقة.

توفير فرص قبول الأشخاص ذوي الإعاقة في تخصصات التعليم العالي والدراسات العليا وبرامج الابتعاث. وتحدد اللائحة آلية تنفيذ أحكام هذه المادة.

المادة التاسعة:

للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في الحصول على الخدمات الصحية، بما في ذلك:

أ. الخدمات الوقائية، والعلاجية، والتأهيل الطبي، والرعاية الصحية العامة، والرعاية المنزلية، وغيرها من الخدمات الصحية الأخرى، بحسب المتطلبات الطبية لكل إعاقة.

ب. خدمات الفحص والتشخيص، والتسجيل الصحي، والتقارير الطبية.

ج. خدمات الصحة الإنجابية، وبرامج الكشف المبكر عن الإعاقة، وضمان توفر البرامج والخدمات التي تحول دون تفاقم إعاقة تم تشخيصها.

على الجهات المعنية بتقديم الخدمات الصحية، القيام بالآتي:



أ. تضمين متطلبات الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمات والبرامج الصحية والمعلومات الدوائية والغذائية، وفي السياسات والاستراتيجيات والخطط الصحية والبرامج ذات الصلة.

ب. إلغاء أي اشتراطات تمييزية تمنع حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على كامل الحق في الرعاية الطبية والتأهيلية والأجهزة المساعدة لدى شركات التأمين الطبي.

وتحدد اللائحة آلية تنفيذ أحكام هذه المادة.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

الحالة الدراسية الثانية:

يبلغ (أسر) من العمر أربعين سنة ويعاني من إعاقة حركية تمنعه من القدرة على المشي، سببها حادث سير تعرض له إثر قيادته السيارة بتهور وبسرعة كبيرة عندما كان في العشرين من عمره. أراد (أسر) أن يبدأ مشروعاً تجارياً، يوفر دخلاً كريماً له، كي يساهم مع أفراد أسرته في مصروفات المعيشة. ناقش (أسر) صديقه (علي) في فكرة المشروع، إلا أن (علي) أخبره بأن مشروعه قد لا ينجح بسبب التكاليف الباهظة في تأسيس المشروع، واستدلّ بفشل مشروع أخيه وابن عمه قبل شهور قليلة في مجال المطاعم والمقاهي. استهزأ (علي) بشخص (أسر)، وتلفظ عليه بألفاظ محبطة ومؤذية بمشاعره. لجأ (أسر) إلى (مسعود) وهو مستشار في ريادة الأعمال للمشروعات المتوسطة والصغيرة، أخبره بأن مشروعه المتعلق بتقديم الخدمات المساعدة لذوي الإعاقة مؤهل للنجاح، إلا أن (أسر) عبّر عن إحباطه واستيائه من استهزاء (علي) به. وجّه (مسعود) (أسر) إلى (عبد السلام) المستشار القانوني المتخصص بقضايا ذوي الإعاقة لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاه علي.



3. يعاقب بغرامة لا تقل عن (عشرة آلاف) ريال ولا تزيد عن (خمسمائة ألف) ريال، كل من يرتكب أيًا من الأفعال الواردة في الفقرة (3) من المادة (الحادية والعشرين) من النظام.

المادة الثالثة والعشرون:

للمحكمة المختصة تضمين الحكم -الصادر بعقوبة من يرتكب أيًا من المخالفات المنصوص عليها في المادة (الحادية والعشرون) من النظام- النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة (أو أكثر) من الصحف المحلية التي تصدر في مكان إقامته، أو أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الفعل المخالف وجسامته وتأثيره، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

الحالة الدراسية الثالثة:

تعرض (حاتم) لحادث نَجَمَ عنه إصابته بشلل نصفي أفقده القدرة على المشي، ومن أجل مساعدته على التنقل من مكان إلى آخر، قرر (حاتم) شراء كرسي متحرك يعمل بالطاقة الشمسية، فتواصل (حاتم) مع إحدى الشركات المتخصصة خارج المملكة وقام بشراء الكرسي المتحرك، وحين وصل إلى المملكة رفضت السلطات الجمركية تسليم الكرسي لـ(حاتم) إلا بعد دفع الرسوم الجمركية المفروضة على استيراده البالغ قدرها عشرة آلاف ريال، فتواصل (حاتم) مع الإدارة المختصة في الجمارك، موضِّحاً لهم بأنه شخص مُعَوَّق، ولديه بطاقة رسمية من الجهات المختصة تثبت ذلك، وأن الكرسي المتحرك تم شراؤه لاستخدامه الشخصي كونه مُعَوَّق، وأن الكرسي مُعفى من الرسوم الجمركية بموجب القائمة الصادرة من الجهات الرسمية، إلا أن الإدارة المختصة لم تستجب له بحجّة أن الكرسي له مواصفات متطورة وليس كرسيًا متحركًا تقليديًا.



نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يعد حاتم شخصاً مُعَوِّقاً وفق النظام؟ وهل يعد تصرف السلطات الجمركية بإلزام (حاتم) بدفع رسوم جمركية على الكرسي المتحرك صحيحاً من الناحية القانونية؟

السند القانوني

المادة الأولى:

الشخص ذو الإعاقة: كل شخص لديه اضطراب أو قصور طويل الأمد في الوظائف الجسدية، أو العقلية، أو الذهنية، أو الحسية، أو النفسية، قد يمنعه - عند تعامله مع مختلف التحديات - من المشاركة بصورة كاملة وفاعلة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين.

المادة السابعة عشرة:

تتحمل الدولة الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على الأدوات والأجهزة الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتصدر الهيئة قائمة بتلك الأدوات والأجهزة بالاتفاق مع الجهات المعنية، وتراجع القائمة دورياً.

نصائح تهَمَّك

عزيزي المتعلم/ عزيزتي المتعلمة:

- تعرّف على الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة بالدخول على موقع هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة على

النحو التالي:

1. خدمة تقييم الإعاقة.
2. خدمة الإعانة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. خدمة إشعارات أهلية القبول بمراكز الرعاية النهارية الأهلية.
4. خدمة إصدار مشهد الإعاقة.
5. خدمة الشهادات الرقمية لاضطراب التوحد.
6. خدمة إعفاء رسوم التأشيرات لذوي الإعاقة.

- وللمزيد من الخدمات المقدمة لذوي الإعاقة يمكنك الدخول على الباركود:





مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة

تولدت فكرة تأسيس مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، لدى صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس إدارة جمعية الأطفال المعوقين، بعد أن رأى سموه الكريم، الحاجة الملحة لسد الفراغ الذي تعاني منه المملكة العربية السعودية في مجال البحث العلمي المتخصص في قضايا الإعاقة ومسبباتها ووسائل تفاديها وتأهيلها.



تبنى الفكرة ورعاها رائد الأعمال الإنسانية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز مؤسس مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، حتى رأى هذا المركز النور، حيث صدرت موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية (آنذاك) على تأسيسه بتاريخ 24 / 1 / 1412هـ، ليكون لبنة من لبنات مقامه الكريم الخيرة التي شملت جميع المجالات التي تخدم فئات المجتمع عامة، وفئات الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة، وأدت الرعاية الكريمة والدعم المتواصل من لدن مقامه الكريم إلى أن أصبح المركز من المراكز القليلة في العالم العربي والإسلامي الذي يعنى بالبحث العلمي المتخصص بقضايا الإعاقة.



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ماذا يقصد بالشخص ذو الإعاقة وفقاً للمادة الأولى من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؟

.....

.....

.....

.....

الوحدة الثانية

مدونة الوحدة

الأنظمة:

- نظام الحماية من الإيذاء.
- نظام حقوق كبير السن ورعايته.
- نظام حماية الطفل.
- نظام حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

المصطلحات:

- الإيذاء.
- الإعاقة.
- الترتيبات التيسيرية.
- الشخص ذو الإعاقة.
- كبير السن.
- الطفل.

أتمن وأجيب

■ ما المقصود بالمصطلحات القانونية التالية، موضحاً إجابتك بالمثل:

(الإيذاء - الإهمال - الشخص ذو الإعاقة - الإعاقة - الطفل - كبير السن)؟

■ بالرجوع إلى المواد القانونية الواردة في السند القانوني للحالات الدراسية التي مرت معك، حدد العقوبات المترتبة في حق كل من ارتكب الأفعال المقترنة بجريمة الإيذاء في الجدول أدناه:

الرقم	الأفعال المقترنة بجريمة الإيذاء	العقوبة
1	الاعتداء عليهم جسدياً أو معنوياً أو مادياً.	
2	وقوع حالة إيذاء في مكان العمل، أو الدراسة، أو الرعاية، أو العبادة.	
3	وقوع حالة إيذاء ممن يُنَاط بهم تطبيق أحكام حماية الطفل.	
4	وقوع حالة إيذاء باستخدام أحد الأسلحة.	
5	تعدد أفعال الإيذاء في الواقعة الواحدة.	

الوحدة الثالثة

قوانين الرعاية الصحية

أهداف الوحدة

- يُتوقع من (المتعلم/المتعلمة) بعد دراسة الوحدة أن (يكون/تكون) (قادرًا/قادرة) على:
- بيان أهمية الأنظمة الصحية في توفير الرعاية الصحية بين الأفراد في المجتمع.
 - استقراء الأنظمة الصحية المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
 - استنتاج أبرز ما يتضمنه كلاً من الأنظمة الصحية التالية:
 - نظام الضمان الصحي التعاوني.
 - نظام الرعاية الصحية النفسية.
 - نظام مكافحة التدخين.
 - نظام التبرع بالأعضاء البشرية.
 - تحليل عدد من الحالات الدراسية المعاصرة، واستنتاج أبرز المخالفات القانونية فيها.
 - استخلاص الدروس التربوية المستفادة من إصدار الأنظمة الصحية المختلفة.
 - إبراز مرجعية الأنظمة في المملكة العربية السعودية إلى القرآن الكريم، وما صح من السنة النبوية.



يُعدُّ سنّ الأنظمة والقوانين من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تسيير شؤون الأفراد داخل المجتمع، حيث تهدف إلى حماية الحقوق، وتحقيق العدل، وفصل النزاعات، ودعم عجلة التنمية. سنقدم لك أخي المتعلّم /أختي المتعلّمة في هذه الوحدة عددًا من الحالات الدراسية المنبثقة من أنظمة تهدف إلى تحقيق الأمن والسلام والطمأنينة داخل المجتمع، وهي على النحو التالي:

- نظام الضمان الصحي التعاوني.
- نظام الرعاية الصحية النفسية.
- نظام مكافحة التدخين.
- نظام التبرع بالأعضاء البشرية.





تمهيد



تعد الرعاية الصحية من الحقوق التي نظمتها المملكة العربية السعودية للمواطنين والمقيمين على أراضيها، وبناءً على ذلك صدر نظام الضمان الصحي التعاوني. ويشمل هذا النظام تقديم الرعاية الصحية لجميع المقيمين غير السعوديين في المملكة، ويجوز تطبيقه على المواطنين بقرار من مجلس الوزراء. وتشمل تغطية الضمان الصحي التعاوني جميع من ينطبق عليهم هذا النظام، وأفراد أسرهم. كما ينشئ النظام مجلساً للضمان الصحي برئاسة وزير الصحة وعضوية جهات حكومية أخرى، حيث يساهم في تأهيل شركات التأمين التعاوني للعمل في مجال الضمان الصحي التعاوني، وكذلك اعتماد المرافق الصحية التي تقدم خدمات الضمان الصحي التعاوني. وينص النظام على وثيقة الضمان الصحي التعاوني والتي تغطي خدمات صحية أساسية؛ منها الإجراءات الوقائية مثل: التطعيمات، ورعاية الأمومة، والطفولة.

الهدف من النظام:



يهدف نظام الضمان الصحي التعاوني إلى توفير الرعاية الصحية وتنظيمها لجميع المقيمين غير السعوديين في المملكة، ويجوز تطبيقه على المواطنين وغيرهم بقرار من مجلس الوزراء.

الحالة الدراسية الأولى



تقوم (وجدان) على رعاية ابنها الوحيد، ولأنها نشطة ومهتمة بالأعمال التطوعية ومساعدة الآخرين ودعم المحتاجين راجية المثوبة من الله سبحانه، قررت بأن تكفل يتيماً وتقوم على رعايته وتربيته وتكون له أمًا. بدأت (وجدان) بالبحث وسؤال أهل الاختصاص لتحقيق هدفها في احتضان يتيماً، وتمكنت من الاطلاع على (برنامج الأسر الكافلة) الذي تنظمه وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لتمكين الأسرة الراغبة في احتضان يتيماً من خلال تقديم طلب رعايته وإيوانه على أن تعامله معاملة أبنائها في الإنفاق والإحسان والتربية وشؤونه كافة حتى يبلغ مرحلة الاعتماد على نفسه. تمكنت (وجدان) من استيفاء كافة الشروط المطلوبة لكفالة (فاروق). في الوقت ذاته كان لدى (وجدان) وثيقة ضمان صحي صادرة من شركة تأمين سعودية تمكّنها من الحصول على الرعاية الصحية في المستشفيات المعتمدة بالوثيقة، وقررت بأن

المادة الرابعة عشرة:

ب. إذا أخلت أي من شركات التأمين التعاوني بأي من التزاماتها المحددة في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، ألزمت بالوفاء بهذه الالتزامات وبالتعويض عما نشأ نتيجة الإخلال بها من أضرار، إضافة إلى دفع غرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال عن كل فرد مشمول بالوثيقة محل المخالفة.

قرار مجلس الوزراء رقم (47) وتاريخ 16/01/1443هـ (شمول الأيتام المحتضنين لدى الأسرة المستفيدة من التأمين الصحي الإلزامي بهذا التأمين، وذلك أسوة بالمعالين الآخرين من الأسرة).

الحالة الدراسية الثانية

يملك (فهد) شركة تعمل في مجال التدريب والتعليم، ولديه عدد قليل من العاملين، ويرغب في تقديم مزايا تحفيزية للعاملين لديه وأسرتهم، لذلك طلب من شركة التأمين الحصول على مزايا في حدود التغطية التأمينية بموجب ملاحق إضافية وبتكلفة إضافية بحيث تشمل التغطية التأمينية خدمات تشخيصية وعلاجية إضافية للعاملين وأسرتهم، غير مشمولة في وثيقة الضمان الصحي التعاوني.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يجوز لصاحب العمل (فهد) زيادة حدود التغطية التأمينية الخاصة بالعاملين لديه؟ وماذا يترتب على ذلك؟

السند القانوني

المادة السابعة:

تُغطي وثيقة الضمان الصحي التعاوني الخدمات الصحية الأساسية الآتية:

- الكشف الطبي والعلاج في العيادات، والأدوية.
- الإجراءات الوقائية مثل: التطعيمات، ورعاية الأمومة والطفولة.
- الفحوصات المخبرية والشعاعية التي تتطلبها الحالة.
- الإقامة والعلاج في المستشفيات بما في ذلك الولادة والعمليات.

هـ. مُعالجة أمراض الأسنان واللثة، ما عدا التقويم والأطقم الصناعية.
ولا تُخل هذه الخدمات بما تقضي به أحكام نظام التأمينات الاجتماعية، وما تُقدّمه الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد لجميع منسوبيها من خدمات صحية أشمل مما نص عليه هذا النظام.

المادة الثامنة:

يجوز لصاحب العمل توسيع مجال خدمات الضمان الصحي التعاوني، بموجب ملاحق إضافية، وبتكلفة إضافية لتشمل خدمات تشخيصية وعلاجية أخرى أكثر مما نص عليه في المادة السابقة.

الحالة الدراسية الثالثة

قام التاجر (منصور) الذي يملك شركة للمقاولات بالاتفاق مع شركة التأمين التعاوني الصحي الوطنية لتقديم تغطية تأمينية صحية على عمال الشركة غير السعوديين وأفراد أسرهم. من أجل تخفيض قسط التأمين، اتفق منصور مع شركة التأمين على استثناء تكاليف معالجة اللثة من نطاق التغطية التأمينية. شعرت (بيان) ابنة (عبد الملك) أحد عمال الشركة المشمولين بالتغطية التأمينية بآلام مبرّحة في أسنانها، فذهب بها إلى أحد المستشفيات المعتمدة لدى شركة التأمين للكشف عليها. قامت الطبيبة (إيمان) بمعاينة (بيان) للتأكد من سبب الآلام، فتبين لها وجود التهاب واحتقان حاد في اللثة مما يستوجب إجراء جراحة عاجلة لتخفيف الألم والاحتقان. قامت إدارة المستشفى بمخاطبة شركة التأمين من أجل الحصول على موافقتها على تحمل تكاليف إجراء العملية، فردت الشركة بعدم الموافقة لأن تكاليف معالجة اللثة مستثناة من التغطية التأمينية بطلب من (منصور) مالك الشركة.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يجوز للتاجر (منصور) استثناء تكاليف معالجة اللثة من نطاق التغطية التأمينية لعمال الشركة وأسرهم؟ وماذا يترتب على ذلك؟

السند القانوني

المادة السابعة:

تُغطي وثيقة الضمان الصحي التعاوني الخدمات الصحية الأساسية الآتية:

.....
.....
.....



- أ. الكشف الطبي والعلاج في العيادات، والأدوية.
- ب. الإجراءات الوقائية مثل: التطعيمات، ورعاية الأمومة والطفولة.
- ج. الفحوصات المخبرية والشعاعية التي تتطلبها الحالة.
- د. الإقامة والعلاج في المستشفيات بما في ذلك الولادة والعمليات.
- هـ. معالجة أمراض الأسنان واللثة، ما عدا التقويم والأطقم الصناعية.
- ولا تُخل هذه الخدمات بما تقضي به أحكام نظام التأمينات الاجتماعية، وما تقدمه الشركات والمؤسسات الخاصة والأفراد لجميع منسوبيها من خدمات صحية أشمل مما نص عليه هذا النظام.

المادة الرابعة عشرة:

- أ. إذا لم يشترك صاحب العمل أو لم يقم بدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العامل لديه ممن ينطبق عليه هذا النظام وأفراد أسرته المشمولين معه بوثيقة الضمان الصحي التعاوني، ألزم بدفع جميع الأقساط الواجبة السداد، إضافة إلى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد. مع جواز حرمانه من استخدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة.
- وتُحدد اللائحة التنفيذية الجهة التي تدفع إليها الأقساط الواجبة السداد في هذه الحالة.
- ب. إذا أخلت أي من شركات التأمين التعاوني بأي من التزاماتها المحددة في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، ألزمت بالوفاء بهذه الالتزامات وبالتعويض عما نشأ نتيجة الإخلال بها من أضرار، إضافة إلى دفع غرامة لا تزيد عن خمسة آلاف ريال عن كل فرد مشمول بالوثيقة محل المخالفة...إلخ.

نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- في حال وقع نزاع مع شركة التأمين يمكنك اللجوء إلى (الأمانة العامة للجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية) عبر الباركود:
- للاستعلام عن معلومات التأمين الخاص بك، يمكنك الرجوع إلى موقع (مجلس الضمان الصحي) عبر الباركود:



إثراء قانوني



نصت اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني على تعريف المصطلحات التالية:

التأمين الصحي: يعني التأمين الصحي الذي يقرره النظام ولائحته التنفيذية وتمارسه شركات التأمين التعاوني المرخص لها بالعمل في المملكة وفقاً لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني.

الوثيقة: وثيقة الضمان الصحي التعاوني الأساسية التي اعتمدها المجلس والملحقة بهذه اللائحة (ملحق رقم 1) والتي تتضمن التحديدات والمنافع والاستثناءات والشروط العامة وتصدر من شركة التأمين بموجب طلب تأمين يقدم من صاحب العمل (حامل الوثيقة).

التغطية التأمينية: المنافع الصحية الأساسية المتاحة للمستفيد والمحددة بالوثيقة.

المنفعة: نفقات توفير الخدمة الصحية التي تشملها التغطية التأمينية ضمن الحدود المبينة في جدول الوثيقة.

أطراف العلاقة التأمينية: حملة الوثائق وشركات التأمين الصحي وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي (TPA) ومقدمو الخدمة.

حامل الوثيقة: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي صدرت الوثيقة باسمه.

صاحب العمل: الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستخدم عاملاً أو أكثر.

العامل: كل شخص طبيعي يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن نظارته.

المؤمن له (المستفيد): هو الشخص الطبيعي (أو الأشخاص الطبيعيين) الذي تقررت التغطية لصالحه بموجب الوثيقة.

المُعال: الزوج أو الزوجة والأولاد الذكور حتى سن الخامسة والعشرون والبنات غير المتزوجات.

✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام الضمان الصحي التعاوني؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الذي تُغطيه وثيقة الضمان الصحي التعاوني من خدمات صحية أساسية وفقاً للمادة الرابعة عشرة من نظام الضمان الصحي التعاوني؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام الضمان الصحي التعاوني؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



عرّف النظام في مادته الأولى عدداً من المصطلحات، أهمها:

- الاضطراب النفسي: خلل في التفكير، أو المزاج، أو الإدراك، أو الذاكرة، أو القدرات العقلية الأخرى، بعضها أو كلها، ويكون شديداً إذا سبب خللاً في وظيفتين أو أكثر من الوظائف الآتية:
 - أ. حسن التقدير، والقدرة على اتخاذ القرار.
 - ب. السلوك الإنساني السوي مقارنةً بالعرف المحلي.
 - ج. تمييز الواقع، ومعرفة واستبصار الشخص بطبيعة مرضه، أو معرفة الأسباب التي أدت إليه، وقبوله للعلاج.
 - د. القيام بمتطلبات الحياة الأساسية.
- ولا يشمل الاضطراب النفسي في هذا النظام من لديه مجرد تخلف عقلي أو سلوك غير أخلاقي، أو تعاطي الكحول أو المخدرات والمؤثرات العقلية أو العقاقير أو إدمانها.
- المريض النفسي: من يعاني أو يشتبه أنه يعاني اضطراباً نفسياً.
- دور ناقي الأمراض النفسية: دور لإيواء المرضى النفسيين الذين تجاوزوا مدة العلاج المقررة في المنشأة العلاجية النفسية وهم لا يزالون بحاجة إلى خدمة الإيواء.

الهدف من النظام:



يهدف نظام الرعاية الصحية النفسية إلى تنظيم وتعزيز الرعاية الصحية النفسية اللازمة للمرضى النفسيين، وحماية حقوقهم وحفظ كرامتهم وأسرهم والمجتمع، ووضع آلية معاملة لهم، وعلاجهم في المنشآت العلاجية النفسية.



3. إعلامه بالتشخيص وسير الخطة العلاجية قبل البدء في العلاج، وإعلامه بمدى استجابته المتوقعة لها، والفوائد المرجوة منها، والأخطار والأعراض الجانبية المحتملة، والبدائل العلاجية الممكنة، وأي تغيير يطرأ عليها قبل موافقته على العلاج، وعند الحاجة إلى نقله داخل المنشأة العلاجية النفسية أو خارجها فإن له الحق - أو لوليّه إذا كان غير قادر على اتخاذ القرار - في معرفة ذلك وأسبابه.
4. ألا يعطى علاجاً تجريبياً ولو كان مرخصاً أو يُدخل في بحث طبي أو تجريبي؛ إلا بعد علم واضح وإذن خطي منه إذا كان قادراً ومؤهلاً لذلك، أو بإذن خطي من وليّه إن لم يكن قادراً على ذلك، أو من مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية إن لم يكن قادراً على ذلك ولم يكن له ولي.
5. ألا يعطى أي نوع من أنواع العلاج دون إذنه، فإن كان غير قادر على تقدير حاجته إلى العلاج بنفسه كان ذلك بإذن وليّه. فإن كان غير قادر على تقدير حاجته إلى العلاج وليس له ولي أو تعذر الاتصال بوليّه، فإنه يجوز إعطاؤه العلاج اللازم بموافقة طبيبين نفسيين مع إبلاغ مجلس المراقبة المحلي للرعاية الصحية النفسية.
6. إعلامه إن كان قادراً أو إعلام وليّه بالخدمات العلاجية المتوافرة في المنشأة العلاجية النفسية وكيفية الحصول عليها، ومتى يمكن أن تمنع عنه، ومصدر تغطية التكاليف.
7. حمايته من المعاملة المهينة، أو الاستغلال المالي، أو الجسدي، أو الجنسي، أو غيرها، وألا يستخدم معه العقاب البدني أو المعنوي أو التهديد بهما مهما كان السبب.
8. المحافظة على حرّيته، وعدم تقييدها بعزله إلا عند الحاجة التي يقرها الطبيب المعالج ولمدة محددة، وبأقل الوسائل المقيدة لحرّيته، ويكون ذلك في ظروف إنسانية توضحها اللائحة.

16. إخباره أو وليه عن دخوله الإلزامي في المنشأة العلاجية النفسية عند إصدار قرار الدخول الإلزامي، أو تجديده، وإبلاغه كتابياً بسبب الدخول، وإخباره بالطرق التي يجب اتباعها إذا رغب في إلغاء قرار الدخول الإلزامي، وفقاً لما جاء في الفقرة (هـ) من المادة (الرابعة عشرة) من هذا النظام.

17. أ. إخباره أو وليه عن وضعه النظامي في المنشأة العلاجية النفسية عند إصدار قرار الدخول أو تجديده بلغة مفهومة وإبلاغهم كتابياً بجميع حقوقه بما في ذلك سبب الدخول والطرق التي يجب اتباعها إذا رغب في الخروج. ب. يجب على المنشأة العلاجية النفسية تعريف المريض النفسي المتلقي للعلاج داخل المنشأة العلاجية النفسية أو خارجها - أو وليه - بتلك الحقوق، وتسليمه صورة منها، وتلتزم المنشأة العلاجية النفسية بوضع نسخة من تلك الحقوق في أماكن ظاهرة داخل المنشأة العلاجية النفسية ليطلع عليها المرضى والزائرون.

المادة الخامسة والعشرون: العقوبات:

أ. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها أنظمة أخرى، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا النظام بأي من العقوبات الآتية:

1. السجن بما لا يزيد على سنتين وغرامة مالية لا تزيد على مائتي ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل ممارس في المنشأة العلاجية النفسية أثبت عمداً في تقريره ما يخالف الواقع في شأن الحالة النفسية لشخص ما بقصد إدخاله المستشفى أو إخراجه منه، وكل من حجز أو تسبب في حجز أحد الأشخاص بصفته مصاباً بأحد الأمراض النفسية في غير الأمكنة والأحوال المنصوص عليها في هذا النظام. ويجوز للقاضي رفع عقوبة السجن عن الحد الأعلى إذا ثبت أن المجني عليه قد احتجز لمدة أكثر من (سنتين) وبما لا يتجاوز المدة التي احتجز فيها المجني عليه.

المادة الخامسة والعشرون: العقوبات:

أ. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد تنص عليها أنظمة أخرى، يعاقب كل من يخالف أحكام هذا النظام بأي من العقوبات الآتية:

1. السجن بما لا يزيد على سنتين وغرامة مالية لا تزيد على مائتي ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل ممارس في المنشأة العلاجية النفسية أثبت عمداً في تقريره ما يخالف الواقع في شأن الحالة النفسية لشخص ما بقصد إدخاله المستشفى أو إخراجه منه، وكل من حجز أو تسبب في حجز أحد الأشخاص بصفته مصاباً بأحد الأمراض النفسية في غير الأمكنة والأحوال المنصوص عليها في هذا النظام. ويجوز للقاضي رفع عقوبة السجن عن الحد الأعلى إذا ثبت أن المجني عليه قد احتجز لمدة أكثر من (سنتين) وبما لا يتجاوز المدة التي احتجز فيها المجني عليه.

2. السجن مدة لا تتجاوز سنة وغرامة مالية لا تزيد على (خمسة وعشرين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل من كان مكلفاً بحراسة مريض نفسي أو علاجه أو تمريره فأساء معاملته، أو أهمله بطريقة من شأنها أن تحدث له ألماً أو أضراراً، أو خالف حكم الفقرة (4) من المادة (التاسعة) من هذا النظام. وإذا ترتب على سوء المعاملة مرض أو إصابة في جسم المريض النفسي، تكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز (ثلاث) سنوات.

3. السجن مدة لا تتجاوز (سنة) أشهر وغرامة مالية لا تزيد على (خمسين) ألف ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ لكل من مكن شخصاً خاضعاً لإجراءات الدخول أو العلاج الإلزامي داخل المنشأة العلاجية النفسية من الهرب أو ساعده على ذلك، وكل من رفض إعطاء معلومات تحتاج إليها مجالس المراقبة أو مفتشوها في أداء مهماتهم، وكل من حال دون إجراء التفتيش المخول لمجالس المراقبة طبقاً لهذا النظام، وكل من بلغ إحدى الجهات المختصة كذباً مع سوء القصد في حق شخص ما بأنه مصاب بمرض نفسي.



يهدف المركز الوطني لتعزيز الصحة النفسية إلى صناعة برامج وطنية تسهم في تعزيز الصحة النفسية، وتهيئة حياة أفضل لأفراد المجتمع، وتعزيز المشاركة الإيجابية، ودعم الفئات الأكثر عرضة للاضطرابات النفسية، وذلك من خلال توجيه المجتمع لدعم قضايا الصحة النفسية، وتمكين الفئات المستهدفة وتطوير مهاراتها بما يحقق المفهوم الشامل للصحة النفسية، وتقديم برامج التوعية والتثقيف الصحي في مجال الصحة النفسية، والإسهام في تحسين جودة الخدمات النفسية المقدمة، بالإضافة إلى تطوير برامج وقائية في مجال الصحة النفسية.

ويتولى المركز عدة مهام واختصاصات من خلال مجلس إدارة برئاسة معالي وزير الصحة وعضوية (ثلاثة عشر) جهة حكومية وخاصة؛ للإسهام في دعم وتيرة عمل المركز والقيام بالمهام المنوطة به والتي يأتي من ضمنها المشاركة مع الجهات ذات العلاقة في رسم السياسات الوطنية بمجال تعزيز الصحة النفسية، وتسهيل حصول الفئات المستهدفة على الدعم النفسي والمساندة والخدمات اللازمة، واقتراح وتبني برامج توعية تتماشى مع ما يطرأ من تغيرات اجتماعية، والاستفادة من التجارب الدولية في مجال تعزيز الصحة النفسية، والعمل على توطيد الخبرات في هذا المجال، ورصد ومتابعة الظواهر والمشكلات ذات العلاقة بالصحة النفسية، ومساندة الأنشطة والمبادرات التطوعية والمجتمعية في مجال تعزيز الصحة النفسية، بالإضافة إلى التعاون والتنسيق مع الجهات الصحية والتعليمية والبحثية المختلفة في مجال الصحة النفسية سواء داخل المملكة أو خارجها.

وعمل المركز منذ إنشائه على العديد من البرامج والمبادرات التي يسعى من خلالها إلى تعزيز الصحة النفسية لدى أفراد المجتمع، بالإضافة إلى تنفيذ برامج ومبادرات نوعية تستهدف العاملين في الجهات الحكومية والخاصة، وكذلك الممارسين الصحيين في مجال الصحة النفسية، علاوة على إبرام عدد من اتفاقيات التعاون النوعية لتقديم خدمات وبرامج الدعم النفسي للجهات المستفيدة والوصول لمجتمع يحظى أفرادُه بصحة نفسية وجودة حياة جيدة وفقاً لمستهدفات رؤية مملكتنا الغالية 2030.



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام الرعاية الصحية النفسية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الحقوق التي يتمتع بها المريض النفسي وفقاً للمادة التاسعة من نظام الرعاية الصحية النفسية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام الرعاية الصحية النفسية؟

.....

.....

.....

.....





تمهيد



- يتضمن النظام حظر زراعة التبغ ومشتقاته في المملكة، وتُزاد الرسوم على التبغ ومشتقاته بقرار من مجلس الوزراء، ويُوضَّح على العلبة التحذيرات المحددة في اللائحة التنفيذية. كما يتضمن النظام منع التدخين في الأماكن العامة، ومنع بيع واستيراد ألعاب الأطفال على هيئة السجائر وما شابه، كما يمنع النظام الإعلان والترويج للتبغ ومشتقاته، وعلى الجهات الحكومية توعية المواطنين. كما تتولى الوزارات والمصالح الحكومية مسؤولية ضبط وتحرير المخالفات وإيقاع الغرامات.
- وقد عرّف النظام في مادته الثانية التدخين بأنه تعاطي التبغ ومشتقاته. ويشمل ذلك السجائر والسيجار والجراك والتبناك والمعسل وأي منتج يدخل التبغ في مكوناته، سواء تم ذلك عن طريق السجائر، أو السيجار، أو الغليون، أو النشوق، أو الشيشة، أو المضغ، أو التخزين، أو أي طريقة أخرى.

الهدف من النظام:



يهدف نظام مكافحة التدخين إلى اتخاذ جميع الإجراءات والخطوات اللازمة على مستوى الدولة والمجتمع والأفراد لمكافحة التدخين؛ والسعي إلى الحد من عادة التدخين بجميع أنواعه عند الأفراد، وفي مراحل العمر المختلفة.

الحالة الدراسية الأولى:

(نواف) يتعاطى التدخين بشراهة، كما أنه يتعاطى التدخين في أي مكان دون احترام أو مراعاة للمكان. فقد اعتاد (نواف) عند خروجه من المسجد المجاور لمنزله التدخين في الساحة المحيطة بالمسجد. وقد حدث شجار أكثر من مرة بين (نواف) وكثير من أهل الحي، إلا أنه لم يستجب لأي نصح. لم يكتف (نواف) بتعاطي التدخين في الساحة المحيطة بالمسجد، بل قام برمي أعقاب السجائر في الساحة؛ مما دفع الجيران للإبلاغ عن هذه الحالة المتكررة إلى الجهات المختصة.



ذهب (رامي) الذي يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً مع مجموعة من أصدقائه في رحلة إلى إحدى المتنزهات القريبة من المدينة، وأثناء الرحلة ذهب لشراء كوب من القهوة من إحدى آلات البيع الذاتي المملوكة لإدارة المنتزه، ولاحظ (رامي) وجود آلة بيع ذاتي أخرى لبيع بعض المنتجات المتنوعة ومنها الدخان، فقام بشراء علبة دخان، وقام بدخول دورة المياه للتدخين. أثناء دخول أحد رجال الأمن الخاص بالمنتزه إلى دورة المياه، لاحظ قيام (رامي) بتعاطي التدخين فطلب منه الامتناع عن التدخين، وحرر له مخالفة على ذلك.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها إدارة المنتزه؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة السابعة:

يمنع التدخين في الأماكن الآتية:

1. الأماكن والساحات المحيطة بالمساجد.
2. الوزارات والمصالح الحكومية والمؤسسات والهيئات العامة وفروعها، والجهات العامة الأخرى في الدولة.
3. المؤسسات التعليمية والصحية والرياضية والثقافية، والاجتماعية والخيرية.
4. الأماكن المخصصة للعمل في الشركات والمؤسسات والهيئات والمصانع والبنوك وما في حكمها.
5. وسائل النقل العامة برية أو جوية أو بحرية، وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية.
6. أماكن تصنيع الطعام والمواد الغذائية والمشروبات وتجهيزها وتعبئتها.
7. مواقع إنتاج البترول ومشتقاته ونقله وتوزيعه وتكريره ومحطات توزيع الوقود والغاز وبيعهما.
8. المستودعات والمصاعد ودورات المياه.



9. الأماكن العامة التي لم ترد في الفقرات السابقة، على أنه في حالة إيجاد مواقع للمدخنين في الأماكن التي تصنف ضمن هذه الفقرة، فيجب على الشخص المسؤول عنها مراعاة أن تكون معزولة وفي أضيق الحدود، ولا يدخلها من يقل عمره عن ثمانية عشر عاماً. وتحدد اللائحة التنفيذية معايير تطبيق هذه الفقرة.

المادة الثامنة:

للمحد من بيع التبغ ومشتقاته يراعى ما يأتي:

1. ألا يباع إلا داخل عبوة مغلقة تحتوي على العدد أو الكمية التي تحددها اللائحة التنفيذية.
2. ألا يباع بآلات البيع الذاتي.
3. ألا يباع داخل وسائل النقل العامة.
4. ألا يباع لمن تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً.
5. ألا تسجل براءات الاختراع المتعلقة به.
6. ألا يخفض سعره، وألا يقدم على شكل عينات مجانية أو هدايا.
7. عدم استيراد أو بيع أو تقديم منتجات تحمل دعاية للتبغ ومشتقاته.
8. وضع ملصق في مكان البيع يحوي تحذيراً صحياً بمضار التدخين.

المادة الخامسة عشرة:

فيما لم يرد في شأنه نص خاص بالعقوبة، يعاقب كل من يرتكب أي مخالفة لأي حكم من أحكام هذا النظام بغرامة لا تتجاوز (5000) خمسة آلاف ريال، وتضاعف العقوبة في حالة العود.



يعمل (قصي) في محل يبيع التبغ ومشتقاته. دخل عليه (عبد الهادي) الذي يبلغ من العمر ستة عشر عاماً، يطلب شراء علبة سجائر، فقام (قصي) بتسليم العلبة له واستلام ثمنها. بعد مدة حضر (عبد الهادي) ومعه والده (عبد الوهاب)، والذي وبخ (قصي) بسبب بيعه علبة السجائر دون التحقق من السن القانونية لـ (عبد الهادي).

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما هي المخالفة التي ارتكبها (قصي)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثامنة:

للمد من بيع التبغ ومشتقاته يراعى ما يأتي:

1. ألا يباع إلا داخل عبوة مغلقة تحتوي على العدد أو الكمية التي تحددها اللائحة التنفيذية.
2. ألا يباع بآلات البيع الذاتي.
3. ألا يباع داخل وسائل النقل العامة.
4. ألا يباع لمن تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً.
5. ألا تسجل براءات الاختراع المتعلقة به.
6. ألا يخفض سعره، وألا يقدم على شكل عينات مجانية أو هدايا.
7. عدم استيراد أو بيع أو تقديم منتجات تحمل دعابة للتبغ ومشتقاته.
8. وضع ملصق في مكان البيع يحوي تحذيراً صحياً بمضار التدخين.

المادة الخامسة عشرة:

فيما لم يرد في شأنه نص خاص بالعقوبة، يعاقب كل من يرتكب أي مخالفة لأي حكم من أحكام هذا النظام بغرامة لا تتجاوز (5000) خمسة آلاف ريال، وتضاعف العقوبة في حالة العود.

نصائح تهَمَّك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- أرشد المدخن إلى عيادات الإقلاع عن التدخين بوزارة الصحة. حيث قامت وزارة الصحة بمبادرة تهدف إلى تسهيل الوصول للخدمات العلاجية، ودمج العيادات ضمن القطاعات الأخرى المقدمة للخدمات الصحية؛ لضمان تقديم خدمة موحدة لكل مُراجع بجودة عالية.

إثراء قانوني



- من جهود المملكة العربية السعودية في مكافحة التدخين تم إنشاء اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ وهي لجنة وطنية سعودية مكونة من عدد من الجهات الحكومية تعنى بمكافحة التبغ وتطبيق الأنظمة والقرارات الداعمة لهذه الغاية. حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ وفقاً لقرار مجلس الوزراء رقم 46 وتاريخ 1 / 2 / 1428هـ وتضم في عضويتها عدداً من الوزارات المعنية بمكافحة التبغ التي تضطلع بمهام وأنشطة اللجنة التي تتضمن اتخاذ وتنفيذ تدابير تشريعية وتنفيذية وإدارية، وتحقيق الأغراض المنشودة في الاتفاقية الإطارية. وتشكل اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ برئاسة معالي وزير الصحة وعضوية ممثلين من الجهات التالية: وزارة الداخلية، وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان، وزارة الصحة، وزارة المالية، وزارة الإعلام، وزارة التعليم، وزارة التجارة، وزارة الاستثمار، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وزارة الرياضة، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، هيئة الغذاء والدواء.



• أهداف اللجنة الوطنية لمكافحة التبغ:

1. حماية أفراد المجتمع من وباء التبغ.
2. الحدُّ من نسبة تعاطي التبغ لمختلف شرائح المجتمع خاصة بين صغار السن، للإسهام في تكوين مجتمع صحي سليم لتحقيق شعار «نحو مجتمع خال من التبغ».



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة التدخين؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأماكن التي يمنع فيها التدخين وفقاً للمادة السابعة من نظام مكافحة التدخين؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة التدخين؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



وضَّح النظام الأحكام المتعلقة بالتبرع أو الوصاية بالتبرع بالأعضاء البشرية، ونقل الأعضاء، والعدول عن التبرع، وإجراء عمليات نقل الأعضاء، والتزامات المنشأة الصحية، وصلاحيه العضو البشري، وأحوال حظر التبرع بالأعضاء، وفحص العضو البشري، وكرامة المتبرع وحمايته من الامتهان أو التشويه، والتحقق من الوفاة لأجل التبرع بالأعضاء، والمقابل المادي أو العيني، وما يحظر على المنشآت الصحية، واللجنة الطبية العليا، والترخيص، وتحديث المعلومات والبيانات، ومتابعة حالات المتبرعين الطبية وكفاية تقديم الخدمة للمتبرع لهم، ونماذج إجراءات العمل، وقوائم انتظار زراعة الأعضاء، والضوابط والاشتراطات لمنح المميزات للمتبرعين أو لورثة المتوفى، المخالفات والعقوبات، والرقابة والتفتيش وضبط المخالفات، والمطالبة بالتعويض.

وقد عرّف النظام في مادته الأولى عدداً من المصطلحات على النحو التالي:

- العضو البشري: فيما عدا الدم في تطبيق أحكام النظام، هو كل جزء من أجزاء جسم الإنسان الحي أو المتوفى أو أنسجته أو أي من مكوناته، التي يمكن الانتفاع منها بنقلها إلى جسم إنسان آخر.
- الشخص: كل إنسان مكتمل الأهلية تجاوز ثمانية عشر عاماً.
- المتبرع: كل من أذن وهو على قيد الحياة بنقل أي من أعضائه البشرية أثناء حياته أو بعد وفاته، أو وافق ورثته أو أقرباؤه بنقل أي من أعضائه البشرية بعد وفاته؛ وذلك وفق أحكام النظام.
- المتبرع له: المريض الذي يُزرع العضو البشري المتبرع به في جسمه.
- نقل الأعضاء البشرية: عملية طبية يُستأصل من خلالها العضو البشري -أو جزء منه- من جسم المتبرع ويزرع في جسم المتبرع له، بأي وسيلة طبية مقررّة ومعتمدة لدى المركز.
- الوصية: إذن المتبرع بنقل أي من أعضائه البشرية بعد وفاته بلا عوض.



الهدف من النظام:

يهدف نظام التبرع بالأعضاء البشرية إلى تنظيم إجراء عمليات نقل وزراعة الأعضاء وحفظها من خلال ما يلي:



- حماية حقوق المتبرعين والمتبرع لهم.
- وضع سياسات إصدار الترخيص للمنشآت الصحية، وتحديد مسؤولياتها من حيث التبرع بالأعضاء وزراعتها.
- منع استغلال حاجة المريض أو المتبرع أو الإتجار بالأعضاء البشرية.
- المساهمة في زيادة التبرع بالأعضاء البشرية بعد الوفاة وتنظيم هذه العملية، وكذلك إلزام المنشآت الصحية بالإبلاغ عن جميع حالات الوفيات الدماغية.

الحالة الدراسية الأولى:

(ناصر) يبلغ من العمر 55 عامًا، وسبق أن أُطلع على إجراءات التبرع بالأعضاء البشرية في المملكة العربية السعودية، وأطلع كذلك على فتاوى العلماء التي تجيز التبرع بالأعضاء البشرية وفق الضوابط المحددة نظامًا، ومع ذلك لم يقتنع وكتب وصية لورثته وأبلغهم بعدم التبرع بأي عضو من أعضائه عند الموت. وبعد سنة من كتابة الوصية توفي (ناصر) إثر حادث سير، وبعد نقله للمستشفى أشار طبيب الطوارئ إلى إمكانية الاستفادة من الكبد في حال وافق الورثة، ولكن الورثة أخبروا الطبيب بوصية المتوفى (ناصر) مما أدى إلى عدم استئصال الكبد.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
لماذا لم يتمكن الطبيب من استئصال كبد المتوفى (ناصر)؟ وما العقوبة في حال قام الطبيب باستئصال كبد المتوفى؟

السند القانوني

المادة الثامنة:

يُحظر التبرع بالأعضاء البشرية في الأحوال الآتية:
1. إذا كان العضو البشري المراد التبرع به لازماً لحياة المتبرع، أو كان التبرع به يفضي إلى موته أو تعطل منفعة عضو كامل، أو يؤدي إلى منعه من أدائه شؤون حياته المعتادة.

.....
.....
.....
.....
.....
.....

2. إذا غلب على ظن الفريق الطبي المكلف بإجراء نقل العضو البشري عدم نجاح عملية زراعة العضو في جسم الذي يراد التبرع له.
3. إذا كان الإنسان الحي عديم الأهلية أو ناقصها، ولا يُعتد بموافقة وليه أو الوصي عليه أو القائم على شؤونه.
4. إذا أوصى الشخص بعدم التبرع بأي عضو من أعضائه البشرية بعد الوفاة.
5. إذا كان العضو البشري المراد التبرع به من الأعضاء المنتجة للخلايا التناسلية الناقلة للصفات الوراثية أو جزء منها.

المادة الحادية والعشرون:

- مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر، يُعاقب من يرتكب الأفعال الآتية وفقاً لما يأتي:
- أ. من يخالف حكماً من أحكام المادتين (الثامنة) و(العاشرة) من النظام، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال.
 - ب. من يخالف حكماً من أحكام المادة (الثانية عشرة) من النظام، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
 - ج. من يخالف حكماً من أحكام المادة (الثالثة عشرة) من النظام، يعاقب بغرامة لا تزيد على مليون ريال.
- يعاقب كل من يشرع في ارتكاب أي من المخالفات الواردة في الفقرات (1 / أ) و(1 / ب) و(1 / ج) من هذه المادة بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها.
- تختص النيابة العامة بمهمة التحقيق والادعاء في المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة أمام المحكمة الجزائية.



تختص المحكمة الجزائية بالنظر في الدعاوى الناشئة من تطبيق هذه المادة، وتوقيع العقوبات المقررة. على المحكمة الجزائية -عند الإدانة بالمخالفة المنصوص عليها في الفقرتين (1 / ب) و(1 / ج) من هذه المادة- الحكم بمصادرة المقابل المادي أو العيني المستخدم في ارتكاب المخالفة. للمحكمة الجزائية مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة في حالة العود.

.....

.....

.....

.....

الحالة الدراسية الثانية:

يعاني (شادي) من ضائقة مالية ممّا دفع بعض دائنيه إلى تهديده بالمطالبة القضائية خلال ستة أشهر. ولتجنب هذا الأمر، تواصل مع (صهيب) وهو صديق قديم له يطلب منه إيجاد من يحتاج إلى متبرع بكلىة) مقابل مبلغ مادي قدره ثمانمئة ألف ريال لسداد ديونه. تعاطف (صهيب) مع صديقه (شادي)، واتصل على (محسن) الذي كان يبحث عن متبرع لأبيه، وعندما سمع (محسن) العرض من (صهيب)، وافق على دفع المبلغ. علم (مهند) بهذا الاتفاق الذي تمّ في المستشفى، وبلغ الجهات الأمنية، وتم القبض على جميع الأطراف أثناء استلام المبلغ.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبها (شادي) و(صهيب) و(محسن)؟ وما العقوبات المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية عشرة:

1. دون إخلال بما نصت عليه المادة (العشرون) من النظام، يحظر على المتبرع أو ورثته أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال أو تلقي المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو من غيرهم؛ جراء موافقته أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.

.....

.....

.....

.....

.....

2. يحظر على المتبرع له أو أقربائه أو من غيرهم تقديم أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال للمتبرع أو ورثته أو أقربائه؛ جراء موافقة المتبرع أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.

3. يشمل الحظر الوارد في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة كل من يتوسط في شأن طلب المقابل المادي أو العيني أو تلقيه أو تقديمه.

المادة الحادية والعشرون:

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر، يُعاقب من يرتكب الأفعال الآتية وفقاً لما يأتي:

أ. من يخالف حكماً من أحكام المادتين (الثامنة) و(العاشرة) من النظام، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال.

ب. من يخالف حكماً من أحكام المادة (الثانية عشرة) من النظام، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.

ج. من يخالف حكماً من أحكام المادة (الثالثة عشرة) من النظام، يعاقب بغرامة لا تزيد على مليون ريال.

يعاقب كل من يشرع في ارتكاب أي من المخالفات الواردة في الفقرات (1 / أ) و(1 / ب) و(1 / ج) من هذه المادة بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها.

تختص النيابة العامة بمهمة التحقيق والادعاء في المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة أمام المحكمة الجزائية.

تختص المحكمة الجزائية بالنظر في الدعاوى الناشئة من تطبيق هذه المادة، وتوقيع العقوبات المقررة.

على المحكمة الجزائية -عند الإدانة بالمخالفة المنصوص عليها في الفقرتين (1 / ب) و(1 / ج) من هذه المادة- الحكم بمصادرة المقابل المادي أو العيني المستخدم في ارتكاب المخالفة.

للمحكمة الجزائية مضاعفة العقوبات المنصوص عليها في هذه المادة في حالة العود.



(سرور) شاب يبلغ من العمر عشرون عاماً، وكان يعاني من فشل كلوي كامل وحاد ويحتاج إلى زراعة كلية لإنقاذ حياته وكان اسمه على قائمة المحتاجين للتبرع لدى وزارة الصحة. قام (عبد الكريم) والد (سرور) بالتواصل مع (لؤي) الذي يعمل لديه وطلب منه البحث لابنه عن متبرع بكليته. فأخبره لؤي باستعداده للتبرع بإحدى كليتي ابنه (جميل) الذي كان يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً. تمت عملية زراعة الكلية بنجاح. بعد مرور عدة أسابيع شعر (جميل) بالألم في جنبه، فقام بمراجعة أحد الأطباء للاطمئنان على صحته، وعند سؤال الطبيب عن سبب وجود آثار جرح حديث في جنبه، أخبره بقيامه بالتبرع بكليته لإنقاذ حياة (سرور) ابن (عبد الكريم) بموافقة من والده (لؤي). قام الطبيب من فوره بإبلاغ إدارة المستشفى بهذه الواقعة، وبدورها قامت الإدارة بإبلاغ الجهات المختصة.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يحق لـ(لؤي) الموافقة على التبرع بكلية ابنه (جميل)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثامنة:

يُحظر التبرع بالأعضاء البشرية في الأحوال الآتية:

1. إذا كان العضو البشري المراد التبرع به لازماً لحياة المتبرع، أو كان التبرع به يفضي إلى موته أو تعطل منفعة عضو كامل، أو يؤدي إلى منعه من أدائه شؤون حياته المعتادة.
2. إذا غلب على ظن الفريق الطبي المكلف بإجراء نقل العضو البشري عدم نجاح عملية زراعة العضو في جسم الذي يراد التبرع له.
3. إذا كان الإنسان الحي عديم الأهلية أو ناقصها، ولا يُعتد بموافقة وليه أو الوصي عليه أو القائم على شؤونه.
4. إذا أوصى الشخص بعدم التبرع بأي عضو من أعضائه البشرية بعد الوفاة.
5. إذا كان العضو البشري المراد التبرع به من الأعضاء المنتجة للخلايا التناسلية الناقلة للصفات الوراثية أو جزء منها.



المادة الثانية عشرة:

1. دون إخلال بما نصت عليه المادة (العشرون) من النظام، يحظر على المتبرع أو ورثته أو أقربائه طلب أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال أو تلقي المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو من غيرهم؛ جراء موافقته أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.
2. يحظر على المتبرع له أو أقربائه أو من غيرهم تقديم أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال للمتبرع أو ورثته أو أقربائه؛ جراء موافقة المتبرع أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.
3. يشمل الحظر الوارد في الفقرتين (1) و(2) من هذه المادة كل من يتوسط في شأن طلب المقابل المادي أو العيني أو تلقيه أو تقديمه.

المادة الحادية والعشرون:

1. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر، يعاقب من يرتكب الأفعال الآتية وفقاً لما يأتي:
 - أ. من يخالف حكماً من أحكام المادتين (الثامنة) و(العاشرة) من النظام، يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال.
 - ب. من يخالف حكماً من أحكام المادة (الثانية عشرة) من النظام، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
 - ج. من يخالف حكماً من أحكام المادة (الثالثة عشرة) من النظام، يعاقب بغرامة لا تزيد على مليون ريال.
2. يعاقب كل من يشرع في ارتكاب أي من المخالفات الواردة في الفقرات (1 / أ) و(1 / ب) و(1 / ج) من هذه المادة بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها.



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام التبرع بالأعضاء البشرية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الحالات التي يحظر فيها التبرع بالأعضاء البشرية وفقاً للمادة الثامنة من نظام التبرع بالأعضاء البشرية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام التبرع بالأعضاء البشرية؟

.....

.....

.....

.....

الوحدة الثالثة

مدونة الوحدة

الأنظمة:

- نظام الضمان الصحي التعاوني.
- نظام مكافحة التدخين.
- نظام الرعاية الصحية النفسية.
- نظام التبرع بالأعضاء البشرية.

المصطلحات:

- الاضطراب النفسي.
- التأمين الصحي.
- التدخين.
- المتبرع.

أتمعن وأجيب

- ما الحالات التي يحظر التبرع فيها بالأعضاء البشرية؟
- ما المقصود بالمصطلحات القانونية التالية، مع التوضيح بالمثل لكل مما يلي:
(المنتج المغشوش، المواصفات القياسية المعتمدة، الاحتيال المالي، المنتج الفاسد، غسل الأموال، خيانة الأمانة).
- بالرجوع إلى المواد القانونية الواردة في السند القانوني من الحالات الدراسية التي مرت معك، مطلوب منك تحديد العقوبات الصادرة في حق كل من ارتكب المخالفات في الجدول أدناه:

الرقم	المخالفة	العقوبة
1	ممارس في المنشأة العلاجية النفسية أثبت عمداً في تقريره ما يخالف الواقع بشأن الحالة النفسية لشخص ما بقصد إدخاله المستشفى أو إخراجه منه.	
2	من مكن شخصاً خاضعاً لإجراءات الدخول أو العلاج الإلزامي داخل المنشأة العلاجية النفسية من الهرب أو ساعده على ذلك.	
3	طلب المتبرع أو ورثته أو أقربائه أي مقابل مادي أو عيني بأي شكل من الأشكال أو تلقي المقابل من المتبرع له أو من أقربائه أو من المنشآت الصحية أو من غيرهم؛ جراء موافقته أو موافقة ورثته أو أقربائه بعد وفاته على التبرع.	

الوحدة الرابعة

قوانين المعاملات المالية

أهداف الوحدة

يُتوقع من (المتعلم/المتعلمة) بعد دراسة الوحدة أن (يكون/تكون) (قادرًا/قادرة) على:

- بيان أهمية أنظمة المعاملات المالية في تحقيق استقرار المعاملات المالية بين الأفراد داخل المجتمع.
- استقراء أنظمة المعاملات المالية المعمول بها في المملكة العربية السعودية
- استنتاج أبرز ما يتضمنه كلاً من أنظمة المعاملات المالية التالية:
 - نظام مكافحة الغش التجاري.
 - نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.
 - نظام مكافحة غسل الأموال.
 - نظام المعاملات المدنية.
- تحليل عددٍ من الحالات الدراسية المعاصرة، واستنتاج أبرز المخالفات القانونية فيها.
- استخلاص الدروس التربوية المستفادة من إصدار أنظمة المعاملات المالية المختلفة.
- إبراز مرجعية الأنظمة في المملكة العربية السعودية إلى القرآن الكريم، وما صح من السنة النبوية.



يُعدُّ سنّ الأنظمة والقوانين من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تسيير شؤون الأفراد داخل المجتمع، حيث تهدف إلى حماية الحقوق، وتحقيق العدل، وفصل النزاعات، ودعم عجلة التنمية. سنقدم لك أخي المتعلم /أختي المتعلمة في هذه الوحدة عددًا من الحالات الدراسية المنبثقة من أنظمة تهدف إلى تحقيق الأمن والسلام والطمأنينة داخل المجتمع، وهي على النحو التالي:

- نظام مكافحة الغش التجاري.
- نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.
- نظام مكافحة غسل الأموال.
- نظام المعاملات المدنية.





تمهيد



يتضمن النظام تحديد عقوبات الغش التجاري، وعقوبة المستورد والمصنِّع والبائع لسلعة مغشوشة أو فاسدة، وتحديد جهة ضبط المخالفات والتحقيق فيها، وصلاحيات موظفي البلديات فيما يتعلق بمراقبة المواد الغذائية، وتحديد جهة تطبيق العقوبات والتظلم منها.

وقد عرّف النظام في مادته الأولى عددًا من المصطلحات التالية:

■ المنتج المغشوش:

أ. كل منتج دخل عليه تغيير أو عبث به بصورة ما مما أفقده شيئًا من قيمته المادية أو المعنوية، سواء كان ذلك بالإضافة أو بالإنقاص أو بالتصنيع أو بغير ذلك، في ذاته أو طبيعته أو جنسه أو نوعه أو شكله أو عناصره أو صفاته أو متطلباته أو خصائصه أو مصدره أو قدره سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار.

ب. كل منتج غير مطابق للمواصفات القياسية المعتمدة.

ج. المنتج الفاسد: كل منتج لم يعد صالحًا للاستغلال أو الاستعمال أو الاستهلاك وفق ما تبينه اللائحة.

■ المواصفات القياسية المعتمدة: المواصفات الصادرة من الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس أو الصادرة من جهات أخرى محلية أو دولية وتعتمدها الهيئة المذكورة.



الهدف من النظام:

يهدف نظام مكافحة الغش التجاري إلى حماية السوق السعودية من ممارسات الغش التجاري بكافة أشكاله وصوره.

الحالة الدراسية الأولى:



شركة (جاسر الرياضية) تعمل في نشاط بيع المعدات الرياضية وتجهيز الأندية والصالات الرياضية، وقامت ببيع بعض المعدات والأجهزة الرياضية لشركة (بدر للياقة) لتأسيس مركز رياضي جديد في مدينة جدة، وبعد وصول المعدات والأجهزة الرياضية لمقر المركز، وفحصها من قبل المختصين في شركة (بدر للياقة)، تبين بأنها معدات وأجهزة مغشوشة. قامت الشركة بتقديم بلاغ إلى وزارة التجارة.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفات التي ارتكبتها شركة (جاسر الرياضية)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية

يعد مخالفاً لأحكام هذا النظام كل من:

1. خدع - أو شرع في الخداع - بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية:
 - أ. ذاتية المنتج، أو طبيعته، أو جنسه، أو نوعه، أو عناصره، أو صفاته الجوهرية.
 - ب. مصدر المنتج.
 - ج. قدر المنتج، سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار.
2. غش - أو شرع - في غش المنتج.
3. باع منتجاً مغشوشاً، أو عرضه.
4. حاز منتجاً مغشوشاً بقصد المتاجرة.
5. صنع منتجات مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، أو أنتجها أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
6. استعمل آنية، أو أوعية، أو أغلفة، أو عبوات، أو ملصقات، مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، وذلك في تجهيز - أو تحضير - ما يكون معداً للبيع من المنتجات.
7. عبأ منتجاً، أو حزمه، أو ربطه، أو وزعه، أو خزنه، أو نقله، بالمخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة.
8. استورد عبوات، أو أغلفة، أو مطبوعات تستعمل في الغش، أو صنعها، أو طبعها، أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
9. استورد منتجاً مغشوشاً.



المادة السادسة عشرة:

يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو السجن مدة لا تزيد على سنتين، أو بهما معاً، كل من ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام.

المادة الخامسة والعشرون:

تضمّن المحكمة المختصة حكمها - الصادر بعقوبة السجن في إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد السابقة - النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف، وللمحكمة المختصة النشر فيما عدا عقوبة السجن، وتحدد المحكمة طريقة النشر إما في إحدى الصحف المحلية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

الحالة الدراسية الثانية

استورد (عبد القدوس) منتجات عبارة عن مكملات غذائية تحتوي على فيتامينات ومعادن لجسم الإنسان بثمن منخفض جداً من المصدر الذي يصنعها مقلدة لعلامة تجارية عالمية. وكان (عبد القدوس) يهدف إلى تحقيق عوائد مجزية من بيعها تمكّنه من سداد ديونه والتزاماته التجارية، ولذلك قام بعرضها بسعر مخفض في متجره. اشترى (حسن) بعضاً من المنتجات، وبعد عدة أيام من تناولها، أصيب (حسن) بوعكة صحية نُقل على إثرها إلى المستشفى، وبيّنت الفحوصات أنه تعرّض لتسمّم غذائي جرّاء تناول تلك المكملات الغذائية.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها (عبد القدوس)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية

يعد مخالفاً لأحكام هذا النظام كل من:

1. خدع - أو شرع في الخداع - بأي طريقة من الطرق في

أحد الأمور الآتية:



- أ. ذاتية المنتج، أو طبيعته، أو جنسه، أو نوعه، أو عناصره، أو صفاته الجوهرية.
- ب. مصدر المنتج.
- ج. قدر المنتج، سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار.
2. غش - أو شرع - في غش المنتج.
3. باع منتجاً مغشوشاً، أو عرضه.
4. حاز منتجاً مغشوشاً بقصد المتاجرة.
5. صنع منتجات مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، أو أنتجها أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
6. استعمل أنية، أو أوعية، أو أغلفة، أو عبوات، أو ملصقات، مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، وذلك في تجهيز - أو تحضير - ما يكون معداً للبيع من المنتجات.
7. عبأ منتجاً، أو حزمه، أو ربطه، أو وزعه، أو خزنه، أو نقله، بالمخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة.
8. استورد عبوات، أو أغلفة، أو مطبوعات تستعمل في الغش، أو صنعها، أو طبعها، أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
9. استورد منتجاً مغشوشاً.

المادة الثامنة عشرة:

يعاقب بغرامة لا تزيد على (1.000.000) مليون ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بهما معاً - في الحالتين الآتيتين:

1. إذا اقترن فعل الخداع - أو الشروع فيه - باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة، أو باستعمال طرق ووسائل من شأنها جعل عملية وزن المنتج أو قياسه أو كيله أو فحصه غير صحيحة. أو كان المنتج المغشوش أو المواد المستعملة في غشه مضرّة بصحة الإنسان أو الحيوان.



المادة الخامسة والعشرون:

تضمّن المحكمة المختصة حكمها - الصادر بعقوبة السجن في إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد السابقة - النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف، وللمحكمة المختصة النشر فيما عدا عقوبة السجن، وتحدد المحكمة طريقة النشر إما في إحدى الصحف المحلية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

الحالة الدراسية الثالثة:

قام التاجر (زايد) بالاتفاق مع إحدى الشركات المتخصصة في صناعة العطور على تصنيع شبيه لعطر شركة فرنسية مشهورة من أجل بيعه في موسم الصيف عندما تنشط حركة السياحة الداخلية. استلم التاجر (زايد) العطور وقام بالاتفاق مع مطبعة لطباعة ملصق يوضع على كل زجاجة يشير إلى أنها مصنوعة في دولة فرنسا. وأثناء إجراء جولة تفتيشية من قبل مأمور الضبط القضائي، تم اكتشاف أن العطور مقلدة، فقام المأمور بحجز البضاعة وتحرير محضر ضبط بذلك.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفات التي ارتكبها (زايد)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية

يعد مخالفاً لأحكام هذا النظام كل من:

1. خدع - أو شرع في الخداع - بأي طريقة من الطرق في أحد الأمور الآتية:
 - أ. ذاتية المنتج، أو طبيعته، أو جنسه، أو نوعه، أو عناصره، أو صفاته الجوهرية.
 - ب. مصدر المنتج.
 - ج. قدر المنتج، سواء في الوزن، أو الكيل، أو المقاس، أو العدد، أو الطاقة، أو العيار.

2. غش - أو شرع - في غش المنتج.
3. باع منتجاً مغشوشاً، أو عرضه.
4. حاز منتجاً مغشوشاً بقصد المتاجرة.
5. صنع منتجات مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة،
أو أنتجها أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
6. استعمل أنية، أو أوعية، أو أغلفة، أو عبوات، أو ملصقات،
مخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة، وذلك في تجهيز
- أو تحضير - ما يكون معداً للبيع من المنتجات.
7. عبأ منتجاً، أو حزمه، أو ربطه، أو وزعه، أو خزنه، أو نقله،
بالمخالفة للمواصفات القياسية المعتمدة.
8. استورد عبوات، أو أغلفة، أو مطبوعات تستعمل في الغش،
أو صنعها، أو طبعها، أو حازها، أو باعها، أو عرضها.
9. استورد منتجاً مغشوشاً.

المادة الخامسة:

يتولى موظفون من الوزارة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والهيئة العامة للغذاء والدواء- يصدر بتعيينهم قرار من الوزير بعد موافقة جهاتهم- مجتمعين أو منفردين ضبطت مخالفات أحكام هذا النظام وإثباتها، ويعدون من مأموري الضبط القضائي، ويكونون تحت مسؤولية وإشراف الوزارة.

المادة السادسة عشرة:

يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسمائة ألف ريال، أو السجن مدة لا تزيد على سنتين، أو بهما معاً، كل من ارتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام.

المادة الثامنة عشرة:

يعاقب بغرامة لا تزيد على (1.000.000) مليون ريال، أو بالسجن مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، أو بهما معاً - في الحالتين الآتيتين:



1. إذا اقترن فعل الخداع - أو الشرع فيه - باستعمال موازين أو مقاييس أو مكاييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة، أو باستعمال طرق ووسائل من شأنها جعل عملية وزن المنتج أو قياسه أو كيله أو فحصه غير صحيحة، أو كان المنتج المغشوش أو المواد المستعملة في غشه مضرّة بصحة الإنسان أو الحيوان.

2. إذا ارتكبت أي من المخالفات المنصوص عليها في المواد (الثالثة) و(السابعة) و(التاسعة) من هذا النظام.

المادة العشرون:

مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا النظام، يجوز الحكم بإغلاق المحل المخالف مدة لا تتجاوز سنة في المخالفات المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام.

المادة الثانية والعشرون:

مع عدم الإخلال بحق من أصابه ضرر في التعويض نتيجة ارتكاب إحدى المخالفات المنصوص عليها في هذا النظام، يلتزم المخالف بسحب المنتج المغشوش وإعادة قيمته إلى المشتري، وذلك وفق الشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة.

المادة الخامسة والعشرون:

تضمّن المحكمة المختصة حكمها - الصادر بعقوبة السجن في إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد السابقة - النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف، وللمحكمة المختصة النشر فيما عدا عقوبة السجن، وتحدد المحكمة طريقة النشر إما في إحدى الصحف المحلية أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.



نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم/ عزيزتي المتعلمة:

- عند اكتشاف حالة غش تجاري يمكنكم الإبلاغ عن ذلك عبر الاتصال على الرقم الموحد لدى وزارة التجارة (1900) أو عبر تطبيق (بلاغ تجاري).



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة الغش التجاري؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الذي يُعد غشًا تجاريًا وفقًا للمادة الثانية من نظام مكافحة الغش التجاري؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة الغش التجاري؟

.....

.....

.....

.....

نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة

رابط الدرس الرقمي



www.ien.edu.sa

تمهيد

■ يوضّح النظام الأحكام المتعلقة بعقوبة من استولى على مال للغير دون وجه حق، وعقوبة من استولى دون وجه حق على مال سُلم إليه من غير المال العام، وعقوبة من حرض غيره على ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، وعقوبة من شرع في القيام بالجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، والظروف المشددة، ومصادرة الأدوات والآلات والمتحصلات المتحققة من ارتكاب الجرائم، وعقوبة التشهير، والعفو من العقوبات.

الهدف من النظام:

يهدف نظام مكافحة الاحتيال المالي و خيانة الأمانة إلى المساهمة في مكافحة الفساد بكافة أشكاله وصوره من خلال:



- حماية حقوق الدولة والأفراد على حد سواء؛ من خلال الحد من الممارسات السلبية.
- ضمان مزيد من الشفافية في أسواق المال ومنع كافة الممارسات الاحتيالية.
- المساهمة في القضاء على الإخلال بالبنود والمواصفات عند تنفيذ كثير من المشاريع؛ مما يسهم في الحد من الهدر في المال العام.
- رفع مستوى الأمان في المناخ الاقتصادي في المملكة؛ الأمر الذي سيوفر المزيد من الوثوقية لرجال الأعمال والمستثمرين.
- تعزيز الثقة في قطاع الائتمان في المملكة.
- رفع مستوى المهنية والاحترافية لدى العاملين في القطاعات المختلفة.

الحالة الدراسية الأولى:

(سعيد) مواطن سعودي أعلن عن التسجيل في حملة الحج التي ينظمها، وقام الناس بالتسجيل لديه وفق النماذج المعدة لذلك، ودفع الأموال له. أخبر (سعيد) المسجلين لديه في حملة الحج عن جاهزية المخيمات ووسائل النقل المناسبة داخل المشاعر المقدسة. وفي أول أيام العشر من ذي الحجة، تبين أن الحملة وهمية وأن (سعيد) لا يحمل ترخيصاً لممارسة هذا النشاط، ولم يحصل المسجلين لديه على التصاريح النظامية لتأدية شعيرة الحج.



نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:

ما الجريمة التي ارتكبتها (سعيد)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية:

«يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز (خمس) سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على (ثلاثة) ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من استولى دون وجه حق على مال سُلّم إليه بحكم عمله أو على سبيل الأمانة، أو الشراكة، أو الوديعة، أو الإعارة، أو الإجارة، أو الرهن، أو الوكالة، أو تصرف فيه بسوء نية، أو أحدث به ضرراً عمداً، وذلك في غير المال العام».

المادة الثالثة:

«يعاقب كل من حرّض غيره، على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا النظام، أو اتفق معه، أو ساعده؛ إذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض أو الاتفاق أو المساعدة، بما لا يتجاوز الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها، ويعاقب بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة لها إذا لم تقع الجريمة الأصلية».

المادة السابعة:

يجوز تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة -أو أكثر- من الصحف التي تصدر في مقر إقامته، فإن لم تكن في مقر إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد أن يكتسب الحكم الصفة النهائية».



سافرت (ليان) لإكمال دراستها بالمملكة المتحدة، وقررت أن تترك مجوهراتها أمانة لدى صديقتها (مي). تعرّض (عبد اللطيف) والد (مي) لوعكة صحية شديدة استوجبت دخوله إحدى المستشفيات الخاصة بشكل عاجل، حيث قرر الأطباء إخضاعه لعملية قلب مفتوح لإنقاذ حياته. طلبت إدارة المستشفى من (مي) دفع تكلفة إجراء العملية مبلغاً قدره مائة وخمسين ألف ريال على وجه السرعة. لم تكن (مي) تملك هذا المبلغ، فباعت جزءاً من مجوهرات (ليان) لتغطية تكلفة عملية والدها. وللتغطية على واقعة البيع، وللحيلولة دون اكتشاف (ليان) الأمر، قامت (مي) بشراء مجوهرات مقلّدة شبيهة بالمجوهرات التي باعها، وسلمتها لـ(ليان) بعد عودتها من السفر. بعد عدة أشهر قررت (ليان) أن تباع قطعة من مجوهراتها لحاجتها لبعض المال، فأخبرها البائع في محل المجوهرات بأن القطعة التي ترغب في بيعها ليست ذهباً، وإنما معدن مطلي بلون ذهبي. شكت (ليان) في قيام صديقتها (مي) بالاستيلاء على مجوهراتها، واستبدالها بمجوهرات مقلّدة، وعندما سألتها، أنكرت (مي) قيامها بذلك. تقدمت (ليان) بشكوى ضد (مي) أمام الجهات المختصة، وتمت إدانتها.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الجريمة التي ارتكبتها (مي)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

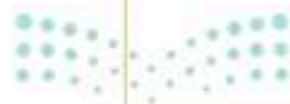
السند القانوني

المادة الثانية

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز (خمس) سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على (ثلاثة) ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من استولى دون وجه حق على مال سُلّم إليه بحكم عمله أو على سبيل الأمانة، أو الشراكة، أو الوديعة، أو الإعارة، أو الإجارة، أو الرهن، أو الوكالة، أو تصرف فيه بسوء نية، أو أحدث به ضرراً عمداً، وذلك في غير المال العام.

المادة السابعة:

يجوز تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه في صحيفة -أو أكثر- من الصحف التي تصدر في مقر إقامته، فإن لم تكن في مقر إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع الجريمة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد أن يكتسب الحكم الصفة النهائية.





يملك (تميم) شركة مقاولات تعمل في بناء الوحدات السكنية وأعمال الترميم. ولأن بعض العملاء يسدد قيمة المستحقات عن أعمال المقاوله عن طريق التسليم النقدي، فقد وجه (تميم) محاسب الشركة (عساف) بأن يقوم بإيداع المبالغ بحساب الشركة البنكي يوم الخميس من كل أسبوع. ذات مرة قام أحد العملاء بسداد مائة وخمسين ألف ريال نقدًا واستلمها المحاسب (عساف). ولأن السداد كان في يوم الأربعاء؛ قرر (عساف) أن يأخذ المبلغ إلى منزله على أن يقوم بإيداعه في الحساب البنكي صباح الغد. بينما كان (عساف) يتناول وجبة العشاء مع زوجته أخبرته بأنها بحاجة إلى مبلغ قدره مائة وثلاثون ألف ريال لتسدها غدًا الخميس لصاحبة العمل التي تعمل لديها وإلا ستبلغ عنها الشرطة، وذلك لأنها كانت تحتفظ بالمبلغ لمصلحة صاحبة العمل إلا أنها فقدت المبلغ وتحاول إيجاده. خطرت فكرة في ذهن (عساف) أن يعطي زوجته من المبلغ الذي بحوزته وأخذ الوقت الكافي للبحث عن المبلغ. اكتشف (تميم) بعد أسبوعين من الحادثة بأن (عساف) لم يودع مبلغ المائة وخمسون ألف ريال الذي كان من المفترض أن يودعه في حساب الشركة.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الجريمة التي ارتكبها (عساف)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية

يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز (خمس) سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على (ثلاثة) ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من استولى دون وجه حق على مال سُلّم إليه بحكم عمله أو على سبيل الأمانة، أو الشراكة، أو الوديعة، أو الإعارة، أو الإجارة، أو الرهن، أو الوكالة، أو تصرف فيه بسوء نية، أو أحدث به ضرراً عمداً، وذلك في غير المال العام.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأفعال المجرّمة وفقاً للمواد (4,3,2,1) من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



يوضح النظام الاحكام المتعلقة بالتجريم، والتدابير الوقائية، والإدارة العامة للتحريات المالية، والإقرار الجمركي، ومهام الرقابة، والعقوبات، والمصادرة، والتعاون الدولي، وبعض الأحكام العامة.

وقد عرّف النظام في مادته الأولى عددًا من المصطلحات على النحو التالي:

- الأموال: الأصول أو الموارد الاقتصادية أو الممتلكات أيًا كانت قيمتها أو نوعها أو طريقة امتلاكها -سواء أكانت مادية أم غير مادية منقولة أم غير منقولة ملموسة أم غير ملموسة- والوثائق والصكوك والمستندات والحوالات وخطابات الاعتماد أيًا كان شكلها؛ سواء أكانت داخل المملكة أم خارجها. ويشمل ذلك النظم الإلكترونية أو الرقمية، والائتمانات المصرفية التي تدل على ملكية أو مصلحة فيها، وكذلك جميع أنواع الأوراق التجارية والمالية، أو أية فوائد أو أرباح أو مداخيل أخرى تنتج من هذه الأموال.
- الجريمة الأصلية: كل فعل يرتكب داخل المملكة يشكل جريمة معاقباً عليها وفق الشرع أو الأنظمة في المملكة، وكل فعل يرتكب خارج المملكة إذا كان يعد جريمة وفقاً لقوانين الدولة التي ارتكب فيها، ووفقاً للشرع أو أنظمة المملكة فيما لو ارتكب داخلها.
- المتحصلات: الأموال الناشئة أو المتحصلة -داخل المملكة أو خارجها- بشكل مباشر أو غير مباشر من ارتكاب جريمة أصلية، بما في ذلك الأموال التي حولت أو بدلت كلياً أو جزئياً إلى أموال مماثلة.
- المؤسسات المالية: كل من يزاول واحداً (أو أكثر) من الأنشطة أو العمليات المالية -التي تحددها اللائحة- لمصلحة عميل أو نيابة عنه.
- المصادرة: التجريد والحرمان الدائمان من الأموال أو متحصلات الجريمة أو الوسائط؛ بناءً على حكم قضائي صادر من محكمة مختصة.



الهدف من النظام:

يهدف نظام مكافحة غسل الأموال إلى الوقاية والحد من جرائم غسل الأموال من خلال:



- تعزيز القدرة على كشف الجريمة - داخل المملكة وخارجها - والتحليل والتحقيق والمقاضاة والحجز التحفظي والمصادرة في قضايا غسل الأموال.
- ضمان وجود فهم وتقييم لمخاطر غسل الأموال لدى الجهات الخاضعة للإشراف.
- تعزيز برامج بناء القدرات والتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال.
- رفع مستوى الوعي حول مكافحة غسل الأموال.
- التقليل من الاعتماد على النقد والحد من الحوالات المالية عبر الأنظمة المالية غير الرسمية.
- تعزيز دور الأنظمة التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال.

الحالة الدراسية الأولى:

قام (حسام) و (مروان) و (فايز) الشركاء في (شركة حسام التجارية للأثاث والتنجيد وشركاؤه)، بتمكين خمسة من الوافدين من استخدام الحسابات البنكية العائدة للشركة بمقابل مالي شهري قدره اثنا عشر ألف ريال، بحيث تكون (شركة حسام التجارية للأثاث والتنجيد وشركاؤه) غطاءً لتحويل تلك الأموال غير المشروعة -متحصّلات جريمة- لخارج المملكة تحت مظلة ممارسة نشاط تجاري باسم شركة وهمية.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما جريمة غسل الأموال المرتكبة في الحالة التي بين يديك؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية:

يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من

الأفعال الآتية:

1. تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصّلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصّلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

2. اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.
3. إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.
4. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (1) و(2) و(3) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.

المادة الثالثة:

يُعد الشخص الاعتباري مرتكباً جريمة غسل الأموال إذا ارتكب باسمه أو لحسابه أي من الأفعال الواردة في المادة (الثانية) من النظام، وذلك مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية لرؤساء وأعضاء مجالس إدارته أو مالكيه أو العاملين فيه أو ممثليه المفوضين أو مدققي حساباته، أو أي شخص طبيعي آخر يتصرف باسمه أو لحسابه.

المادة السادسة والعشرون:

يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة (الثانية) من النظام؛ بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بكلتا العقوبتين.

المادة الحادية والثلاثون:

1. مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية للشخص ذي الصفة الطبيعية، يعاقب أي شخص ذي صفة اعتبارية يرتكب جريمة غسل الأموال بغرامة لا تزيد على خمسين مليون ريال سعودي ولا تقل عن ضعف قيمة الأموال محل الجريمة.



2. يجوز معاقبة الشخص ذي الصفة الاعتبارية بمنعه بصفة دائمة أو مؤقتة من القيام بالنشاط المرخص له به بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو بإغلاق مكاتبه التي اقترن استخدامها بارتكاب الجريمة بصفة دائمة أو مؤقتة، أو بتصفية أعماله.

المادة الثالثة والثلاثون:

1. مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية، يصادر بحكم قضائي في حال الإدانة بجريمة غسل أموال أو جريمة أصلية ما يأتي:
أ. الأموال المغسولة.

ب. المتحصلات. فإن اختلطت بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة فيصادر منها ما يعادل القيمة المقدرة لها.
ج. الوسائط.

2. تحكم المحكمة المختصة بمصادرة الأموال المرتبطة بجريمة غسل أموال بصرف النظر عما إذا كانت في حيازة أو ملكية مرتكب الجريمة أو طرف آخر. ولا يجوز مصادرتها متى أثبت صاحبها أنه حصل عليها لقاء ثمن عادل أو مقابل تقديمه خدمة تتناسب مع قيمتها أو حصل عليها بناءً على أسباب مشروعة أخرى وأنه كان يجهل مصدرها غير المشروع.

3. للمحكمة المختصة إبطال بعض الأنشطة أو الأعمال، أو منع تنفيذها -سواء كانت تعاقدية أو غير ذلك- متى علم أطرافها أو أحدهم -أو كان لمثلهم أن يعلموا- بأن هذه الأنشطة أو الأعمال من شأنها أن تؤثر على قدرة السلطات المختصة في استرداد الأموال الخاضعة للمصادرة.



اتصل (شادي) بـ(شريف) هاتفياً يطلب منه القدوم إلى منزله على وجه السرعة. ورغم تزامم أعمال (شريف)، إلا أنه لبى دعوة (شادي) وذهب إلى منزله. تفاجأ (شريف) بطلب (شادي) أن يحتفظ له بمبلغ نقدي قدره ثلاثمائة ألف ريال إلى حين، وسبب ذلك أن (شادي) لا يرغب بإيداع المبلغ في حسابه البنكي، وأنه يفضل أن يحتفظ به نقداً. ولأنه يثق بـ(شريف) ويأمن على ماله معه، قرر أن يكلفه بحفظ ماله حتى يطلبه. وعندما سأل (شريف) عن مصدر المال، ارتبك (شادي) في البداية، وحاول طمأنة (شريف) بأن المال غير مسروق وأنه نتيجة تجارة. وعند إلحاح (شريف) على (شادي) أن يصدقه القول وإلا فلن يحتفظ بالمبلغ، أخبره (شادي) بأن مصدر المال هو بيع أقراص طبية مراقبة محلياً؛ بحيث لا تصرف إلا بوصفة طبية خاضعة للرقابة الصحية والأمنية، وأن هذه التجارة مربحة. عرض (شادي) على (شريف) العمل معه، ولكن اكتفى (شريف) بمساعدة صديقه (شادي) بحفظ المبلغ لديه.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما جريمة غسل الأموال المرتكبة في الحالة التي بين يديك؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية:

يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من

الأفعال الآتية:

1. تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.
2. اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.
3. إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.

في إحدى المناسبات الاجتماعية تعرف التاجر (كمال) على (باسل) الذي يحمل هوية مقيم في المملكة العربية السعودية، ويعمل فني اتصالات في إحدى الشركات التقنية. مع مرور الزمن توطدت علاقتهما وأصبحا مقربين من بعضهما. علم (كمال) بطريق الصدفة أن زميله (باسل) يقوم ببعض الأعمال غير النظامية مستغلاً عمله في الشركة التقنية لتحقيق مكاسب مالية، وعندما واجه (كمال) (باسل) بذلك، عرض عليه اقتسام جزء من الأموال التي يجنيها من أعماله غير النظامية في مقابل تمكينه من تحويل هذه الأموال خارج المملكة دون استفسار عن مصدرها؛ وذلك عن طريق حساباته البنكية، فوافق (كمال) على ذلك. لاحظ أحد موظفي المؤسسة المالية (البنك) التي يوجد لديها الحسابات البنكية لـ(كمال)، وجود تحويلات متعددة وغير معتادة وبمبالغ كبيرة من حسابات (كمال) البنكية إلى جهات خارجية، فأبلغ إدارة البنك والتي بدورها قامت بإبلاغ إدارة التحريات المالية مع تزويدها بتقرير مفصل عن التحويلات المالية التي قام بها (كمال). والتي بعد تحليلها لكل المعلومات التي وصلتها، قامت بإبلاغ الجهة المختصة لاتخاذ الإجراءات النظامية بحق (كمال).

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما جريمة غسل الأموال المرتكبة في الحالة التي بين يديك؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الثانية:

يعد مرتكباً جريمة غسل الأموال كل من قام بأي من

الأفعال الآتية:

1. تحويل أموال أو نقلها أو إجراء أي عملية بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة؛ لأجل إخفاء المصدر غير المشروع لتلك الأموال أو تمويهه، أو لأجل مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب الجريمة الأصلية التي تحصلت منها تلك الأموال للإفلات من عواقب ارتكابها.
2. اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.



3. إخفاء أو تمويه طبيعة أموال، أو مصدرها أو حركتها أو ملكيتها أو مكانها أو طريقة التصرف بها أو الحقوق المرتبطة بها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة.
4. الشروع في ارتكاب أي من الأفعال المنصوص عليها في الفقرات (1) و(2) و(3) من هذه المادة، أو الاشتراك في ارتكابها بطريق الاتفاق أو تأمين المساعدة أو التحريض أو تقديم المشورة أو التوجيه أو النصح أو التسهيل أو التواطؤ أو التستر أو التآمر.

المادة السادسة والعشرون:

يعاقب كل من يرتكب جريمة غسل الأموال المنصوص عليها في المادة (الثانية) من النظام؛ بالسجن مدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز عشر سنوات، أو بغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال، أو بكلتا العقوبتين.

المادة الثالثة والثلاثون:

1. مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية، يصادر بحكم قضائي في حال الإدانة بجريمة غسل أموال أو جريمة أصلية ما يأتي:
- أ. الأموال المغسولة.
- ب. المتحصلات. فإن اختلطت بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة فيصادر منها ما يعادل القيمة المقدرة لها.
- ج. الوسائط.
2. تحكم المحكمة المختصة بمصادرة الأموال المرتبطة بجريمة غسل أموال بصرف النظر عما إذا كانت في حيازة أو ملكية مرتكب الجريمة أو طرف آخر. ولا يجوز مصادرتها متى أثبت صاحبها أنه حصل عليها لقاء ثمن عادل أو مقابل تقديمه خدمة تتناسب مع قيمتها أو حصل عليها بناءً على أسباب مشروعة أخرى وأنه كان يجهل مصدرها غير المشروع.



3. للمحكمة المختصة بإبطال بعض الأنشطة أو الأعمال، أو منع تنفيذها -سواء كانت تعاقدية أو غير ذلك- متى علم أطرافها أو أحدهم -أو كان لمثلهم أن يعلموا- بأن هذه الأنشطة أو الأعمال من شأنها أن تؤثر على قدرة السلطات المختصة في استرداد الأموال الخاضعة للمصادرة.

.....

.....

.....

.....

.....

نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم/ عزيزتي المتعلمة:

- تذكر أن عمليات غسل الأموال هي: العمليات التي يقوم من خلالها المجرمون بإضفاء صفة المشروعية على المتحصلات الناتجة عن نشاطات إجرامية.
- اعلم أن جرائم غسل الأموال تشكل خطراً جسيماً على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة خصوصاً تلك التي تعاني من ضعف المعايير المتخذة في مكافحة هذه الجرائم، وتساهم عمليات غسل الأموال في خلق فجوة اقتصادية واجتماعية بين أفراد المجتمع، وزيادة معدلات الفقر.
- أرشد من حولك بأن جرائم غسل الأموال قد تؤدي في أي دولة إلى انتشار اقتصاد الظل أو التستر التجاري مما ينتج عنه تراجع النمو الاقتصادي، إضافة إلى ما تسببه من ارتفاع معدلات التضخم الذي ينتج عنه ارتفاع مستويات الأسعار.
- كن حذراً من أن تكون ضحية لعمليات غسل الأموال من خلال التحويلات المالية، لذا يجب الحذر عند طلب شخص ما تحويل مبلغ مالي من حسابك إلى شخص غير معروف بأي حجة كانت، حيث قد يكون هذا الشخص مشتبهاً فيه لدى الأجهزة المعنية. واحذر من تحويل أموال إلى أشخاص غير معروفين، فقد يكون ذلك مساهمة في تمرير عملية متصلة بغسل أموال.

إثراء قانوني



■ قامت المملكة العربية السعودية خلال العقد الماضي باتخاذ العديد من المبادرات والإجراءات الخاصة بمكافحة عمليات غسل الأموال، وقد كانت في مقدمة الدول المشاركة بفاعلية في محاربة عمليات غسل الأموال والأنشطة المتعلقة بها. وتستمد المملكة موقفها تجاه مكافحة عمليات غسل الأموال من التزامها بنصوص الشريعة الإسلامية، والأنظمة المحلية والتوصيات الدولية على حد سواء.

■ قال الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونُ مِخْرَعةً عَنْ رَاضٍ مِّنكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾. سورة النساء آية (29).

✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام مكافحة غسل الأموال؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأفعال التي يعد ارتكابها جريمة غسل أموال وفقاً للمادة الثانية من نظام مكافحة غسل الأموال؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام مكافحة غسل الأموال؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



■ يعد نظام المعاملات المدنية من ضمن أكبر الأنظمة التي تصدر في المملكة العربية السعودية؛ لشموله على أكثر من سبعمائة مادة، بالإضافة إلى أن النظام هو المرجع لتنظيم العلاقة بين الأفراد في تعاملاتهم، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من حالات المنازعات بين الأفراد، والتقليل من أمد الفصل في الخصومات.

الهدف من النظام:

يهدف نظام المعاملات المدنية إلى حماية الملكية، واستقرار العقود وحجيتها، وتحديد مصادر الحقوق والالتزامات وآثارها، ووضوح المراكز القانونية؛ مما ينعكس إيجاباً على بيئة الأعمال ويزيد من جاذبيتها، ويسهم أيضاً في تنظيم الحركة الاقتصادية واستقرار الحقوق المالية، وفي تسهيل اتخاذ القرارات الاستثمارية، إضافة إلى تعزيز الشفافية وزيادة القدرة على التنبؤ بالأحكام في مجال المعاملات المدنية والحد من التباين في الاجتهاد القضائي وصولاً إلى العدالة الناجزة، والإسهام كذلك في الحد من المنازعات.



الحالة الدراسية الأولى:

أراد (حسن) أن يشتري بعض المواد الغذائية لأسرته، ومرّ بمحل لبيع الدقيق. استقبله البائع (فالح) وعرض عليه أن يشتري دقيقاً أسمرًا، علمًا أن الدقيق قد أصابه شيء من المطر أثناء عملية تخزينه، إلا أن (فالح) أخفى هذه المعلومة عن (حسن). قام (حسن) بشراء خمسة كيلو جرامات من ذلك الدقيق بعد تفحصه، ولم يكتشف أن الدقيق قد أصابه شيء من المطر وقت التعاقد. وبعد عودته للمنزل أخبرته زوجته (صفية) بأن الدقيق لا يمكن استعماله لإصابته بالماء، ممّا دفع (حسن) إلى العودة بالدقيق إلى البائع (فالح).



نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الإخلال الذي قام به (فالح)؟ وماذا يمكن لـ(حسن) فعله للحفاظ على حقوقه؟

السند القانوني

المادة الحادية والستون:

1. التفرير أن يخدع أحد المتعاقدين الآخر بطرق احتياليةٍ تحمله على إبرام عقد لم يكن ليبرمه لولاها.
2. يعد تفريراً تعمد السكوت لإخفاء أمر لم يكن المغرر به ليبرم العقد لو علم به.

المادة الثانية والستون:

للمغرر به طلب إبطال العقد إذا كان التفرير في أمر جوهري لولاها لم يرض بالعقد.

الحالة الدراسية الثانية:

قام (زهير) بالذهاب مع أسرته إلى أحد المتنزهات البرية لقضاء إجازة نهاية الأسبوع، واصطحب معه كلبه. أثناء تواجده في المتنزه، ذهب (زهير) برفقة كلبه في جولة مشي، وفي غفلة من (زهير)، انطلق الكلب بشكل سريع ومفاجئ وهاجم الطفلة (فاطمة) محدثاً بها إصابات جسيمة. تقدمت أسرة (فاطمة) بشكوى ضد (زهير) للجهات المختصة مطالبة بإلزام (زهير) بتعويضها عن الأضرار التي ألحقها كلبه بـ(فاطمة)، فادعى (زهير) عدم مسؤوليته، وأن ما وقع على الطفلة (فاطمة) من أضرار لا يد له فيها.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يعد (زهير) مسؤولاً عن الكلب؟ وماذا يترتب على هذه المسؤولية؟

السند القانوني

المادة الثلاثون بعد المائة:

يكون حارس الحيوان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يحدثه الحيوان؛ ما لم يثبت أن الضرر كان بسبب لا يد له فيه.



يملك (بندر) منزلاً سكنياً مكوناً من أربع شقق سكنية وعرضه للبيع لدى (إبراهيم) أحد الوسطاء العقاريين. قدم (عصام) رغبته بشراء المنزل لـ (إبراهيم)، إلا أنه علم منه أن إحدى الشقق مرهونة ضماناً لقرض حصل عليه (بندر) من صديقه (خالد)، وشقة أخرى مرهونة لمصلحة قريبه (مسفر) ضماناً لمبلغ آخر اقترضه منه. وبناء على ذلك لجأ (عصام) إلى أحد المستشارين القانونيين ليستفسر منه عن كيفية تملكه لمنزل (بندر) دون عوائق قانونية.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الحقوق العينية؟ وما تصنيف تلك الحقوق؟

السند القانوني

المادة السادسة والعشرون:

1. يكون الحق العيني أصلياً أو تبعياً.
2. الحقوق العينية الأصلية هي حق الملكية، وحق الانتفاع، وحق الاستعمال، وحق السكنى، وحق الارتفاق، وحق الوقف، وما يعد كذلك بموجب النصوص النظامية.
3. الحقوق العينية التبعية هي حق الرهن، وحق الامتياز، وما يعد كذلك بموجب النصوص النظامية.

استدع معلوماتك

الحقوق العينية:

هي سلطة مباشرة يمنحها القانون للشخص على شيء مادي، وبمقتضاها يستطيع صاحب الحق ممارسة سلطاته على هذا الشيء محل الحق دون الحاجة إلى تدخل طرف آخر بينه (صاحب الحق) وبين الشيء محل الحق. ولهذه الحقوق نوعان:

1. الحقوق العينية الأصلية، ويقصد بها تلك الحقوق المستقلة بذاتها، ولا تستند على حق آخر، مثل حق الملكية.
2. الحقوق العينية التبعية، ويقصد بها تلك الحقوق غير المستقلة بذاتها وتستند على حق آخر، مثل حق الرهن الذي يستند إلى حق الملكية.

نصائح تهَمَّك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- تأكد أنك مسؤول عن الأشياء التي تستخدمها، أو الحيوانات التي تصطحبها عند تعرض الآخرين لضرر.
- احرص على التأكد من سلامة المنتج الذي تشتريه، وحافظ على حقك في استبدال واسترجاع المبيع في حال وجود عيب.
- أرشد من حولك حول التأكد من خلو العقار من الرهن قبل شرائه.

إثراء قانوني



■ نصت المادة العشرون بعد السبعمئة من نظام المعاملات المدنية على القواعد الكلية التالية:

1. الأمور بمقاصدها.
2. العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني.
3. العادة مُحَكِّمة.
4. التعيين بالعرف كالتعيين بالنص.
5. المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً.
6. الممتنع عادة كالممتنع حقيقة.
7. اليقين لا يزول بالشك.
8. الأصل بقاء ما كان على ما كان.
9. الأصل براءة الذمة.
10. الأصل في العقود والشروط الصحة واللزوم.
11. الأصل في الصفات العارضة العدم.
12. الأصل إضافة الحادث إلى أقرب أوقاته.
13. لا ينسب إلى ساكت قول، لكن السكوت في معرض الحاجة إلى البيان بيان.
14. لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح.
15. لا عبرة بالظن البين خطؤه.

16. الضرر يُزال.
17. الضرر لا يزال بمثله.
18. يُدفع الضرر الأشد بالضرر الأخف.
19. درء المفسد مقدم على جلب المصالح.
20. إذا تعارض المانع والمقتضي قُدّم المانع.
21. المشقة تجلب التيسير.
22. الضرورات تقدر بقدرها.
23. الاضطرار لا يُبطل حق الغير.
24. الأصل في الكلام الحقيقة.
25. إعمال الكلام أولى من إهماله.
26. المطلق يجري على إطلاقه؛ ما لم يتم دليل التقييد نصاً أو دلالة.
27. الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر.
28. التابع تابع.
29. يُغتفر في التوابع ما لا يُغتفر في غيرها.
30. يُغتفر في البقاء ما لا يُغتفر في الابتداء.
31. إذا سقط الأصل سقط الفرع.
32. لا مسأغ للاجتهاد في مورد النص.
33. على اليد ما أخذت حتى تؤديه.
34. الخراج بالضمان.
35. ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.
36. إذا زال المانع عاد الممنوع.
37. ما ثبت لعذر يزول بزواله.
38. الساقط لا يعود.
39. إذا تعذر الأصل يُصار إلى البدل.
40. من سعى في نقض ما تمّ من جهته فسعيه مردودٌ عليه.
41. الجهل بالحكم ليس عذراً.

✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام المعاملات المدنية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الحقوق العينية؟ وما أنواعها؟ موضحاً إجابتك بالمثال لكل صنف، وفقاً للمادة السادسة والعشرين من نظام المعاملات المدنية.

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام المعاملات المدنية؟

.....

.....

.....

.....

الوحدة الرابعة

مدونة الوحدة

الأنظمة:

- نظام مكافحة الغش التجاري.
- نظام مكافحة غسل الأموال.
- نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة.
- نظام المعاملات المدنية.

المصطلحات:

- المنتج المغشوش.
- المواصفات القياسية المعتمدة.
- الاحتيال المالي.
- المنتج الفاسد.
- غسل الأموال.
- خيانة الأمانة.

أتمعن وأجيب

- ما المقصود بالمصطلحات التالية مع التوضيح بالمثال لكل مما يلي:
(المنتج المغشوش - المنتج الفاسد - المواصفات القياسية المعتمدة - خيانة الأمانة - غسل الأموال)؟
- بالرجوع إلى المواد القانونية الواردة في السند القانوني من الحالات الدراسية التي مرت معك، مطلوب منك تحديد العقوبات الصادرة في حق كل من ارتكب الانتهاكات والمخالفات في الجدول أدناه:

الرقم	المخالفة	العقوبة
1	إذا اقترن فعل الخداع - أو الشروع فيه - باستعمال موازين أو مقاييس أو مكييل أو دمغات أو آلات فحص أخرى مزيفة أو مختلفة، أو باستعمال طرق ووسائل من شأنها جعل عملية وزن المنتج أو قياسه أو كيله أو فحصه غير صحيحة. أو كان المنتج المغشوش أو المواد المستعملة في غشه مضرّة بصحة الإنسان أو الحيوان.	
2	إذا استولى شخص دون وجه حق على مال سلّم إليه بحكم عمله أو على سبيل الأمانة، أو الشراكة، أو الوديعة، أو الإعارة، أو الإجارة، أو الرهن، أو الوكالة، أو تصرف فيه بسوء نية، أو أحدث به ضرراً عمداً، وذلك في غير المال العام.	
3	اكتساب أموال أو حيازتها أو استخدامها، مع علمه بأنها من متحصلات جريمة أو مصدر غير مشروع.	



الوحدة الخامسة

القوانين السلوكية

أهداف الوحدة

يُتوقع من (المتعلم/المتعلمة) بعد دراسة الوحدة أن (يكون/تكون) (قادرًا/قادرة) على:

- بيان أهمية الأنظمة السلوكية في تحقيق التعاون الاجتماعي، والتقويم السلوكي، وحماية البيانات الشخصية، والمحافظة على البيئة.
- استقراء الأنظمة السلوكية المعمول بها في المملكة العربية السعودية
- استنتاج أبرز ما يتضمنه كلاً من الأنظمة السلوكية التالية:
 - نظام البيئة.
 - نظام حماية البيانات الشخصية.
 - نظام العمل التطوعي.
 - لائحة المحافظة على الذوق العام.
- تحليل عددٍ من الحالات الدراسية المعاصرة، واستنتاج أبرز المخالفات القانونية فيها.
- استخلاص الدروس التربوية المستفادة من إصدار الأنظمة السلوكية المختلفة.
- إبراز مرجعية الأنظمة في المملكة العربية السعودية إلى القرآن الكريم، وما صح من السنة النبوية.



يُعدُّ سنّ الأنظمة والقوانين من أهم الوسائل التي تستخدمها الدول في تسيير شؤون الأفراد داخل المجتمع، حيث تهدف إلى حماية الحقوق، وتحقيق العدل، وفصل النزاعات، ودعم عجلة التنمية. سنقدم لك أخي المتعلم /أختي المتعلّمة في هذه الوحدة عددًا من الحالات الدراسية المنبثقة من أنظمة تهدف إلى تحقيق الأمن والسلام والطمأنينة داخل المجتمع، وهي على النحو التالي:

- نظام البيئة.
- نظام حماية البيانات الشخصية.
- نظام العمل التطوعي.
- لائحة المحافظة على الذوق العام.





تمهيد



عرّف نظام البيئة في مادته الأولى عدداً من المصطلحات على النحو التالي:

- البيئة / الأوساط البيئية: كل ما يحيط بالإنسان أو الحيوان أو النبات أو أي كائن حي؛ من ماء وهواء ويابسة وتربة وأحياء وتنوع أحيائي وغازات في الغلاف الجوي ومسطحات مائية، وما تحتويه هذه الأوساط من جماد وأشكال مختلفة من طاقة وموائل بيئية وعمليات طبيعية وتفاعلها فيما بينها.
- قطاع البيئة: يشمل الأوساط البيئية والأنشطة والبرامج المتعلقة بها، والتي تهدف إلى ضمان حماية البيئة وسلامتها، وتنمية الأوساط البيئية لضمان استدامتها وحمايتها من أي مصدر للتلوث.
- الموارد الطبيعية: جميع المواد الحية وغير الحية -الموجودة في الطبيعة- ومنتجاتها، التي يستغلها أو يستثمرها الإنسان بشكل مباشر، كالهواء والمياه والأراضي والتربة والتنوع الأحيائي والتكوينات الجيولوجية ذات القيمة البيئية.
- الكائنات الفطرية: أي كائن حي أو ميت، وينتمي علمياً إلى المجموعات الحيوانية أو النباتية، ولا يدخل في ذلك الإنسان والكائنات المدجنة والأليفة.
- المناطق المحمية: مواقع برية أو بحرية أو ساحلية تحددها الجهة المختصة، ومخصصة لحماية الكائنات الفطرية وتنميتها.
- حماية البيئة: المحافظة على البيئة، وتشمل: منع التلوث، والتخفيف من حدته، والحد من تدهور البيئة، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛ وذلك من خلال الالتزام بالمقاييس والمعايير والإجراءات الوقائية أو العلاجية المتعلقة بالبيئة وفقاً لأحكام النظام واللوائح.
- جودة الهواء: الخصائص التي تتميز بها حالة الهواء والتي تُقوّم استناداً إلى المقاييس والمعايير التي تضعها الجهة المختصة لحماية البيئة وصحة الإنسان.
- تلوث البيئة: وجود مادة أو أكثر من المواد أو العوامل بكميات أو صفات معينة لمدة زمنية؛ تؤدي بطريق مباشر أو غير مباشر إلى الإضرار بالبيئة.
- التصريح: وثيقة تمنحها الجهة المختصة للشخص قبل البدء بممارسته أي نشاط له أثر بيئي.
- الترخيص: وثيقة تمنحها الجهة المختصة للشخص للإذن له بممارسة نشاط بيئي.
- الغطاء النباتي: النباتات الطبيعية سواء أكانت أعشاباً أم شجيرات أم أشجاراً.
- الأشجار: أي شجرة لها جذع خشبي أو هوائي، وترتفع عن سطح الأرض (1,5) متراً ونصف المتر فأكثر، سواء أكانت نامية نمواً طبيعياً أم مستزرعة.

الهدف من النظام:



يهدف نظام البيئة إلى حماية البيئة وتنميتها واستدامتها، والالتزام بالمبادئ البيئية، وتنظيم قطاع البيئة والأنشطة والخدمات المتعلقة به.

الحالة الدراسية الأولى:

(عامر) يقطن في إحدى المناطق الصحراوية منذ زمن طويل في خيمة، ولإشعال النار يعتمد على الحطب المحلي، حيث يقوم بشكل دوري بقطع الأشجار البرية، ونقلها وتخزينها للاستخدام الشخصي بدون ترخيص. وفي أحد الأيام تم ضبطه وهو يقوم بقطع أشجار من نوع (السَّمِر)، وتم تسجيل المخالفة عليه من قبل القوات الخاصة للأمن البيئي.

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبها (عامر)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة التاسعة عشرة:

مع مراعاة ما ورد في المادة (الثامنة عشرة) من النظام؛ يُحظر كل ما من شأنه الإضرار بأراضي الغطاء النباتي، أو الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها، وعلى وجه خاص ما يأتي:

1. قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها أو نقلها أو تجريدتها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها.
2. ترك النفايات داخلها، أو دفنها، أو حرقها، أو رميها في غير الأماكن المخصصة لها التي تحددها الجهة المختصة.
3. إشعال النار داخلها في غير الأماكن المخصصة لذلك التي تحددها الجهة المختصة.
4. إتلاف منشأتها الثابتة أو المنقولة، أو قطع السياجات التي تضعها الجهة المختصة داخلها أو إتلافها، أو العبث في علاماتها الحدودية أو الإرشادية.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

5. الرعي في المواقع والمدد المحظورة من الجهة المختصة.
6. إطلاق فيها أي من أنواع الكائنات الفطرية الحيوانية
الدخيلة على البيئة أو الغازية.

المادة الثامنة والثلاثون:

1. دون إخلال بما ورد في المادتين (الأربعين) و(الثالثة والأربعين) من النظام، وأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر؛ يعاقب كل من يخالف أيًا من أحكام النظام واللوائح بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:
أ. غرامة لا تزيد على (20.000.000) عشرين مليون ريال.
ب. تعليق الترخيص أو التصريح لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.
ج. إلغاء الترخيص أو التصريح.
2. يُصدر الوزير -بالتنسيق مع الجهة المختصة- بقرار منه جداول تصنيف للمخالفات وتحديد للعقوبات ضمن حدها المنصوص عليه في هذه المادة؛ تراعى فيها طبيعة كل مخالفة وجسامتها، والظروف المشددة والمخفضة لها.
3. للجان -المشار إليها في الفقرة (2) من المادة (التاسعة والثلاثين) من النظام- ما يأتي:
أ. فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بقرار اللجنة، على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده قرار اللجنة.
ب. مضاعفة العقوبة -الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة (1) من هذه المادة- الموقعة على المخالف في حالة تكرار المخالفة نفسها خلال سنة من تاريخ صيرورة قرار العقوبة السابقة نهائيًا، وذلك فيما عدا ما ورد في الفقرة (2) من المادة (الأربعين) من النظام.



ج. تضمين القرار الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشره بعد تحصن القرار بمضي المدة المحددة نظاماً أو كان الحكم الصادر في شأنه مكتسباً الصفة القطعية.

د. الطلب من المحكمة المختصة الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة.

المادة الأربعون:

دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على (30,000,000) ثلاثين مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من:

1. يرتكب أيًا من الأفعال الواردة في المادة (الخامسة والثلاثين) من النظام.

2. يرتكب للمرة الثانية وما بعدها -خلال مدة سنة من ارتكابها للمرة السابقة- أي من الأفعال الآتية بالمخالفة لأحكام النظام:

أ- قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها، أو نقلها، أو تجريدتها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها.

ب- قتل أي من الكائنات الفطرية الحيوانية الحية بالمخالفة لحكم المادة (السادسة والعشرين) من النظام.



المادة الحادية والأربعون:

دون إخلال بما ورد في المادة (الثالثة والأربعين) من النظام، تتولى المحكمة المختصة النظر في المخالفات المشار إليها في المادة (الأربعين) من النظام، وإيقاع العقوبات المنصوص عليها فيها، ويجوز لها ما يأتي:

1. الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة.
2. حجز السفينة التي يشتبه بمخالفتها لأحكام النظام واللوائح؛ لمدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً، ولها كذلك الحكم بمصادرتها في حال ثبوت المخالفة.
3. فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بالحكم الصادر بالعقوبة، على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده الحكم.
4. مضاعفة الغرامة الموقعة على المخالف في حال تكرار المخالفة نفسها خلال سنة من تاريخ اكتساب الحكم الصادر بالعقوبة الصفة النهائية.
5. تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.



قرر (عثمان) أن يأخذ أسرته للتنزه في إحدى الحدائق العامة في مدينة الرياض. واصطحب معه أدوات الشواء وبعض الأطعمة من اللحوم والفواكه والخضروات. أمضى هو وأسرته وقتاً ممتعاً، وعند مغادرة المكان ترك جميع المخلفات دون أن يقوم بتجميعها والمحافظة على نظافة الحديقة. وعند مغادرته استوقفه (يُزن) وهو أحد حراس أمن الحديقة، وقام بتصوير المكان وحرر تقريراً بما حدث، وقام برفعه للجهة المختصة.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبها (عثمان)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة التاسعة عشرة:

مع مراعاة ما ورد في المادة (الثامنة عشرة) من النظام؛
يُحظر كل ما من شأنه الإضرار بأراضي الغطاء النباتي، أو
الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها، وعلى وجه خاص ما يأتي:
1. قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو
اقتلاعها أو نقلها أو تجريدتها من لحائها أو أوراقها أو
أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها.
2. ترك النفايات داخلها، أو دفنها، أو حرقها، أو رميها
في غير الأماكن المخصصة لها التي تحددها الجهة
المختصة.
3. إشعال النار داخلها في غير الأماكن المخصصة لذلك
التي تحددها الجهة المختصة.

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

.....

4. إتلاف منشأتها الثابتة أو المنقولة، أو قطع السياجات التي تضعها الجهة المختصة داخلها أو إتلافها، أو العبث في علاماتها الحدودية أو الإرشادية.
5. الرعي في المواقع والمدد المحظورة من الجهة المختصة.
6. إطلاق فيها أي من أنواع الكائنات الفطرية الحيوانية الدخيلة على البيئة أو الغازية.

المادة الثامنة والثلاثون:

1. دون إخلال بما ورد في المادتين (الأربعين) و(الثالثة والأربعين) من النظام، وأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر؛ يعاقب كل من يخالف أيًا من أحكام النظام واللوائح بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:
- أ. غرامة لا تزيد على (20.000.000) عشرين مليون ريال.
- ب. تعليق الترخيص أو التصريح لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.
- ج. إلغاء الترخيص أو التصريح.
2. يُصدر الوزير -بالتنسيق مع الجهة المختصة- بقرار منه جداول تصنيف للمخالفات وتحديد للعقوبات ضمن حدها المنصوص عليه في هذه المادة؛ تراعى فيها طبيعة كل مخالفة وجسامتها، والظروف المشددة والمخفضة لها.



3. للجان-المشار إليها في الفقرة (2) من المادة (التاسعة والثلاثين) من النظام- ما يأتي:

أ. فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بقرار اللجنة، على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده قرار اللجنة.

ب. مضاعفة العقوبة-الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة (1) من هذه المادة- الموقعة على المخالف في حالة تكرار المخالفة نفسها خلال سنة من تاريخ صيرورة قرار العقوبة السابقة نهائياً، وذلك فيما عدا ما ورد في الفقرة (2) من المادة (الأربعين) من النظام.

ج. تضمين القرار الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشره بعد تحصن القرار بمضي المدة المحددة نظاماً أو كان الحكم الصادر في شأنه مكتسباً الصفة القطعية.

د. الطلب من المحكمة المختصة الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة.

الحالة الدراسية الثالثة:

ذهب (ماهر) في أحد الأيام الشتوية شديدة البرودة في رحلة بمركبته لإحدى المناطق البرية، فاعترض طريقه سياح حول إحدى المناطق المحمية؛ فقام بقطعه والدخول إلى المحمية، وعندما هبط الظلام قرّر الخروج من المحمية، ولكنه ضل طريقه داخلها، فقرر المبيت فيها. ونظراً لنفاذ الطعام الذي كان بحوزته وشعوره بالجوع؛ قام بصيد أحد الأرناب البرية المهددة بالانقراض، ومن أجل طهوه قطع إحدى الأشجار من فصيلة نادرة وأشعل النار في جزء منها، وبعد انتهائه

من تناول الطعام، قام باستخدام ما تبقى من الشجرة للتدفئة، ثم قام بالتخلص من نفاياته عن طريق رميها داخل أحد الأحواض المائية المخصصة لشرب حيوانات المحمية، وأخذ إلى النوم داخل مركبته. وعند طلوع الفجر اكتشف (هشام) أحد حراس المحمية وجود آثار مركبة في مسار غير مخصص للمركبات، وبتتبع الآثار اكتشف وجود مركبة (ماهر) في منطقة محظور الدخول إليها، فقام فوراً باستيقافه، وأخذه إلى إدارة المحمية للتحقيق معه من قبل (بسام) أحد المفتشين.

نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفات التي ارتكبتها (ماهر)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة السابعة والعشرون:

يُحظر صيد الكائنات الفطرية الحيوانية الحية. واستثناء من ذلك، يجوز صيد أنواع محددة منها بعد الحصول على ترخيص، مع مراعاة الآتي:

1. أن يُقصر الصيد على الأنواع التي تحددها الجهة المختصة.

2. أن يكون الصيد في الأماكن والأوقات التي تحددها الجهة المختصة.

3. عدم استخدام وسائل جذب الحيوانات والطيور أو الوسائل التي تؤدي إلى اصطیاد أكثر من حيوان أو طير دفعة واحدة.

وتحدد اللوائح الضوابط اللازمة لذلك، بما فيها وسائل الصيد المسموح باستخدامها.

المادة التاسعة والعشرون:

1. تنشأ المناطق المحمية -بقرار من مجلس الوزراء بناءً على اقتراح الجهة المختصة- على أرض غير مملوكة ملكية خاصة وليس لأحد عليها حق اختصاص أو امتياز أو حجز، وفي حالة وجود أي من ذلك، تُعدل خارطة المنطقة المحمية، أو يختار بديل عنها، ما لم يتنازل صاحب الحق عن حقه؛ وذلك وفقاً لما تبينه اللوائح.

2. للجهة المختصة -وفق ضوابط تحددها اللوائح- استثمار المناطق المحمية، وتنظيم الاستثمار فيها.

المادة الثلاثون:

تُحظر ممارسة أي نشاط داخل حدود المناطق المحمية، دون الحصول على تصريح أو ترخيص، وذلك وفقاً لما تُبينه اللوائح.

المادة الثانية والثلاثون:

يُحظر كل ما من شأنه الإضرار بالمناطق المحمية أو الإخلال بالتوازن الطبيعي فيها، وعلى وجه خاص ما يأتي:

1. الإضرار بمكوناتها الحية وغير الحية.
2. قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها أو نقلها أو تجريدتها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها.
3. إشعال النار في غير الأماكن المخصصة لذلك التي تحددها الجهة المختصة.
4. ترك النفايات فيها، أو دفنها، أو حرقها، أو رميها في غير الأماكن المخصصة لها التي تحددها الجهة المختصة.
5. الرعي أو الزراعة في غير المواقع والمدد التي تحددها الجهة المختصة.
6. إطلاق فيها أو في المواقع المحيطة بها؛ أي من أنواع الكائنات الفطرية الدخيلة أو الغازية، أو استزراعها.
7. إتلاف منشأتها الثابتة أو المنقولة، أو قطع السياجات التي تضعها الجهة المختصة داخلها وحولها أو إتلافها، أو العبث في علاماتها الحدودية أو الإرشادية.
8. سير المركبات -وما في حكمها- في غير المسارات المخصصة لها.

المادة الثامنة والثلاثون:

1. دون إخلال بما ورد في المادتين (الأربعين) و(الثالثة والأربعين) من النظام، وأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر؛ يعاقب كل من يخالف أيًا من أحكام النظام واللوائح بوحدة أو أكثر من العقوبات الآتية:



أ. غرامة لا تزيد على (20.000.000) عشرين مليون ريال.
ب. تعليق الترخيص أو التصريح لمدة لا تتجاوز ستة أشهر.
ج. إلغاء الترخيص أو التصريح.

2. يُصدر الوزير -بالتنسيق مع الجهة المختصة- بقرار منه جداول تصنيف للمخالفات وتحديد للعقوبات ضمن حدها المنصوص عليه في هذه المادة؛ تراعى فيها طبيعة كل مخالفة وجسامتها، والظروف المشددة والمخفضة لها.

3. للجان -المشار إليها في الفقرة (2) من المادة (التاسعة والثلاثين) من النظام- ما يأتي:

أ. فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بقرار اللجنة، على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده قرار اللجنة.

ب. مضاعفة العقوبة -الواردة في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة (1) من هذه المادة- الموقعة على المخالف في حالة تكرار المخالفة نفسها خلال سنة من تاريخ صيرورة قرار العقوبة السابقة نهائياً، وذلك فيما عدا ما ورد في الفقرة (2) من المادة (الأربعين) من النظام.

ج. تضمين القرار الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون نشره بعد تحصن القرار بمضي المدة المحددة نظاماً أو كان الحكم الصادر في شأنه مكتسباً الصفة القطعية.

د. الطلب من المحكمة المختصة الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة.



المادة الأربعون:

دون إخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها نظام آخر، يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات وبغرامة لا تزيد على (30.000.000) ثلاثين مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من:

1. يرتكب أيًا من الأفعال الواردة في المادة (الخامسة والثلاثين) من النظام.

2. يرتكب للمرة الثانية وما بعدها -خلال مدة سنة من ارتكابها للمرة السابقة- أي من الأفعال الآتية بالمخالفة لأحكام النظام:

أ. قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها، أو نقلها، أو تجريدتها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الاتجار بها.

ب. قتل أي من الكائنات الفطرية الحيوانية الحية بالمخالفة لحكم المادة (السادسة والعشرين) من النظام.

المادة الحادية والأربعون:

دون إخلال بما ورد في المادة (الثالثة والأربعين) من النظام، تتولى المحكمة المختصة النظر في المخالفات المشار إليها في المادة (الأربعين) من النظام، وإيقاع العقوبات المنصوص عليها فيها، ويجوز لها ما يأتي:

1. الحكم بمصادرة المضبوطات محل المخالفة.

2. حجز السفينة التي يشتبه بمخالفتها لأحكام النظام واللوائح؛ لمدة لا تتجاوز (تسعين) يوماً، ولها كذلك الحكم بمصادرتها في حال ثبوت المخالفة.

3. فرض غرامة عن كل يوم يستمر فيه المخالف في مخالفته بعد تبليغه بالحكم الصادر بالعقوبة، على أن يبدأ احتساب هذه الغرامة من التاريخ الذي يحدده الحكم.



4. مضاعفة الغرامة الموقعة على المخالف في حال تكرار المخالفة نفسها خلال سنة من تاريخ اكتساب الحكم الصادر بالعقوبة الصفة النهائية.

5. تضمين الحكم الصادر بالعقوبة النص على نشر ملخصه على نفقة المخالف في صحيفة محلية تصدر في مكان إقامته، فإن لم يكن في مكان إقامته صحيفة ففي أقرب منطقة له، أو نشره في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها وتأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة النهائية.

المادة الثالثة والأربعون:

يجب على المخالف إزالة الآثار المترتبة على المخالفة وإعادة التأهيل ودفع التعويضات، وذلك وفقاً لما تحدده اللوائح.

نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- حافظ على بيتك وكن عوناً للجهات المختصة في حماية البيئة في وطنك.
- للبلاغات البيئية في مختلف مناطق المملكة، الاتصال على الرقم 988



إثراء بيئي



	<p>تأسس المركز الوطني للأرصاد لتقديم خدمات عالية الجودة للطقس والمناخ لحماية الأرواح ودعم التنمية بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالأرصاد محلياً وإقليمياً ودولياً مستنداً على إطار مؤسسي حديث ومرن وفق أفضل الممارسات العالمية في هذا المجال</p>	<p>المركز الوطني للأرصاد National Center for Meteorology المملكة العربية السعودية</p>
	<p>تأسس المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي للحفاظ على بيئة المملكة وحمايتها وصون مواردها واستدامتها، من خلال تقديم خدمات ذات جودة عالية تساهم في رفع مستوى الالتزام بالأنظمة والمعايير البيئية.</p>	<p>المركز الوطني للرقابة على الالتزام البيئي National Center for Environmental Compliance المملكة العربية السعودية</p>
	<p>تأسس المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية لحماية البيئة والحفاظ على الحياة الفطرية، والتنوع الإحيائي وتنميته وتطوير وتنفيذ خطط التصدي للأخطار في البر والبحر وإعادة تأهيل الحيوانات المهددة بخطر الانقراض وذلك لتحقيق التوازن البيئي وحياة فطرية مزدهرة ومستدامة.</p>	<p>المركز الوطني لتنمية الحياة الفطرية National Center for Wildlife المملكة العربية السعودية</p>
	<p>تأسس المركز الوطني لإدارة النفايات لتنظيم أنشطة إدارة النفايات والإشراف عليها، وتحفيز الاستثمار فيها، والارتقاء بجودتها بناءً على مبدأ الاقتصاد الدائري في إدارة النفايات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.</p>	<p>موان MWAN المركز الوطني لإدارة النفايات National Center for Waste Management</p>
	<p>تأسس المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر للإشراف على إدارة أراضي المراعي والغابات والمنتزهات الوطنية واستثمارها، والمحافظة على الموارد الوراثية النباتية والغطاء النباتي خارج المناطق المحمية في المملكة بجميع بيئاته، ومكافحة التصحر.</p>	<p>المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر National Center for Desertification and Land Rehabilitation المملكة العربية السعودية</p>

معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام البيئة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأفعال المحظورة التي من شأنها الإضرار بأراضي الغطاء النباتي، أو الإخلال بالتوازن الطبيعي وفقاً للمادة التاسعة عشرة من نظام البيئة؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام البيئة؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد

عرّف النظام في مادته الأولى عددًا من المصطلحات على النحو التالي:

- البيانات الشخصية: كل بيان - مهما كان مصدره أو شكله - من شأنه أن يؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، ومن ذلك: الاسم، ورقم الهوية الشخصية، والعناوين، وأرقام التواصل، وأرقام الرخص والسجلات والممتلكات الشخصية، وأرقام الحسابات البنكية والبطاقات الائتمانية، وصور الفرد الثابتة أو المتحركة، وغير ذلك من البيانات ذات الطابع الشخصي.
- البيانات الحساسة: كل بيان شخصي يتعلق بأصل الفرد العرقي أو أصله الاثني، أو معتقده الديني أو الفكري أو السياسي. وكذلك البيانات الأمنية والجنائية، أو بيانات السمات الحيوية التي تحدد الهوية، أو البيانات الوراثية، أو البيانات الصحية، والبيانات التي تدل على أن الفرد مجهول الأبوين أو أحدهما.

الهدف من النظام:

يهدف نظام حماية البيانات الشخصية إلى حماية البيانات الشخصية بجميع أنواعها، وتشمل كل بيان مهمًا كان شكله ومصدره ويؤدي إلى معرفة الفرد على وجه التحديد، أو يجعل التعرف عليه ممكنًا بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن إيجاز أهداف النظام فيما يلي:

- ضمان المحافظة على خصوصية أصحاب البيانات الشخصية.
- تنظيم مشاركة البيانات الشخصية وتداولها بين الجهات المختصة بطريقة نظامية.
- منع إساءة استعمال البيانات الشخصية والحد من الممارسات الخاطئة.



الحالة الدراسية الأولى:

(الجوهرة) سيدة أعمال سعودية، ولديها عدد من الأبناء والبنات يتمتعون بدعم مادي غير محدود من والدتهم، ولكن الابنة (نوف) بدأت بطلب مبالغ كبيرة جدًا من والدتها، مما أثار استغراب الأم، فامتنعت عن إعطائها تلك المبالغ بحجة عدم توفرها لديها؛ لذلك لجأت (نوف) لصديقتها (بيلسان) التي تعمل في إحدى المؤسسات المالية المحلية، وطلبت



تزويدها بتقرير انتماني؛ يوضح الأصول والأرصدة البنكية لوالدتها (الجوهرة)، فقامت (بيلسان) بتزويد صديقتها (نوف) بما طلبته. وبعد علم (الجوهرة) بهذا الأمر، قامت برفع شكوى ضد تلك المؤسسة المالية (جهة التحكم) بسبب الإفصاح عن بياناتها الشخصية لابنتها (نوف) دون موافقة الأم (الجوهرة).

نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها المؤسسة المالية من خلال تصرف الموظفة (بيلسان)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الخامسة عشرة:

لا يجوز لجهة التحكم الإفصاح عن البيانات الشخصية إلا في الأحوال الآتية:

1. إذا وافق صاحب البيانات الشخصية على الإفصاح وفقاً لأحكام النظام.
2. إذا كانت البيانات الشخصية قد جرى جمعها من مصدر متاح للعموم.
3. إذا كانت الجهة التي تطلب الإفصاح جهة عامة، وكان ذلك لأغراض المصلحة العامة أو لأغراض أمنية أو لتنفيذ نظام آخر أو لاستيفاء متطلبات قضائية.
4. إذا كان الإفصاح ضرورياً لحماية الصحة العامة أو السلامة العامة أو حماية حياة فرد أو أفراد معينين أو حماية صحتهم.
5. إذا كان الإفصاح سيقصر على معالجتها لاحقاً بطريقة لا تؤدي إلى معرفة هوية صاحب البيانات الشخصية أو أي فرد آخر على وجه التحديد.
6. إذا كان الإفصاح ضرورياً لتحقيق مصالح مشروعة لجهة التحكم، ما لم يُخل ذلك بحقوق صاحب البيانات الشخصية أو يتعارض مع مصالحه ولم تكن تلك البيانات بيانات حساسة.



وتبين اللوائح الأحكام والضوابط والإجراءات المتعلقة بما
ورد في الفقرات من (2) إلى (6) من هذه المادة.

المادة الرابعة والثلاثون:

يجوز لصاحب البيانات الشخصية التقدم إلى الجهة
المختصة بأي شكوى ناشئة من تطبيق النظام واللوائح.
وتحدد اللوائح ضوابط معالجة الجهة المختصة للشكاوى
التي يقدمها صاحب البيانات الشخصية الناشئة من تطبيق
النظام واللوائح.

المادة السادسة والثلاثون:

1. فيما لم يرد في شأنه نص خاص في المادة (الخامسة
والثلاثين) من النظام، ودون إخلال بأي عقوبة أشد
منصوص عليها في نظام آخر؛ تُعاقب بالإنذار أو
بغرامة لا تزيد على (خمسة ملايين) ريال، كل شخص
ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة -مشمولة بأحكام
النظام- خالفت أيًا من أحكام النظام أو اللوائح. وتجوز
مضاعفة عقوبة الغرامة في حالة تكرار المخالفة حتى
لو ترتب عليها تجاوز الحد الأقصى لها على ألا تتجاوز
ضعف هذا الحد.

2. تكون بقرار من رئيس الجهة المختصة لجنة (أو أكثر)
لا يقل عدد أعضائها عن (ثلاثة)، ويسمى أحدهم رئيساً،
ويكون منهم مختص فني ومستشار نظامي؛ تتولى
النظر في المخالفات وإيقاع عقوبة الإنذار أو الغرامة
المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وذلك
بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها ومدى تأثيرها،
على أن يعتمد قرار اللجنة رئيس الجهة المختصة أو من
يفوضه بذلك. ويصدر رئيس الجهة المختصة -بقرار
منه- قواعد عمل اللجنة، وتحدد فيها مكافآت أعضائها.

3. يحق لمن صدر ضده قرار من اللجنة المنصوص
عليها في الفقرة (2) من هذه المادة التظلم منه
أمام المحكمة المختصة.



المادة الثامنة والثلاثون:

1. مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يجوز للمحكمة المختصة الحكم بمصادرة الأموال المتحصلة من جراء ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في النظام.
2. يجوز للمحكمة المختصة أو اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة (السادسة والثلاثين) -بحسب الأحوال- تضمين الحكم أو القرار الصادر من أي منهما بتحديد العقوبة النصّ على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه أو المخالف في صحيفة محلية (أو أكثر) تصدر في مكان إقامته، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها ومدى تأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة القطعية، أو تحصن القرار بفوات ميعاد التظلم منه، أو صدور حكم نهائي برفض التظلم منه.

الحالة الدراسية الثانية:

طلب التاجر (عبد الله) من صديقه (سلطان) أحد موظفي شركة المعلومات الخاصة تزويده ببيانات شخصية عن (مشعل) أحد التجار المنافسين له في التجارة، وذكر له بأن سبب ذلك هو رغبته في التأكد من صدق (مشعل) فيما ذكره له من بيانات قبل الدخول معه في تعاملات مالية بعشرات الملايين. قام (سلطان) بتزويد (عبد الله) بالمعلومات الشخصية التي طلبها والتي تمكّن (سلطان) من الحصول عليها بحكم عمله في شركة المعلومات الخاصة، مع تأكّيد على (عبد الله) بالطبيعة السرية لهذه البيانات واشترطه عدم اطلاق غيره عليها. قام (عبد الله) بتزويد (مشعل) ببعض المستندات التي طلبها منه لإتمام بعض التعاملات المالية بينهما، وبطريق الخطأ كان من ضمنها بعض المعلومات الشخصية حول امتلاك (مشعل) مزرعة في الرياض، وشاليه بجدة، والتي حصل عليها من صديقه (سلطان). اكتشف (مشعل) امتلاك (عبد الله) معلومات شخصية عنه دون علمه أو موافقته، فتقدم بشكوى رسمية لدى الجهات المختصة، مطالباً بالتحقيق في حصول (عبد الله) على بياناته الشخصية، ومعاقبة المتسبب في الافصاح، وبالتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية التي لحقت به.



المادة السادسة عشرة:

على جهة التحكم ألا تفصح عن البيانات الشخصية في الأحوال المنصوص عليها في الفقرات (1) و(2) و(5) من المادة و(6) من المادة الخامسة عشرة من النظام، متى اتصف الإفصاح بأي مما يأتي:

1. أنه يمثل خطراً على الأمن، أو يسيء إلى سمعة المملكة، أو يتعارض مع مصالحها.
2. أنه يؤثر على علاقات المملكة مع دولة أخرى.
3. أنه يمنع من كشف جريمة أو يمس حقوق متهم في الحصول على محاكمة عادلة أو يؤثر في سلامة إجراءات جنائية قائمة.
4. أنه يعرض سلامة فرد أو أفراد للخطر.
5. أنه يترتب عليه انتهاك خصوصية فرد آخر غير صاحب البيانات الشخصية وفق ما تحدده اللوائح.
6. أنه يتعارض مع مصلحة ناقص أو عديم للأهلية.
7. أنه يخل بالتزامات مهنية مقررة نظاماً.
8. أنه ينطوي عليه إخلال بالتزام أو إجراء أو حكم قضائي.
9. أنه يكشف عن مصدر سري لمعلومات تحتم المصلحة العامة عدم الكشف عنه.

المادة الرابعة والعشرون:

تُحدد اللوائح الضوابط والإجراءات الإضافية -بما لا يتعارض مع أحكام النظام- في شأن معالجة البيانات الائتمانية بما يكفل المحافظة على خصوصية أصحابها ويحمي حقوقهم الواردة في النظام ونظام المعلومات الائتمانية، على أن تشمل على ما يأتي:

1. اتخاذ ما يلزم للتحقق من توافر الموافقة الصريحة من صاحب البيانات الشخصية على جمع هذه البيانات أو تغيير الغرض من جمعها أو الإفصاح عنها أو نشرها وفق أحكام النظام ونظام المعلومات الائتمانية.

2. وجوب إشعار صاحب البيانات الشخصية عند ورود طلب الإفصاح عن بياناته الانتمانية من أي جهة.

المادة السابعة والعشرون:

يجوز جمع البيانات الشخصية أو مُعالجتها لأغراض علمية أو بحثية أو إحصائية دون موافقة صاحبها، في الأحوال الآتية:

3. إذا لم تتضمن البيانات الشخصية ما يدل على هوية صاحبها على وجه التحديد.

4. إذا كان سيجرى إتلاف ما يدل على هوية صاحب البيانات الشخصية على وجه التحديد خلال عملية مُعالجتها وقبل الإفصاح عنها لأي جهة أخرى ولم تكن تلك البيانات بيانات حساسة.

5. إذا كان جمع البيانات الشخصية أو معالجتها لهذه الأغراض يقتضيها نظام آخر أو تنفيذاً لاتفاق سابق يكون صاحبها طرفاً فيه.

وتحدد اللوائح الضوابط اللازمة لما ورد في هذه المادة.

المادة الرابعة والثلاثون:

يجوز لصاحب البيانات الشخصية التقدم إلى الجهة المختصة بأي شكوى ناشئة من تطبيق النظام واللوائح. وتحدد اللوائح ضوابط معالجة الجهة المختصة للشكاوى التي يقدمها صاحب البيانات الشخصية الناشئة من تطبيق النظام واللوائح.

المادة السادسة والثلاثون:

1. فيما لم يرد في شأنه نص خاص في المادة (الخامسة والثلاثين) من النظام، ودون إخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر؛ تُعاقب بالإنذار أو بغرامة لا تزيد على (خمسة ملايين) ريال، كل شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة -مشمولة بأحكام النظام- خالفت أيًا من أحكام النظام أو اللوائح. وتجاوز مضاعفة عقوبة الغرامة في حالة تكرار المخالفة حتى لو ترتب عليها تجاوز الحد الأقصى لها على ألا تتجاوز ضعف هذا الحد.



2. تكون بقرار من رئيس الجهة المختصة لجنة (أو أكثر) لا يقل عدد أعضائها عن (ثلاثة)، ويسمى أحدهم رئيساً، ويكون منهم مختص فني ومستشار نظامي؛ تتولى النظر في المخالفات وإيقاع عقوبة الإنذار أو الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها ومدى تأثيرها، على أن يعتمد قرار اللجنة رئيس الجهة المختصة أو من يفوضه بذلك. ويصدر رئيس الجهة المختصة -بقرار منه- قواعد عمل اللجنة، وتحدد فيها مكافآت أعضائها. يحق لمن صدر ضده قرار من اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (2) من هذه المادة التظلم منه أمام المحكمة المختصة.

المادة الثامنة والثلاثون:

1. مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، يجوز للمحكمة المختصة الحكم بمصادرة الأموال المتحصلة من جراء ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في النظام.

2. يجوز للمحكمة المختصة أو اللجنة المنصوص عليها في الفقرة (2) من المادة (السادسة والثلاثين) -بحسب الأحوال- تضمين الحكم أو القرار الصادر من أي منهما بتحديد العقوبة النصّ على نشر ملخصه على نفقة المحكوم عليه أو المخالف في صحيفة محلية (أو أكثر) تصدر في مكان إقامته، أو في أي وسيلة أخرى مناسبة، وذلك بحسب نوع المخالفة المرتكبة وجسامتها ومدى تأثيرها، على أن يكون النشر بعد اكتساب الحكم الصفة القطعية، أو تحصن القرار بفوات ميعاد التظلم منه، أو صدور حكم نهائي برفض التظلم منه.



المادة التاسعة والثلاثون:

دون إخلال بما ورد في المادة (الخامسة والثلاثين) والفقرة (1) من المادة (السادسة والثلاثين) من النظام، يجب على الجهة العامة مساءلة أي من منسوبيها -تأديبياً- في حال مخالفته أياً من أحكام النظام واللوائح؛ وفق أحكام وإجراءات المساءلة والتأديب المقررة نظاماً

المادة الأربعون:

مع عدم الإخلال بإيقاع العقوبات المنصوص عليها في النظام، لمن لحقه ضرر -نتيجة ارتكاب أي من المخالفات المنصوص عليها في النظام أو اللوائح- حق المطالبة أمام المحكمة المختصة بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي بما يتناسب مع حجم الضرر.

المادة الحادية والأربعون:

يلتزم كل من باشر عملاً من أعمال معالجة البيانات الشخصية بالمحافظة على الأسرار المتعلقة بالبيانات حتى بعد انتهاء علاقته الوظيفية أو التعاقدية.

الحالة الدراسية الثالثة:

تعدُّ (فوزية) من الشخصيات الأكثر متابعة على وسائل التواصل الاجتماعي. سبق لها الزواج وأنجبت ثلاثة أولاد وبنتين. ولأسباب عدم التوافق مع زوجها (عبد البارئ) طلقها. بعد سنوات تقدم (عبد الملك) لأهلها طالبا خطبتها. وافقت (فوزية) على الخطبة وإتمام الزواج بشرط عدم الإعلان عنه لمدة من الزمن وذلك لتجنب الدخول بمشكلة مع (عبد البارئ) قد يكلفها سحب حضانة البنين منها. دخلت (فوزية) بجدال على إحدى منصات التواصل الاجتماعي مع (عهد) في موضوع اجتماعي نتج عنه تفاعل عدد من المتابعين مع الموضوع، ومرجحين رأي (فوزية) على رأي (عهد). لم تقبل (عهد) هذا الأمر وشعرت بالخزي والهزيمة، وأدى ذلك إلى غضبها على (فوزية) والرغبة بالانتقام منها. استطاعت (عهد) بعلاقاتها أن تحصل على صورة بطاقة العائلة الخاصة بـ (عبد الملك) والتي توضح أن (فوزية) زوجته، وقامت بنشر صورة بطاقة العائلة واتهام (فوزية) بأنها كاذبة ومخادعة بسبب إخفاء حقيقة زواجها. كما قامت بنشر تقرير طبي يفيد بقيام (فوزية) بإجراء عملية جراحية لاستئصال الرَّحِم؛ ممَّا أدى إلى حدوث أضرار اجتماعية ونفسية عانت منها (فوزية).



بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها (عهد)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الخامسة والثلاثون:

1. مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر، يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد عن (سنتين) وبغرامة لا تزيد عن (ثلاثة ملايين) ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين؛ كل من أفصح عن بيانات حساسة أو نشرها مخالفاً أحكام النظام إذا كان ذلك بقصد الإضرار بصاحب البيانات أو بقصد تحقيق منفعة شخصية.
2. تختص النيابة العامة بمهمة التحقيق، والادعاء أمام المحكمة المختصة، عن المخالفة المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة.
3. تتولى المحكمة المختصة النظر في الدعاوى الناشئة من تطبيق هذه المادة وإيقاع العقوبات المقررة.
4. يجوز للمحكمة المختصة مضاعفة عقوبة الغرامة المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة في حالة العود حتى لو ترتب عليها تجاوز الحد الأقصى لها على ألا تتجاوز ضعف هذا الحد.

المادة السادسة والثلاثون:

1. «فيما لم يرد في شأنه نص خاص في المادة (الخامسة والثلاثين) من النظام، ودون إخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها في نظام آخر؛ تُعاقب بالإنذار أو بغرامة لا تزيد على (خمسة ملايين) ريال، كل شخصية ذات صفة طبيعية أو اعتبارية خاصة -مشمولة بأحكام النظام- خالفت أيًا من أحكام النظام أو اللوائح. وتجاوز مضاعفة عقوبة الغرامة في حالة تكرار المخالفة حتى لو ترتب عليها تجاوز الحد الأقصى لها على ألا تتجاوز ضعف هذا الحد.



■ تكمن أهمية البيانات الشخصية بأنها تساهم في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتساعد في تحسين الأداء وكفاءة الأعمال، وذلك من خلال معالجتها والاستفادة منها في جوانب عدّة، منها القيام بالدراسات والتحليلات وبناء المنتجات والخدمات المعتمدة على البيانات، وكون الاعتماد على البيانات متسارع الوتيرة في العالم، فقد اتجهت أغلب الدول لسن أنظمة وتشريعات تنظم عملية معالجة البيانات الشخصية، للمحافظة على خصوصيتها وحماية لحقوق أصحابها. ويتم تنظيم البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية من خلال الجهة المشرفة على البيانات الوطنية، التي بدورها تقوم باعتماد الاستراتيجيات واقتراح مشروعات الأنظمة والتنظيمات وإقرار السياسات والتنظيمات الخاصة بالبيانات بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.



■ اطلع عبر الباركود على الحقوق المكفولة لأصحاب البيانات الشخصية وفقاً لنظام حماية البيانات الشخصية.



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام حماية البيانات الشخصية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأحوال التي يجوز لجهة التحكم فيها الإفصاح عن البيانات الشخصية وفقاً للمادة الخامسة عشرة من نظام حماية البيانات الشخصية؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام حماية البيانات الشخصية؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



العمل التطوعي سمة من أبرز سمات المجتمعات الحيوية، لدوره في تفعيل طاقات المجتمع، وإثراء الوطن بمنجزات أبنائه وسواعدهم، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾ (سورة البقرة: آية 184) وقد عرّف النظام في مادته الأولى عدداً من المصطلحات على النحو التالي:

- العمل التطوعي: كل جهد أو عمل يقدمه شخص ذو صفة طبيعية أو اعتبارية، بطوعه واختياره؛ رغبة في خدمة المجتمع وتنميته.
- المتطوع: كل من يقدم عملاً تطوعياً، دون اشتراط مقابل مادي أو معنوي.
- الفريق التطوعي: مجموعة من الأفراد يمارسون عملاً تطوعياً، تحت قيادة موحدة؛ لتحقيق أهداف مشتركة ومحددة، وبناءً على أطر نظامية تتكون من سياسات وإجراءات موصوفة بإشراف الجهة المستفيدة.

الهدف من النظام:

يهدف نظام العمل التطوعي إلى الآتي:

1. نشر ثقافة العمل التطوعي بين أفراد المجتمع ومؤسساته.
2. تنظيم العلاقة بين أطراف العمل التطوعي، وتحديد حقوقهم وواجباتهم.
3. تعزيز قيم الانتماء الوطني والعمل الإنساني والمسؤولية الاجتماعية لدى أفراد المجتمع ومؤسساته.
4. تنمية قدرات المتطوعين وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية.



الحالة الدراسية الأولى:

(مصعب) موظف في إحدى الجهات الحكومية بالمملكة العربية السعودية، ورغب في استثمار وقت فراغه في الأعمال التطوعية، وبعد البحث عن جهة توفر فرصة العمل التطوعي وقع الاختيار على الهيئة العامة للأوقاف في أحد مشاريع مبادرة «وقفى». بدأ (مصعب) العمل بالمشروع، ولأنه يغلب عليه حدة الطباع وتقلّب المزاج عند التعامل مع المستفيدين،



المادة الرابعة عشرة:

1. للجهة المستفيدة إنهاء عمل المتطوع وفق شروط وضوابط تحددها، ولجهة عمل المتطوع إنهاء تفرغه من عمله التطوعي، إذا كان تطوعه أثناء الدوام الرسمي، بعد التنسيق كتابياً مع الجهة المستفيدة.
2. للمتطوع إنهاء عمله التطوعي لدى الجهة المستفيدة، بشرط إشعارها قبل الإنهاء بوقت كاف، وأن يحرص على ألا يخل ذلك بالعمل التطوعي.

الحالة الدراسية الثانية:

(وائل) يحمل شهادة جامعية بتخصص علم النفس، و(عبد العزيز) خريج جامعة سعودية بتخصص القانون، و(لجين) طالبة في المرحلة الثانوية، و(مريم) موظفة في مجال التعليم، يجمعهم حب تقديم المساعدة للآخرين والمبادرة بطرح الأفكار البناءة ومشاركتها لمن حولهم. ولعدم إمامهم بالتنظيمات الحديثة للعمل التطوعي بالمملكة العربية السعودية، يجتهد كل منهم في القيام بالأعمال التطوعية بحسب ما يصادفونه خلال بحثهم، ويرغبون بالعمل في فريق تطوعي واحد، والإمام بحقوقهم النظامية بصفتهم متطوعين.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما الإجراء النظامي لتشكيل فريق تطوعي؟ وما حقوق المتطوع التي نص عليها النظام؟

السند القانوني

المادة الثامنة:

يجوز للمتطوعين ممارسة العمل التطوعي عن طريق تشكيل فريق تطوعي، بعد تسجيله واعتماده لدى الجهة المستفيدة.

المادة العاشرة:

للمتطوع -وفق أحكام النظام وفي حدود الصلاحيات والإمكانات المتاحة للجهة المستفيدة، وبما يخدم تنفيذ العمل التطوعي- الحق في الحصول من الجهة المستفيدة على ما يأتي:

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
هل يحق لـ(عالية) المطالبة بالتعويض من مركز الطبخ العالمي الأهلي؟ ولماذا؟

السند القانوني

المادة الثامنة:

يجوز للمتطوعين ممارسة العمل التطوعي عن طريق تشكيل فريق تطوعي، بعد تسجيله واعتماده لدى الجهة المستفيدة.

المادة الثانية عشرة:

1. يمنح المتطوع -في حالة الإصابة بعجز أو عاهة تمنعه من العمل بصورة قطعية، أو ورثته في حالة الوفاة، إذا كان العجز أو الوفاة ناشئين بسبب عمله التطوعي- تعويضاً؛ وفقاً لنظام العمل لدى الجهة المستفيدة.
2. يصرف لمن يصاب -بسبب عمله التطوعي- بعجز جزئي أو عاهة مستديمة لا تمنعه من أداء عمله؛ تعويض يقدر على أساس نسبة العجز الذي أصابه مقدراً على أساس التعويض المشار إليه في الفقرة (1) من هذه المادة، ويكون تقرير نسبة العجز من الهيئة الطبية المختصة.



نصائح تهَمَك

عزيزي المتعلم / عزيزتي المتعلمة:

- تذكر أن كل إنسان مطالب بعمل الخير بما يتناسب مع قدراته، قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (سورة المائدة: 2)، قال الله تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ (سورة النساء: 114). وقال الرسول صلى الله عليه وسلم: «مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر» رواه مسلم.
- لتنفيذ الأعمال التطوعية في بيئة آمنة يمكنك التسجيل في المنصة الوطنية للعمل التطوعي، وعبر منصة العمل التطوعي يمكنك أن تتطوع، في المكان، والزمان، والمجال الذي يناسب خبراتك ومهاراتك، كما يتيح لك المنصة توثيق ساعاتك وإصدار شهادتك التطوعية.
- شارك بفكرة تساهم في تفعيل العمل التطوعي من خلال بنك الفرص التطوعية، وكن رائداً بفكرة تطوعية أنت تقودها.

إثراء خيري



- ضمن برامج التحول الوطني، أعلنت المملكة العربية السعودية عن أكبر تشكيل بشري، حيث تسعى الرؤية الى رفع نسبة عدد المتطوعين من 11 ألف متطوع عام 2018م فقط إلى مليون متطوع قبل نهاية عام 2030.
- انضم إلى ركب المليون متطوع عبر التسجيل في المنصة الوطنية للعمل التطوعي عبر الباركود:



معلومة إثرائية



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من نظام العمل التطوعي؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما حقوق والتزامات المتطوع وفقاً للمادة العاشرة من نظام العمل التطوعي؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من نظام العمل التطوعي؟

.....

.....

.....

.....



تمهيد



عرّفت اللائحة في مادتها الأولى عددًا من المصطلحات على النحو التالي:

- الذوق العام: مجموعة السلوكيات والآداب التي تعبر عن قيم المجتمع ومبادئه وهويته، بحسب الأسس والمقومات المنصوص عليها في النظام الأساسي للحكم.
- الأماكن العامة: المواقع المتاحة لارتياها للعموم -مجاناً أو بمقابل- من الأسواق، والمجمعات التجارية، والفنادق، والمطاعم، والمقاهي، والمتاحف، والمسارح، ودور السينما، والملاعب، ودور العرض، والمنشآت الطبية والتعليمية، والحدائق، والمتنزهات، والأندية، والطرق، والممرات، والشواطئ، ووسائل النقل المختلفة، والمعارض، ونحو ذلك.

الهدف من اللائحة:



تهدف لائحة المحافظة على الذوق العام إلى ضبط السلوك الاجتماعي في الأماكن العامة، وإظهار الاحترام للقيم والعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المملكة.

الحالة الدراسية الأولى:



(سَطَام) يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً، ذهب إلى أحد المجمعات التجارية، وأثناء تجواله، قام بتصوير بعض زوّار المجمع من الرجال والنساء بشكل مباشر دون استئذانهم. لاحظت (نجلاء) أن كاميرا التصوير كانت باتجاهها، فبادرت على الفور بالطلب من (سَطَام) أن يمسح الصورة التي ظهرت فيها. وطلبت منه أن يطلعها على عملية مسح الصورة، فرفض (سَطَام) طلبها. تعالت أصواتهما، وحضر الموقف (حمد) أحد حراس أمن المجمع، فأخبرته (نجلاء) بسبب خلافها مع (سَطَام). في غضون ذلك، انتبه (حمد) أن اللباس الذي يرتديه (سَطَام) عليه صورة خادشة للحياء. فقام بإبلاغ الجهات الأمنية.



نشاط (1)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفات التي ارتكبتها (سظام)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الرابعة

لا يجوز الظهور في مكان عام بزي أو لباس غير محتشم أو ارتداء زي أو لباس يحمل صوراً أو أشكالاً أو علامات أو عبارات تسيء إلى الذوق العام.

المادة السادسة:

لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتاديه، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر.

المادة الثامنة:

1. توقع غرامة مالية على كل من يخالف أيًا من الأحكام الواردة في اللائحة بما لا يتجاوز (خمسة آلاف) ريال، وفقاً لجدول تصنيف المخالفات المنصوص عليه في المادة (التاسعة) من اللائحة، ويضاعف مقدار الغرامة في حال تكرار المخالفة نفسها خلال (سنة) من تاريخ ارتكابها للمرة الأولى.
2. يجوز لمن صدر في حقه قرار بغرامة مالية وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، التظلم منه أمام المحكمة الإدارية المختصة.

الحالة الدراسية الثانية:

(ريناد) فتاة تملك مهارة نادرة ومتميزة في فن الرسم على الجدران، حيث كانت ترسم لوحات جدارية فائقة الجمال وتنبض بالحياة. في إحدى الليالي راودتها رغبة عارمة في رسم لوحة جدارية لمجموعة من الأطفال وهم يحتفلون بمناسبة نجاحهم في نهاية العام الدراسي. فتوجهت إلى أحد الجسور في مدينة الرياض، وبدأت في رسم لوحة جدارية على أحد أعمدة الجسر. في أثناء انشغالها في الرسم، شاهدتها إحدى الدوريات التابعة لشركة حراسة أمنية خاصة مرخص لها

بمباشرة أعمال ضبط أي اعتداء أو تشويه للجسر والمناطق المحيطة به. طلب (ناصر) أحد موظفي الحراسة الأمنية من (ريناد) إبراز التصريح الممنوح لها من الجهة المعنية، والذي يخولها الرسم على عامود الجسر، فأجابت (ريناد) بأنها بصدد التقدم للحصول على تصريح بذلك. قام (ناصر) بإبلاغ الجهات الأمنية.

نشاط (2)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عما يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها (ريناد)؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة الخامسة:

لا تجوز الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته، أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل؛ ما لم يكن مرخصاً بذلك من الجهة المعنية.

المادة الثامنة:

1. توقع غرامة مالية على كل من يخالف أياً من الأحكام الواردة في اللائحة بما لا يتجاوز (خمسة آلاف) ريال، وفقاً لجدول تصنيف المخالفات المنصوص عليه في المادة (التاسعة) من اللائحة، ويضاعف مقدار الغرامة في حال تكرار المخالفة نفسها خلال (سنة) من تاريخ ارتكابها للمرة الأولى.

2. يجوز لمن صدر في حقه قرار بغرامة مالية وفقاً للفقرة (1) من هذه المادة، التظلم منه أمام المحكمة الإدارية المختصة.

الحالة الدراسية الثالثة:

(عبد السلام) شاب يحب المزاح، ومعروف بين معارفه أنه معتاد على القيام بأعمال تفرح الآخرين، بغرض التسلية والضحك. قرّر ذات يوم بأن يستعين برفاقه (مروان) و (فهد) و (حسين) بتصوير الأعمال المفزعة بارتداء أقنعة مرعبة لإخافة المارة في أحد شوارع المنطقة السكنية التي يسكنها في مدينة الدمام. وقاموا بالفعل بتنفيذ بعض الأعمال وتسبب ذلك بإيذاء السكان. قام أحد المتضررين (رؤوف) بإبلاغ الجهات الأمنية.



نشاط (3)

بالاطلاع على الوقائع المذكورة في الحالة الدراسية، والمواد القانونية أدناه، أجب عمّا يلي:
ما المخالفة التي ارتكبتها (عبد السلام) ورفاقه؟ وما العقوبة المترتبة على ذلك؟

السند القانوني

المادة السادسة:

لا يسمح في الأماكن العامة بأي قول أو فعل فيه إيذاء لمرتاديه، أو إضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر.

المادة الثامنة:

توقع غرامة مالية على كل من يخالف أيّاً من الأحكام الواردة في اللائحة بما لا يتجاوز (خمسة آلاف) ريال، وفقاً لجدول تصنيف المخالفات المنصوص عليه في المادة (التاسعة) من اللائحة، ويضاعف مقدار الغرامة في حال تكرار المخالفة نفسها خلال (سنة) من تاريخ ارتكابها للمرة الأولى.

نصائح تهّمك

عزيزي المتعلم/ عزيزتي المتعلمة:

- تذكر أن المحافظة على الذوق العام دليل على احترامك لذاتك أولاً، ولمجتمعك ثانياً.
- اعلم أن التزامك بالمحافظة على الذوق العام يعطي تصوراً إيجابياً عن المجتمع السعودي لدى زائري المملكة وضيوفها.
- تجنّب الوقوع في مخالفات الذوق العام.





1. تم تصنيف أنواع مخالقات الذوق العام عملاً بالمادة التاسعة من لائحة المحافظة على الذوق العام وهي على النحو التالي: ارتداء اللباس غير اللائق في الأماكن العامة بحسب طبيعة كل مكان، وتكون قواعد اللباس للزائرين وفق النموذج المعد لهذا الغرض.
2. ارتداء الملابس الداخلية وثياب النوم.
3. ارتداء ملابس في الأماكن العامة تحمل عبارات أو صور أو أشكال تخدش الحياء، أو الذوق العام.
4. ارتداء ملابس في الأماكن العامة تحمل عبارات/صور/أشكال فيها إثارة للعنصرية أو النعرات أو الترويج لتعاطي الممنوعات أو الإباحية.
5. استخدام الاضاءة المؤذية كالليزر وما في حكمها في الأماكن العامة بما يؤدي أو يضر مرتاديهما أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر.
6. إشعال النار في الحدائق والأماكن العامة في غير الأماكن المسموح بها.
7. إشغال مقاعد ومرافق كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.
8. البصق وإلقاء النفايات في غير الأماكن المخصصة لها.
9. التصرفات الخادشة للحياء -التي تتضمن تصرفات ذات طبيعة جنسية - لكل طرف.
10. التلطف بقول أو الإتيان بفعل في الأماكن العامة فيه إيذاء أو إخافة لمرتاديهما أو تعريضهم للخطر.
11. الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على وسائل النقل وعلى جدران الأماكن العامة أو من مكوناته أو موجوداته دون ترخيص.
12. تجاوز الحواجز للدخول إلى الأماكن العامة.
13. تخطي طوابير الانتظار بالأماكن العامة لغير الحالات المستثناة التي تحددها الجهة المعنية.
14. تشغيل الموسيقى في أوقات الأذان وإقامة الصلاة.
15. تصوير الأشخاص بشكل مباشر دون استئذانهم أو تصوير الحوادث الجنائية/المرورية/العرضية دون إذن أطرافها مع إلغاء وحذف الصور.
16. رفع صوت الموسيقى داخل الأحياء السكنية إذا اشتكى أحد سكان الحي من ذلك شريطة ألا يكون هناك موافقة مسبقة.
17. عدم إزالة مخلفات الحيوانات الأليفة من قبل مالكيها.
18. لبس الرجل للشورت في (المساجد، والجهات والدوائر الحكومية فقط).
19. وضع الملصقات وتوزيع المنشورات التجارية في الأماكن العامة دون ترخيص.
20. وضع عبارات أو صور على وسائل النقل فيها إثارة للعنصرية أو الترويج لتعاطي الممنوعات أو الإباحية.



✿ أتمعن وأجيب

ما الهدف من لائحة المحافظة على الذوق العام؟

.....

.....

.....

.....

✿ أبحث وأدوّن

ما الأفعال المخالفة وعقوباتها وفقاً لمواد لائحة المحافظة على الذوق العام؟

.....

.....

.....

.....

✿ أتأمل وأستخلص

ما الدروس المستفادة من دراسة الحالات الدراسية المنبثقة من لائحة المحافظة على الذوق العام؟

.....

.....

.....

.....



الوحدة الخامسة

مدونة الوحدة



الأنظمة:

- نظام البيئة.
- -نظام العمل التطوعي.
- -نظام حماية البيانات الشخصية.
- -لائحة المحافظة على الذوق العام.

المصطلحات:

- الكائنات الفطرية.
- الغطاء النباتي.
- البيانات الشخصية.
- العمل التطوعي.
- المناطق المحمية.
- الذوق العام.
- البيانات الحساسة.
- الأماكن العامة.

أتمعن وأجيب

- ما المقصود بالمصطلحات التالية مع التوضيح بالمثل لكل مما يلي:
(الذوق العام - الكائنات الفطرية - الغطاء النباتي - البيانات الشخصية - العمل التطوعي - الأماكن العامة - المناطق المحمية - البيانات الحساسة)؟
- بالرجوع إلى المواد القانونية الواردة في السند القانوني للحالات الدراسية التي مرت معك، حدد العقوبات المترتبة في حق كل من ارتكب المخالفات في الجدول أدناه:

الرقم	المخالفة	العقوبة
1	قطع الأشجار أو الشجيرات أو الأعشاب أو النباتات، أو اقتلاعها أو نقلها أو تجريدتها من لحائها أو أوراقها أو أي جزء منها، أو نقل تربتها أو جرفها، أو الإتجار بها.	
2	كل من أفصح عن بيانات حساسة أو نشرها مخالفاً أحكام النظام إذا كان ذلك بقصد الإضرار بصاحب البيانات أو بقصد تحقيق منفعة شخصية.	
3	الكتابة أو الرسم أو ما في حكمهما على جدران مكان عام، أو أي من مكوناته، أو موجوداته، أو أي من وسائل النقل.	
4	القول أو الفعل لما فيه إيذاء لمرتادي الأماكن العامة، أو الإضرار بهم، أو يؤدي إلى إخافتهم أو تعريضهم للخطر.	
5	لبس الرجل للشورت في (المساجد، والجهات والدوائر الحكومية فقط).	